يا حافظ يا حفيظ

من كتب الافقر اللدنى الى رحمة ربه الغنى
محمد بن عبد الله الاردبيلى عفا عنهما ربه الجلى والخفى

قوله

بما رحبت ما مصدرية والباء بمعنى مع اى
مع رحبها وحقيقته ملتبسة برحبها على ان الجار والمجرور
فى موضع الحال كقولك دخلت عليه بثياب السفر اى ملتبسا بها
لم احلها تعنى بثياب السفر
تفسير كشاف فى سورة التوبة

شرح الكافية لوحيد العصر وفريد الدهر
ابى المفاخر شهاب الدين بن شمس الدين
ابن عمر الدولة آبادى ثم الهندى

قوله تعالى ان هذان لساحران اى ان هذان
مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف
واللام داخلة على المبتدأ المحذوف
تقديره لهما ساحران فيكون دخولها
فى موضعها الموضوع لها وهو الابتداء
وقد يدخل اللام فى الخبر كما يدخل فى المبتدأ

والالف واللام لا يجتمعان مع التنوين
لان التنوين مثل المضاف اليه فى تمام
الكلمة فكما لا يجتمع الالف واللام مع المضاف
اليه كذلك لا يجتمع مع التنوين

الخضر بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين لقبه وكان كنيته ابا العباس واسمه
بليا بباء موحدة مفتوحة ولام ساكنة وياء مثناة من تحت وهو من
نسل نوح عم وكان ابوه من الملوك وانما لقب به لانه اذا جلس
على ارض بيضاء صارت خضراء ثم اختلفوا فيه فقال بعض انه من الملائكة
وبعض انه ولى والاكثر على انه كان نبيا قيل انه لا يموت الى
آخر الزمان حين ارتفع القرآن وذلك متفق عليه عند اهل التصوف
والمعرفة لان كلا يأتيهم انهم رأوه فى المواضع وكلموه اكثر من ان يحصى
شرح مشارق لابن ملك

الحرام رزق لانه لو لم يكن رزقا لم يكن المتغذى به مرزوقا
وليس كذلك لقوله تع وما من دابة فى الارض الا على الله رزقها
فافهم سعيا ذكر

فسجد الملائكة كلهم اجمعون الخ
اكد بتأكيدين للمبالغة فى التعميم ومنع
التخصيص قيل ان كلهم للاحاطة واجمعون
للدلالة على انهم سجدوا مجتمعين دفعة وفيه نظر لانه
لو كان الامر كذلك لكان الثانى حالا لا تأكيدا فافهم

وبطلان الثانى كذلك ... فى وقوع المقدم فافهم

الوصف والصفة مترادفان عند اهل اللغة والهاء عوض عن الواو
كالوعد والعدة وعند المتكلمين من اصحابنا ان الوصف هو كلام
الواصف والصفة هى المعنى القائم بذات الموصوف كقول زيد عالم
وصف لزيد لا صفة وعلم القائم به صفة لا وصف
اكمل الدين

RAGIP P.
Ka. N.
1339

١٣٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

نحمد الله لحو الآية الوافية ونشكره لنوال نعائه الكافية
ونصلي على نبيه الرضي محمد الرافع مناصب الهداية لارباب الالباب
بكلمته الباهرة وعلى آله واصحابه المعلنين بشهاب صحبته الفاخرة
والحاجبين غاوية اعداء الله ببوارق السيوف المهندة القاطعة

وبعد فقد صنف طبقات الادباء والكتاب
تصانيف في علم الاعراب بحسب قوتهم في البيان وسهمتهم من بلاغة
الخاطر والبنان لكن الشيخ الامام قدوة الانام وحيد العصر فريد الدهر
افضل المدققين وبرهان المحققين ابا المفاخر شهاب الدين
بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولت ابادي ثم الهندي اكرم الله
مآبه واجزل ثوابه قد علق حواشي على الرسالة المشهورة في الاعراب

في الاعراب للشيخ الصناعة قدوة الائمة المشتهر في المشارق والمغارب
العلامة ابن الحاجب اسكنه الله الفراديس وانال روحه التقديس
فقد جازت مع الصغر سميها وقد جاوزت في الفضل جميع ما من
حيث نشأت تبعتها وتفرعت دوحتها موشاة بحبر
الالفاظ الساحرة ومغشاة بحلل المعاني الزاهرة حتى عقد البيان
بما قيده وبيض وجه البلاغة بما سوده ولعمري هذا هي التي يقتضي
الادباء ان يجلدوا بتحرير معانيها اقلامهم ويحلوا بتقرير مسائلها
كلامهم ولو ادركها الماضون من ارباب التصنيف لحدثتهم انفسهم
بان يعتذروا بالعجز عن كنه مدائحها وتقاعدوا [illegible]
اعتذار ابي نواس بقوله شعر اذا نحن اثنينا عليك
بصالح فانت كما نثني وفوق الذي نثني وان كانت عقدا قد انقصمت
فتنثرت لاليه و[illegible] وخلت اسافله في اعاليه وكانت
كافية شافية ومن وراء الاقناع والاشباع آتية اردت
ان امتع المحصلين بها بنظم منثورها وجمع ماثورها ليتخذوا سميرا
على السهر وانيسا في المخلصين في المقام والسفر وعلى الله

١٤٤٩
T.C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı

وعلى الله التوكل في الآمال واليه المرجع والمآل فأقول الكلمة
وبالله التوفيق لاتمامه وانما لم يبدأ الشيخ رحمه الله في هذه الرسالة
بحمد الله هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف رحمهم الله حتى يبتدأ على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد ابتر
وبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوع علم النحو من حيث يبحث فيه عن احوالهما
من الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولما كانت الكلمة جزء الكلام ويرجع
الاعراب اليهما بالذات قدمها عليه فقال الكلمة اللام فيه للجنس والتاء
للوحدة النوعية او الفردية والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان
كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم وعلى هذا
لا ينافي الاستغراق ايضا كما في كل فرد وكل واحد ولكن حمل التعريف
عليه يأباه اذ التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يقصد بيان
الطرد ولا التعريف واما حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود
الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى ان تحمل على الجنس او العهد الخارجي
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة قيل تجريد التاء عن معنى الوحدة
واثباتها للتحرز عن الوقوع على الثلث فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها وفيه ان

2

ان الاسم المجرد يصح تجريده عن معنى الوحدة فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه
نصا في الوحدة والكلم المجرد عن التاء جنس لا جمع كما قيل بدليل قوله تعالى
اليه يصعد الكلم الطيب وبتصغيره على كليم بقوله احد عشر كلما وقيل جمع
حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب قول بعض الكلم
والاخير [illegible] لفظ وهو في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رميتها وفي الاصطلاح صوت معتمد على المخارج
من حرف فصاعدا وقيل الحاصل من صوت يقصد به حصول
حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفي كل
وجوه من النظر فتأمل تعرف واحترز عن الدوال الاربع وانما لم
يقل لفظة لان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظة اخص واللفظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما لا حقيقة
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل عنه من نحو هو وانت واجري فيه
احكام اللفظ فكان لفظا بهذا الاعتبار والمحذوف لفظ حقيقة لا
لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق

الماهية لا يستدعي الوجود في المحذوف لا ينافيه وضع الوضع تعيين اللفظ
للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقيل تخصيص شيء
بشيء متى اطلق او احس به فهم المعنى المخصص له وتخرج من الاول
المشترك باعتبار المعنى الثاني والمنقول الا ان يراد الاولية عند الوضع
وتخرج الدوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس وتخرج من الثاني
الحرف لاحتياجه الى الضميمة اجيب بان المخرج الدلالة
لا التعيين ويدخل في الثالث المحرف الا ان يمنع فيه التخصيص الاول
او يقرن بالوضع وتخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق
اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح وتخرج من جميع
التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ
دون المعنى فيراد تعريف نوع واما ترك فيه الدلالة لاندراجها في الوضع
وما يقال ترك لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة ففيه ان المراد الدلالة
بالقوة فلا تخرج وفيه تحرز بقوله وضع عن المحرفات والاصوات والمهملات
وما يدل اي العقل المعنى مفعول به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء
مفرد وهو ما ينقسم عليه لفظه بخلاف المركب كمعنى الرجل وضربت وقائم وتفرق

وتفرقه وبصري مركبات والا لزم في خشنتية توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي
غداوة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث
في قائمة ولو لزم للزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير وليس فليس وقوله لفظ
بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة معنى وبالنصب حال اي صحيح وضع
وهي اسم وفعل وحرف اي الكلمة صادقة على هذه والا فالكلمة من
حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف ومنقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
انقسام الكلي الى جزئياته لا انقسام الكل الى الاجزاء والاسم مأخوذ
من السمو بدليل امثلة اشتقاقه من نحو سمي يسمي والاسماء وسمي وقيل
من الوسم لتناسبهما في معنى كون كل منهما علامة للمسمى والامثلة تحول على
القلب ويسمى الفعل فعلا لتضمنه الفعل وهو المصدر والحرف في اللغة
الطرف سمي به لانه لا يكون الا في طرف من الاسم والفعل في الكلام وقوله لانها
يتعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان
اي الحصر ثابت على هذه الثلثة لانها اما ان تدل اي لان حالها اما دلالة
او عدم دلالة او لانها اما ذات دلالة او لانها اما دلالتها على كذا ثابتة
فيكون قوله اما ان تدل مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزاء ويمكن ان يدل المصدر

يؤول

باسم الفاعل اى لانها اما دالة فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة ودلالة

اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم وقيل بمعناه ودلالة اللفظ

فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه وهذا التعريف بالدلالة

والاثر واما الفهم الذى هو صفة سامع او صفة المعنى كيف يعرف

به الدلالة التى هى صفة اللفظ ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة

الشئ بصفة السببية اصطلاحا ولا مشاحة فيه والمراد اما ان تدل

وضعا فلا يرد ما خرج عن الاستقلال من الاسماء كالموصول ونحو ما

على معنى مفعول به لتدل وجره تقريبي كائنا فى نفسها فى معنى البا

اى بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى اى حاصل فى نفس

الكلمة اى مدلولها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل فى غيره

اى مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف بتضمنه الاسم ولم دالة على نفى تضمنه

الفعل وعلى هذا فقس وفى بعض النسخ فى نفسها اى معنى حاصل بنفسها اى

اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم او فعل بخلاف

الحرف او لا عطف على تدل اى لا تدل على معنى فى نفسها فان قيل العدم

لا يكون مفهوما لماهية قيل هذا التعريف رسمى لا ماهية مع ان العدم

ان العدم المضاف الى الوجود قد يعرف به فلو العمى عدم البصر عما من شانه البصر

والموت عدم الحياة عما من شانه الحياة الثانى اى ما لا يدل على معنى فى نفسها

الحرف الجملة مستانفة لانه لما قال اما كذا او كذا فكان سائلا قال ما

الاول وما الثانى فقال الثانى كذا وانما قدمه فى الدليل وان اخره فى

الدعوى لانه فى اللغة الطرف فذكره مرة فى طرف ومرة فى طرف آخر

ولان الشروع فى البيان من القريب اولى لعدم التفخيم فيه ولانه عدمى والعدمى

مقدم والاول اى ما يدل على معنى فى نفسها اما ان يقترن جزء الاول بحذف

المضاف منه او من المبتدا او مبتداء محذوف الخبر او بناء على ما بالصفة

على طريقة اما ان تدل والمراد ان يقترن وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى

ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران فى الاستعمال

ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا

مما اقترن بالعارض باحد الازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال

وتقييد الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج المصبوح والغبوق والسرى

والتاويب عن حد الاسم ودخوله فى حد الفعل والمضارع مقترن

باحدهما عند الواضع ويقال لما اقترن بزمانين يصدق عليه يقترن

انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه
يقترن باحدها فقط والمراد بالاقتران لا بقيد فقط ولا بشرط التعيين
وعدمه فلا يخرج المضارع الغير المعين والماضي المعين ولا يرد لفظة
الماضي والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليست
فيهما صيغة اقترنت ولانه ان اريد بهما الفعلان الموضوعان لمعنيهما
غير مقترن وانما اقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فمعنى هما
الزمان لا شيء له يقترن به **وقيد فيه اولا** اي لا
يقترن باحد الازمنة الثلثة الاتية اي ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة
الاسم جملة مستانفة والاول الفعل اعلم ان الدليل عقلي والمقدمات
اصطلاحات نقلية فلا يرد ما قيل من ان العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال
القسم الاول وكل قسم من قسمي الثاني التقسيم وان الدليل من اقتران
الشرطيات ووجه الحصر ان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات
فيوجب الحصر واللازم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص
كل صورة من الاقتران وعدمه بقسم فلم يبق للزائد الا شمول العدم
فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما وقد علم

الواو عاطفة على المحذوف اي قد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح
الدليل المذكور ترغيبا للطالب او للرد على من ظن ان هذا حصر بدون
توقيف الاقسام او للتنبيه على من لا يكتفي بالاشارة ولله در المص
حيث اشار الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه بقوله وقد علم
ثم صرح بعد بناء على اختلاف الطبايع وقيد بالتقريب او التحقيق
وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات بذلك
اي بالدليل المذكور والباء للاستعانة واما وضع المظهر موضع
المضمر فلزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم
كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب حد كل واحد منها مفعول ما لم يسم فاعله
واريد بالحد المعرف للشيء الجامع المانع وفي تبيين حرف الاضافة
هنا نوع صعوبة اذ اللام يقتضي المغايرة ومن يقتضي الحمل الا انه
يقال كل لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد
منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئي الى الكلي
بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد
ونحو ذلك والا يلزم فك كل عن الاضافة وفي الاعجوز والمعنى وقد علم

بذلك حد جزئيات لهذا الكلي وقوله منها اي من الانواع الثلثة صفة
واحد **الكلام** لم يعطف على قوله الكلمة لفظ وضع
الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وفصل
ومن الكلية والجزئية وتحويها موضوع علم النحو منه
بعد فصل وكتاب بعد كتاب ما تضمن اثر تضمن على تركب لانه
اخصر لاستغنائه عن صلة من ولصدقه على اضرب حقيقة دون
تركب وفيه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح وايضا ان قوله تركب
اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين اساسا بان يقول ما تركب
بالاسناد بخلاف التضمن وايضا ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين تحمل منه
ما تحمل كلمتين يشتمل التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي
والامتزاجي وغيرها ولا يرد عليه نحو زيد ابوه قائم مما يتضمن اكثر
من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه
تضمن كلمتين لوجودهما فيه واعلم ان زيدا قائم بهيئة المجموعية
متضمن لزيد قائم بهيئتهما الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن
وفيه انه يصح ان يقال ما تضمن الاسناد اذ الاسناد لا يكون بدون

بدون الكلمتين وهو اخصر لتركب من والكلمتين والبا لكنه يتوهم
صدقه على الجزء بالاسناد الباء كالاستعانة او للالصاق او للسببية
او للمصاحبة وهي متعلقة بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا
ملتبسا او صفة كلمتين اي كلمتين ملتبستين واحترز به عما وراء تو
يعني غير
تركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو الاسناد الاصلي المقصود
لذاته وهو النسبة المفيدة فائدة تامة وقيل هو الحكم المقيد باحد جزئي
المركب على الآخر والاسناد اعم من الاخبار واختاره ليتناول الا
الانشاء ايضا فان **قيل** يصدق هذا الحد على نحو رجل قائم
ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد من قام ابوه بخلاف
عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانها صدقت على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه
وكذا الكلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام لانه
متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام المفصل يشير الى ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه قلنا واعلم انه لو قال الكلام ما فيه الاسناد لكان
اخصر لكنه يتوهم صدقه على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل

بكل جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفصل وفيه ولا ينافيه اى لا يحصل
ذلك اى الكلام او ما تضمن كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او
او الاسناد الاصلى المقصود لذاته وعلى الاولين يشكل الظرف فيجاب
بان الكلام كلى يصلح مظروفا للجزئى وان لو المسند اليه بناء على مقتضى
الظاهر لان السامع خالى الذهن فلا يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب
المفصل فقال وذلك لا يتأتى الا فى اجال الكلام لا على مقتضى الظاهر تنزيل
غير المتردد منزلة المتردد لتقديم ما يلوح مثل تحكم الخبر وهو قيد الاسناد
فقدمه للتقوى الا فى اسمين اى لا يحصل فى تركيب الا فى هذين التركيبين
لامتناع الاسناد فى غيرهما وفى بعض النسخ من اسمين فلا يكون الظرف فى النظر
شيئا واحدا او قدم المركب من اسمين لاستحقاق مرتبة التقديم او اسم وفعل
قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق وفى بعض النسخ او فعل واسم ووجهه
ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فى الذكر ونحو يا زيد يتقيد بـ
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمنى اكرمك
وان كان مركبا من الجملتين لكن المعتبر فى الكلام هى الثانية والشرطية
قيد فان قيل لما بالا صرح فى تقسيم الكلام بالحصر ولم يتعرض فى الكلمة

قيل التركيب العقلى يرتقى الى ستة فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن
اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اصوب واو فتح
الاسم لم يعطفه على ما سبق لعدم قصد الترتيب كما قرنا دل اى كلمة ما موصولة
او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل
والمراد الدلالة الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد
بالدلالة الدلالة المطابقية دخل الفعل فى حد الاسم لان مدلول المطابقى غير
مقترن لئلا يلزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها الدلالة التضمنى
خرج الاسماء البسائط قيل واعلم ان الى فى الواقع فى الحد يراد بها
الاستقرار على نفسه اى نفس الكلمة لا يحتم ضميمة كالحرف فعلى هذا
لفظة فى بمعنى الباء متعلقة بيدل والضمير عائد الى لفظة ما ويحتمل ان يكون الضمير
عائدا الى ما ويكون فى نفسها ومعنى حصوله فى الكلمة كونه مدلولا لها وليس
بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلولها وقد تدل على معنى هو مدلول
غيرها اذ الحرف تدل على معنى هو مدلول لفظ آخر تضمنا او التزاما او
او مطابقة كاللام فى الرجل تدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا
باعتبار الوضع التركيبى وكذا لم تدل على النفى الذى تضمنه الفعل باعتبار

صفة معنى اى كلمة دلت على معنى
حاصل فى نفسها ومعنى صح
جواب عما قيل ان فيه تكرارا لان
قوله ما دل على معنى يدل على ان المعنى
مدلول الكلمة فلا فائدة فى قوله فى نفسه
مسعود

الوضع التركيبي وكذا من في مررت من البصرة تدل على ابتداء تضمنه البصرة
باعتبار تركيبه مع من بناء على الوضع التركيبي ونحو تدل على معنى تدل عليه
الجملة المفرزة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتاء في اياي واياه و
واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات اللازمة التي تضمنها
والتنوين يدل على صفة يدل عليها اللفظ المنون اما فقوله في نفسه متعلق
بدل او صفة معنى او حال او خبر مبتدأ محذوف والجملة حال او صفة
وضميره عائد الى اللفظ او المعنى واحترز به عن الحرف فانه ليس في نفسه
معنى بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر وعلى الاخير في بمعنى الباء وعلى الاول
يحتمل الوجهين غير بالجر صفة معنى وبالنصب حال او صفة مقترن
اي غير مقترن في جزء فلا يدخل الفعل لانه في جزء اي الحدث مقترن
ولا تخرج البسائط لصدق سلب اقتران الجزء عنه عدمه اذ السلب
قد يكون عند عدم الموضوع فلا يرد ما قيل دلالة الفعل مطابقة غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة اذ اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه
والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق في اقتران المعنى المطابقي
بالزمان في الفعل على وجه التسامح والمراد بالاقتران المنفي الاقتران

الاقتران وصفا فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال
وعلى طرده نحو نعم وبئس باحد الازمنة الثلثة لابشرط التعيين سواء
كان معينا او لا فلا يرد المضارع وقوله الثلثة صفة الازمنة ومن
خواصه وهي ما يوجد في المخصوص له دون غيره وقد يرسم بانها كلية
مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وانما لم يقل من خصائصه
اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحدود والحقيقة دخول
اللام قدم العلامات اللفظية لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يوجد في الاول
وهو اللام واخر ما يلحق الآخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين
يتبع الحركات وجودا فكذا تم قدم من المعنوية الاضافة
لتضمنها العلامات اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما خص
اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص وحملت على اللام الزائدة
للتحسين وفيه والجر وانما خص الجر به لكونه علم المضاف اليه المختص
وفيه وقيل لكونه اثر حرف الجر وفيه ايضا فيقال انما لم يدخل الفعل
في الابتداء بانه لما حط اعراب الفرع لجعل ما هو الاصل لنا اعرابا
فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلث ولانه اريد حط الفرع عن رتبة

الاصل يمنع شيء مما هو الاصل في الاسم او يجيزه وخص الجر التوسط رتبته
توفية للاعتبارين والتنوين اى الذى لم يختص بالفعل فيه احتراز
عن تنوين الترنم والغالي وان اختص سواه به لا بالانقطاع
عما بعده وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل فينافيانه واختصاص
الصفة الفاعل فرع له فلا يعتد به والاختصاص كل من الامكنية والعوضية
عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة نون الجمع بالاسم
واما ما هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول على ما هو عوض عن المضاف
اليه طرداً للباب والاضافة اى كونه مضافاً بتقدير حرف الجر لاستلزام
معاقبة التنوين وتامية حكمه وقد عرفت اختصاصهما به ولاختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ما ذكر من التنوين
وما قام مقامه والتخفيف فهذا الحسن الوجه محمول عليه طرداً للباب والاسناد
اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية
المستفادة من اليه المختص به عقلاً فيفيد الجرف وانما خص به لان
الفعل وضع لان يكون ابداً مسنداً فقط فلو جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه
وانما اختار هذه الخمسة لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص

كثيرة اذ اختصاص اللام يتضمن انواع التعريف واختصاص اللام والميم
ويتضمن الجر اختصاص حروف الجر والتنوين اختصاص اصنافه
ومعانيها والاضافة اختصاص كونه مضافاً او مضافاً اليه وافادة
التعريف والتخصيص والتخفيف مما ذكرا ونحو ذلك والاسناد اليه اختصاص
كونه موصوفاً وذا حال ومفعولا او مميزا ونحو ذلك واصناف المسند
والمسند اليه على ما يعرف فينبغي ان يوثر بالذكر وهو معرب الاعراب
في اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب ما ظهر فيه اي محل اظهار
المعنى ودفع الفساد ومبني ماخوذ من البناء والمقصود به الفرق
وعدم التغير وهذا التقسيم الكلي على الجزئيات فالمعرب الذي للتفسير
المركب اى الذي ركب مع غيره تركيباً اسنادياً وفيه وقيل الذي
ركب مع عامله وفيه ايضاً وهو كالجنس ليشمل كل مركب وخرج به المبني
غير مركب كالاصوات ونحو الف وباء زيد وبكر الذي لم يشبه ولم يناسب
مبني الاصل اى الماضي والامر بغير اللام والحرف وقوله الذي لا يحصل
مبني هو اصل المبنيات فالاضافة بيانية وليس معناه مبني اصله ولا في
ولا مبني القانون ونحو ذلك فان في كل من ذلك وههنا لا يخفى ولا يبعد

مضافا

مبني الاصل حيث هو وكتب غير مناسب مبني الاصل اذ النفي لا بناء بسبب نفسه
لا المراد الكلم المركب لانه خابع دلالة ولان كل واحد من مبنيي الاصل
يشبه صاحبه فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبني الاصل واما مناسبة
اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الماضي والاخر الفرق عينين
ومناسبة سقيا سقاك الله ومناسبة غير معنى الا الحرف ومناسبة
المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة ومناسبة اخر الاسم
او من ومناسبة اي حرف الشرط والاستفهام وتضمن المثنى والمجموع
حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فمناسبة غير معتبرة لا
لضعف او بمعارض وفيه ولو استدل على عدم مناسبتها باعراب ابهام
لكان دورا وايضا المناسبة مجهولة وارادة القوية لكون القوة
والضعف نسبتين لا تخرجها عن الجهالة معاقبة وحكما اي خاصية
او اثره الثابتة له او حكم وفيه فالاضافة للملابسة ان يختلف
بالقوة اخره اي صفة اخره ولا دور لو جعل هذا الحكم حدا له لامكان معرفة
الاختلاف بالاستقلال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرجي او بالجميع
الجبلي واضافته الى العامل للملابسة وعدمها في هذا والازالة بناء على

بناء على الواحد والجمع لا على البناء معاقبة لاختلاف اللام للوقت
او للعلة العوامل اللام للجنس واحترز به عن اختلاف اخر غلامي بالياء
وعن اختلاف اخر من في من الرجل ومن ابنك ومن زيد وفيه فانه
قيل جاءني زيد مثلا اذا وقع في الاول لم يختلف فيه العوامل وهو
موجب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الاخر على حصول اختلاف العوامل
او يراد حصول الاختلافين بالفعل ويحمل على كون الخاصة مفارقة
او يراد بالاختلاف النوعي للملازمة او المشاكلة وبالعوامل الجنس
فيكون المعنى اختلاف صفة الاخر لوجه حصل العامل لفظا او تقديرا
تفصيل لاختلاف الاخر اي اختلافا ملفوظا او مقدرا او لاختلاف
العوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب
التذييل الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف وبعضهم ان له
الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء
فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنوع الاعراب على الرفع والنصب والجر
يعضد ان الاعراب ما به الاختلاف قال المصنف ما اي حركة او حرف فلا
يرد العامل والمقتضي والاستاد اختلف اخره اي صفة اخر الكلم

او المعرب انما جعل الاعراب في الآخر لانه دال على الوصف اى كونه عمدة او
فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف به اي بالحركة او الحرف فهو غاية
لا ما فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يتحقق الا بحركتين فالحركة
الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل المراد السبب القريب الغير
التام اى ماله نوع ما تأثير في المسبب لا التأثير التام فيخرج العامل لانه سبب
بعيد وتدخل الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف
فيصدق عليها انها مما يختلف به آخر المعرب لان الاسم قبل التركيب
لم يشبه مبنى الاصل اختلف بها آخره من السكون الى الحركة وان
لم يكن في الآخر كما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب ليدل
اى الاختلاف او ما به الاختلاف وهو علة غائية للاختلاف وقد خرج
حركة نحو يا غلامي لانها مما اختلف به آخر المعرب لان غلامي معرب على
اختيار المصنف لكن لا يدل على معنى من المعاني المعتورة وان جعلت
العلة خارجة عن الحد تخرج عن الحد حركة نحو غلامي باعتبار الحيثية
انما يوافق الثابت المعاني الفاعلية والمفعولية المعتورة عليه اى على
الآخر او الاسم يقال اعتور والشيء فتعاورو اذا تداولوه وهي

على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة لا متداولة وان ثبت الرواية
بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني
المعتورة مظهر اياها عليه **وانواعه** اى انواع اعراب الاسم
بالاستقراء وانما قال ههنا وانواعه وفي المبني والقاب لان كل واحد
من الرفع والجر دال على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا
كانت الدوال عليها انواعا بخلاف البناء هناك لان كل واحد من القاب
البناء يدل على امر واحد وهو البناء رفع يسمى رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ به ولو فرض رتبته بين اخويه ونصب يسمى نصبا
لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة
في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وجر ويسمى جرا لان عامله يجر
الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به
فصل انما انحصر الاعراب في الثلاثة لان المعاني ثلاثة فيكون انواع الاعراب
الدال عليها ايضا ثلاثة ليكون الدال على حسب المدلول واللازم الاشتراك
او الترادف فالرفع الفاعلية للتنصيص علم الفاعلية لتناسب الرفع والفاعل
في القوة والياء مصدرية اى كونه فاعلا حقيقة او حكما او نسبية الى الفضلة

المنسوبة الى الفاعل وهى فى المبتدا كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزءا ثانيا
من الجملة وفى خبر باب ان كونه جزءا ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية
او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر على الخبر وكونه جزءا ثانيا
من الجملة لان المقتضى للاعراب لزم ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزءا
ثانيا غير متقوم بان لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا فهو لا بان ه
كما ترى وكذا القول فى اسم ما ولا انها كونه مسندا اليه واقعا بعد نافى
مقتضى للجملة كليس وفى خبر لا التى لنفى الجنس انها كونه جزءا ثانيا بعد
ما يقتضى للاسماء فافرف والنصب علم المفعولية لتناسب النصب
والمفعول فى الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اى كونه مفعولا
حقيقة او حكما او نسبة اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى
فى المفعول كونه فضلة كالمفاعيل وفى اسم ان ولا وفى خبر باب كان
وما ولا كونه واقعا بعد ما لا ينتم بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب
الجر والمضاف اليه فى التوسط ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة ه
مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء ولانه
ليس للجر المعتدبه ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى اتيانها موزونة ه

بالالحاق والاضافة اعم من ان يكون حقيقة او صورة كما فى حسن الوجه
درهم وضارب زيد وحسن الوجه والعامل اى عامل الاسم والعامل
المطلق هو ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا واسما على وجه مخصوص وفيه
انه ان اطلق الوجه المخصوص ونقض بنحو يا زيد وغلامي وان اريد
مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ العامل فى حد الاعراب
وان اريد وجه مخصوص من المقتضى باء باه ذكره اخر الكلمة وخرج
عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى
او الشبه التام بالاسم ما به يتقوم اى عامل يحصل بسببه او باستعانته
واعلم انه اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس بسبب
بل شرطا ولانه سبب قريب وفيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام به
وحمله على الحصر غير محتاج اليه فى الحد المعنى المقتضى للاعراب هى الفاعلية
والمفعولية والاضافة كضرب فى ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد
وكضربت فى ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد وكضربت فى ضربت
زيدا فانه يتقوم به مفعولية زيدا وكالباء فى مررت بزيد فانه يتقوم
الاضافة فى زيد وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية فلا يفيد وعامل

المبتداء اعني التجرد للاسناد به يتقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه لانه
لو لم يكن لو لم يكن مجردا لعبث به العوامل اللفظية فيتحقق فيه
ما يقتضيه لا الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فوجد تحققه
فيه ظاهر ولما كان الاعراب اما بالحركة او بالحرف اما مستوفي للحركات
الثلث او لا والثاني اما يحول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس
والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلثة او بحرفين والثاني اما وقع
بالواو وبالحرف شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل هو الاعراب
بالحركة والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضي
للعدول عن الاصل فقال فالمفرد المنصرف الخ فصيحة اي اذا
عرفت هذا فنقول المفرد الخ المراد بالمفرد المفرد من كل وجه
واحترز به عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمهما مما الحق بها
فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة لانها غير داخلة في المفرد حيث
اراد به المفرد من كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاجمال
الحكم على كل فرد ولان الاسماء الستة وكلا معربة بالحركات الثلث

الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال والاستغراق يوجب اشتمال
الافراد واشتمال احوالها وفيه والجمع المكسر احترز به عن الجمع
السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون المنصرف
صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف من الجموع كمساجد ومصابيح
وكذا في الاول ولو قال المفرد والجمع المكسر المنصرف لكان احصر الا انه
لما كان مما يحمل التغليب عدل عنه الى الاوضح بالضمة لفظا او تقديرا
رفعا ظرف او حال او مصدر نوعي اي قد يعرب او تمييز عن النسبة
اي وقت رفع العامل او مرفوعا او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة
رفعة والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين
بتقديم الظرف نحو في الدار رجل والحجرة عمرو والكسرة جرا او نصبا وجرا
كقوله رفعا واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة
على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء
فانها القاب البناء جمع المؤنث السالم هو صفة جمع المؤنث وليس
بمعرف من الموصوف لان الموصوف الى ذي اللام له في باب الصفة
حكم ذي اللام والمراد صيغة جمع المؤنث السالم وما على صيغته

٧ المضاف ح

فلا يخرج سهيلات وسفرجلات او المراد جمع المؤنث

كسجلات فكان من حذف المعطوف ولو قال الجمع بالالف والتاء لكان
اشمل واظهر واحترز بقوله السالم من جميع المؤنث المكسرة كحجرة فى حجرآء
بالضمة والكسرة نصبا وجرا لانه فرع جمع المذكر وحمل فيه النصب على الجر
فحمل فى الفرع ليلا يلزم مزيته على الاصل والمزية يكون اعرابه بالحركة مخالفة
ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب فى آخره ولان الاعراب بالحروف فى الجموع
صار اصلا ممهدا معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وانما قدم
جمع المؤنث حيث تدرك فيها احدى الحركات مع التنوين بخلاف
جمع المؤنث ولياتى ذكرهما على سبيل ترتيب الاحتراز عنهما فى قوله
فى المفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة التعدد لانه قد يكون مفردا
وقد يكون جمعا غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا لانه
لما تركت جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان
المشاكلة الاسماء الستة اخوك وابوك وحموك ام الزوج وعصبة
فلا يضاف الا الى المراة وهنوك وفوك وذو مال اضافة ذو الى
الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة
واعلم ان الاربعة منها منقوصة والخامس اجوف واوي لانها ماء

ماء واصله فوه والسادس لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو
ان المراد منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة لا هذه الالفاظ
والالكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل من اي نوع
هذه الارادة مثل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم
يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماة بها كما عرف في رب حاتم ولكل
فرعون موسى فيصح ان يؤول اخوك الخ بالصفة التي اشتهرت بها ويمكن
ان يقدر مثل مضاف ويجعل ذلك وجه الشبه مضافة اما حال من قوله
اخوك الخ لانه معمول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفعول
الكلام واما حال عن ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير
والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كانت المحذوفة
ففيه ما فيه الى غير ياء المتكلم الى مقلوب بمضافة واحترز به عن نحو اخي
وابي وخبر قوله اخوك الخ قوله بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
اي يصح اعرابها بالحروف الثلث بالامكان العام لا بالضرورة فلا يرد
ما قيل واعلم ان في الاسماء الستة الموحدة في اعرابها وجوها
منها اعرابها بالحروف الثلث اذا كان في اخرها حرف

المبني كلمة

يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت
بالحروف لانها تشبه المثنى في الدلالة على امرين وامكان الحمل
بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب في آخرها في هذه الحالة سماعا بخلاف
حال الافراد والاضافة الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا في حال التصغير
لان آخرها فيها حرف علة وما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح والحرف
الصحيح يصلح للاعراب فكذا هذا بخلاف نحو يد ودم لعدم ما يصلح للاعراب
في آخرها في حالتي الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما
في الاضافة سماعا وكذا في سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز فافهم
المثنى وكلا عطف على المثنى وكذا كلتا ولم يذكره
لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر الاثنين مع الفرعية وقيده مضافا الى المضمر
واحترز به عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا
نحو جاءني كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان وكذا اثنتان
وثنتان وان كان حكمها حكم المثنى لشبهها بالمثنى لفظا لوجود
الالف والياء ومعنى للدلالة على شيئين بالالف رفعا والياء نصبا
وجرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان في آخرهما وفاه

بالحركة تقديرا

وفا دالا على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما لفظا فاما ان يعربا بالحركة
تقديرا او بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان
بحركة ولا مانع منه بخلاف عصا حيث يلزم به فيه ترك التنوين او
التقاء الساكنين او تقدير الحرف ايضا قيل وانما جعلا بها لانه وجد
في آخر كل منهما حرفان وضعا للدلالة على التثنية والجمع فاخرجاهما عن
الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب
وقيل انما جعل اعرابهما بالحروف لمناسبتها اياهما باعتبار الفرعية
فان قلت المصغر والمنسوب والمكسر ايضا فرع قلت ليس
فيها حرف يصلح للاعراب وقيل انما جعل اعراب التثنية
بالحرف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو
ضعف الحركة وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت
ذلك فالحروف الصالحة للاعراب ثلث فاعطي الالف للتثنية لخفتها
وكثرة التثنية او لانها في الفعل ضمير التثنية او لوقف آخره
ضميرها وهو هما والواو للجمع لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها جمع
الشفتين او لانها ضمير الجمع في الفعل او لوقف آخر همو واعط

وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب مع بالحرف لفظا

او اخذ هما حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالتان في كل منهما فاشتركت
اليا بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح في التثنية
لوفق ماقبل الالف وكسر في الجمع لوفق اليا ثم زيدت النون عوضا
عن حركة الواحد من حيث انها اعرابا وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب
اعراب المثنى لا عوض عن حركة الواحد من حيث انها حركة لا من حيث
انها اعراب وعوضا عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض
عن حركة الواحد فلا يرد ما اورد من تكرار العوض في حرف اعراب
المثنى بالالف رفعًا والياء نصبًا وجرا والجمع السالم بالواو رفعًا
والياء نصبا وجرًا وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه موحد
اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالين فاعربناه بالحرف
باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة
المقدرة باعتبار توحيد اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس
لمناسبة بين المضمر والمعنى في الخفاء وبينه وبين الاعراب بالحرف
في الفرعية ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيدا للمثنى فيحمل على متبوعه
جمع المذكر احترازٌ به عن جمع المؤنث السالم صفة

صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف
المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين
وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن
واولوا جمع ذو لا من لفظه فان قيل لم يوجد في كلام العرب
كلمة اخرها واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو في معرض التغير
فلم يعتد به او يقال الواو لما قام مقام الصفة صارت كانها صفة وانما
قدم اولو على عشرين لانه ادخل في الجمع منه لانه وضع لجماعة بمعنى الصحب
من غير حصر بخلاف عشرين وعشرون واخواتها نظائره
عشرون واخواتها من ثلاثين على وجه الاستعارة مع تشبيه النظائر
بالاخوات بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب اولو وعشرون
واخواته بالحرف للتشبيه بالجمع معنى للدلالة على الافراد ولفظا لوجود
ما يصلح للاعراب وتحمل الواو على واحدة وهو ذو وفيه وانما لم تحمل عليه
نحو ادل وقلنس مع وجود الشبه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو ياء على
القاعدة التصريفية فلو اعرب بالحروف كالجمع السالم لو فع بالواو فيلزم
قلب الواو ياء فيكون ثقيلا وفيه حفيف التقدير اي الاعراب

التقديري او تقدير الاعراب وهذا تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره وكان نوعه
فيما مامصدرية حينية اي التقدير كاين في وقت تعذر تلفظه
اعرابه او موصولة او موصوفة اي في المعرب الذي تعذر وفي معرب
تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف مع ضمير تعذر كوجيا يول
من ما اي في مثل عصا او خبر مبتدا محذوف او صفة محذوف اي تعذرا
مثل تعذر اعراب عصا والمراد بعصا بمثل كل اسم مقصور وغلامي
والمراد بمثل غلامي كل معرب بالحركة مضافاً الى الياء مطلقاً صفة
لزمان محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اي كتعذر اعراب
عصا وغلامي تعذرا مطلقا اي غير مقيد ببعض الاحوال اي في جميع
الاحوال وانما تعذر الاعراب فيهما اما في عصا فللالف واما في غلامي
فللزوم كسرة ما قبل الياء لو فتحها فلو اعرب بالحركة لفظا للزم كون الحرف
الواحد بحركتين مختلفتين او متماثلتين وهو ممتنع ولا يمكن ان تجعل الالف
التثنية وواو الجمع للزوم توارد المؤثرين على اللفظ على اثر
واحد وهما الياء والعامل بخلاف الالف والواو وقيل غلامي مبني
بحجة لو انه امتزاج بالمبني للاضافة واتصال الضمير وسكون حرف

المعرب ج

مصدر

او مصدر محذوف ح

او زمانا مطلقا ح

كسرته جرا كما يجعل فتحه

حرف العلة وفيه ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين
المنافي له وفيه ان بعض المبنيات مضافة كحيث واذا وفيه ان الاضافة
فرضت مانعة للاعراب وجوابه ان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين
المقدر وهي لا تنافي البناء بخلاف اضافة المعرب فقد تكون علة للبناء
في كل يوم ينفخ في الصور ويومئذ فكيف تنافيه لانا نقول الاضافة
تمنع ما يؤثر علة اخرى لا ما يؤثر اذا كانت داعية بنفسها لانها
تقارن البناء فلا تمنع كتقدمه وفيه ان اضافة غلامي كذلك وفيه
ان الاضافة لما كانت لو اجزاء العلة والحكم لا يضاف اليه وقد وقيل غلامي
ليس بمعرب ولا مبني لتوسطه بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات
الآخر والياء توسط الاخر لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في اللفظ
وان اوجب انتفاءهما في الحرف المتوسط فالقول بكونه غير معرب
ولا مبني غلط والمستثقل كقاضٍ عطف على تعذر اي في معرب استثقل تلفظ
اعرابه المستثقل لا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض او هو مثل في حق
رفع او جر ظرف او حال اي وقت رفع العامل وجره الحذف حال رفع
العامل وجره وانما تعذر انثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر

الاتصال اضافة المبني ج

لخفة يقال جائني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا وكما المسلمي رفع
اونصب عطف على كقاض على انه خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر
محذوف او جر عطف على قاض ويكون التقدير وكمسلمي وليس بكرار
لاداة التشبيه اذالتشبيه الاول في الاستقال والثاني في كون اللفظ
جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم مسلمي اصله مسلموي
فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كرمي رفعا ظرف او حال اي وقت
رفع العامل وحال رفع العامل واما نصبا وجرا فاعرابه لفظي لانك
ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله مستقل كما في قاضيا
بابعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستقال لان اعرابه
بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف قاضيا فان اعرابه بالحركة وثقله
يوجب ابدال الحرف للاسكان وتقدير الحركة واللفظي مبتداء
فيما عداه خبره اي عدا المذكور او عدا المتعذر او المستقل غير المنصرف
كان قد ذكره قبل وقصد الان تعريفه قيل عدل عن تعريف المتقدمين
لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير
المنصرف به لزم الدور واجيب بان عدم الجر والتنوين او يعرف

يعرف بالاستقلال فلا دور ما فيه علتان ما نكرة موصوفة خبر
قوله غير المنصرف وغيره ان لم يتعرف بالاضافة فلا اقل من التخصيص
لكنه ح يمتنع تعريف الخبر فلا يكون ح موصولة مبتداء متقدم الخبر
او خبرا له قيل يتعرف غير لاشتهاره بمغايرة المضاف اليه وقوله
علتان فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او صلة والمراد
به جواز علة او علتان نافصتان لمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشي
بما يساويه لاخذ منع الصرف في حد غير المنصرف وانما لزم فيه علتان
للتوعية وفيه وانما لم يمنع العلة الواحدة الصرف لان الاسم الذي
وجد فيه علة واحدة متمايل بين الفرع وهو عدم الانصراف
والاصل وهو الانصراف فيجذبه الاصل الى نفسه لقوته فاذا انضمت
اليها علة اخرى ترجح جانب الفرع فيمتنع الاسم من الصرف ويرد
على هذا الحد معدو سلاسلا ومسلمي علما للمونث فانها منصرفات
مع علتين او واحدة في حكمها واجيب بان المراد علتان معتبرتان
وفيه من تسع التنوين والتنكير معهودة معينة لكنه نكرة للتفخيم او واحدة
منها اي من تسع تقوم مقامهما اي العلتين وهي راجع الى العلة لا الى العلل

ويجوز ان يكون موصولة صح

صح

للتفخيم صح

كما ظن لان كل واحد علة لا علل وقوله وهي خامس من البيت واول
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب
عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتنوين والالا يستقيم الوزن
وهذا البحر بسيط وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة رفع على
انه صفة النون بزيادة اللام او بدل بحذف موصوف
اي والنون نون زايدة او خبر مبتداء محذوف
اي هي زائدة والجملة معترضة او صفة بزيادة اللام
او صفة النون بحذف الموصول او نصب على انه
حال مؤكدة او حال عن النون اذ هي فاعل بمعنى
لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا والنون
فكانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زايدة واما
القول بانها نصب على حكاية الحال ففيه نظر مع قبلها من في القرف
يمنع في الف فاعل من قبلها او مبتداء متقدم الخبر والجملة صفة او حال
ووزن الفعل وهذا القول تقريب اي القول بانها تسع او القول
المنظوم تقريب اي مقرب الى الحصول او الى اللفظ او تقريب للتحقيق

للتحقيق وذكر امثلة العلل المذكورة على تركيب ذكرها في البيتين فقال
مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث
بالتاء والمعرفة وزينب مثال المعرفة ويصلح مثال التانيث
المعنوي ذكر مثالين للنوع الثاني تنبيها لمظنة الاشتباه في اعتبار
التانيث في طلحة مع تذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر في تانيث الفعل حيث
لا يقال قالت طلحة وابرهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال
الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون
واحمد مثال وزن الفعل وحكمه اي غير المنصرف وخاصته ان
تحففه اي ان الشان ان لا كسر ولا تنوين فيه الا لمانع
يمنع كما في الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علما لمؤنث لان منع
تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره لكل
على النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانصرافه فلا ورود وانما
لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانعقاد الشبه للفرعيتين الحاصلتين
من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجهتين لافتقاره
الى الفاعل واشتقاقه من المصدر واعتبر الشبه يمنع الاعراب المختص

قوله بزيادة اللام [illegible]
[illegible]

بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهو التنوين وتجوز اي يصح
ولا يمتنع صرفه خالف المتقدمين في صدد غير المنصرف وافقهم هنا حيث
اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن ان
يكون معناه يجوز صرف هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي
فلا يخالفه او يجوز جريان حكم صرفه هو تحقق الجر والتنوين فلا تخالفه
ايضا والمراد بالجواز هنا الامكان العام فيتناول الضروري
والممكن الخاص للضرورة لان الضرورات تبيح المحظورات وهذه
الضرورة الاضطرارات و نحو امرء القيس يوم دخلت الخدر
خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقول عزة ثم فنادي زفر
وبعض ما هو قول الشافعي وحده وللتناسب لان التناسب مقصود
اهم عندهم مثل سلاسلا واغلالا لا صرف سلاسلا التناسب
اغلالا وسعيرا ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل التناسب
لقلته وما يقوم مبتداء مقامهما اي العلتين الجمع خبر والف
التانيث عطف على الجمع اي الالف المقصورة والممدودة
لان لزومها ينزل منزلة جمع ثان وتانيث ثان والمراد الف

الف التانيث فالعدل الف للتغيير وهو مصدر مجهول اي كونه
الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجا اي خروج
مادة الاسم او معناه عن صيغته اي هيئة الاسم الاصلية صفة
صيغته والمراد خروجه خروجا كونيا بانه يبحث عنه في النحو بقرينة
ان المتكلم نحوي فخرج التغييرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة
لكنه بقي الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية
لانه تغير المادة لا خروجها عن الصيغة وخرج التغيير ونحوه
لعدم دخول المقدر في الصيغة الاصلية والمراد خروجه خروجا
غير تصريفي لا المعنى وتخفيف فلا يرد التغييرات التصريفية باسرها قياسية
او شاذة وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما واما نحو يوم الجمعة
في صحت يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كونه في داخلة في اللغة بجواز
الفصل بالحرف الزائد بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى في
يفهم بتقديرها لا بنفس قوله يوم الجمعة ونحو لا رجل متضمن للحرف
لا معدول واخر معدول لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول في
في الهيئة وبعد معنى التعريف بعد العدل فيتحقق العدل والتضمن معا

لانه لما كان مصدرا مبني الفاعل
لكونه العدل
اي بحال عليه الخروج لانه
متعد والخروج لازم
محشي

انما قال مادة اسم او معناه
عن صيغته لان الاسم بعد الخروج
لانه يقال ان التلفظ عليه
عن الصيغة كيف ينتقل الى صيغة اخرى
لمحشي

وخصوص من وجه تحقيقا اى خروجا محققا ويحتمل ان يكون انتصابه
على التمييز من اضافة الخروج الى الضمير العائد الى الكلام مثل يعجبني
طيبه ابا ولم يقل لضرورة منع الصرف ولا للتبع الاخوات
بل لدليل آخر كثلاث اى كخروج ثلث او صفة او نعت
للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كائنا كخروج ثلث ومثلث
وهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالها بمعنى التكرير من
غير تكرير في اللفظ وكذا احاد وموحد وثناء ومثنى الى ربلع
ومربع وقيل الى العشار ومعشر ويعضده قولهم خماسي
وسداسي ويجاب بان النسبة لفظية ككرسي وآخره
معدول عن الاوى وآخر من بمعنى الجملة دون المفرد لانه
اسم التفضيل وهو مما يلزم احد الامور الثلثة الاضافة
او اللام او من تقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او
اضافة لوى مثلها كحينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس
في آخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاضرين ولا ضير
في اختلاف آخر والآخر توفيقا وتنكيرا البقاء اصل المعنى ولم يكن كأمس

فيه ان يقال ان فعل على [illegible] اسم التفضيل [illegible]

اقوى

كأمس لان امس معرفة وكان متضمنا لمعنى اللام بخلاف لانه نكرة
وكذا لا يكون متضمنا لمن لعدم بقاء معنى التفضيل حيث صار
بمعنى غيره وجمع معدول عن جمع او جمعى او جمعاوات لانه جمع
جمعاء وجمعاء ان كان صفة كان حقه ان يجمع على فعل كحمراء وحمر
وكان اسما كان حقه ان يجمع على فعال او فعلاوات كصحراء وصحارى
وصحراوات ولما جاء على فعل ثبت انه معدول عن احدهما كرويه
على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب
واقواس ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة
فيحمل على الشذوذ دون العدل او تقديرا اى خروجا مقدرا
الى مفروضا لمنع الصرف او البناء كعمرو ونحو حضار مما فيه راء
من فعال التي من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز
واكثر بني تميم او للحمل على الاخوات كقطام كعمرو وباب قطام فانه
معدول عن قاطمة حملا على نحو حضار وطار من ذوات الراء من اعلام
الاعيان المؤنثة فانها مبنية معدولة لتحقق البناء عندهم اكثر بني
تميم في حلة على نزال وتراك نظرا لانه اذا اعتبر شبهه بها
ايضا

فى الوزن يلزم العدل فى نحو ذباب ومثنى وان اعتبر فى الوزن والعلم
لزم الدور فى تميم واما اهل الحجاز فبنوه فلا يكون من باب غير
المنصرف وان كان معدولا ايضا عندهم الوصف اى الوصف
المانع من الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو (اى باعتبار وضع)
المقصود ولو قيل كونه موضوعا لا غنى عن الشرط المذكور
شرطه فى منع الصرف ان يكون فى الاصل اى الوضع جزما
لا وهما ولو حكما كثلث او تقديرا كالجمع او بناء على ما نونه وصفى
كأدبر تصغيرا او دون جمع فلا تضره الغلبة اى واذا كان
كذلك فلا تضره الغلبة الاسمية العارضة لان العارض لا يعارض
الاصيل وغلبة الاسمية كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان
العارض لا اعتداد به فلذلك اى فلاشتراط كونه فى الاصل وعدم
مضرة الغلبة اياه والفاء للنتيجة او التفريع الا ان قوله فلذلك
صرف للتفريع لقوله فلا تضره الغلبة فان قيل ما وجه التعليل
قبل الفاء للنتيجة واللام يدل على ابتناء صرف اربع على المذكور
الذى بذلك وهذا الابتناء اثر للاشتراط المذكور فيصح فاء

فاء النتيجة ولام التعليل صرف مررت بنسوة اربع لعروض
الوصفية للورود وامتنع عن الصرف اسود وهو فى الاصل وصف
بمعنى ذو سواد ولا عبرة لقبوله التاء حيث يقال للحية الانثى
اسودة لانها لا تقبلها باعتبار الاصل الذى امتنع عن الصرف
وارقم فى الاصل وصف بمعنى ذو رقم للحية اى اسمان للحية
وادهم فى الاصل وصف بمعنى ذى دهمة اى سواد للقيد على
سبيل الغلبة العارضة وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصلى منه
منع افعى للحية واجدل عطف على افعى للصقر اى ضعف منع من منع
افعى لتوهم الوصف الاصلى بناء على توهم اشتقاق افعى من الفوعة
بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى
اى لطائر ذى خيلان التأنيث مبتدأ بالتاء صفة شرطه مبتدأ
مبتدأ ثان اى شرطه فى منع صرفه العلمية خبر المبتدأ الثانى
والجملة خبر المبتدأ الاول اى علمية المؤنث اى كون المؤنث
علما ليلزم التأنيث بالعلمية التى هى صفة مانعة عن التغيير كما
عرف فان قيل ما بالهم التزموا اللزوم فى علة منع الصرف

دون البناء مع كونه اعلى منه في خلاف الاصل قبل لحوق علامة التأنيث
اثر ضعيف منفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها حتى لا يؤثر بغير معاضدة
والمعنوي مبتداء اي التانيث المعنوي اي الذي لم يظهر تاؤه
كذلك خبره اي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية وشرط
مبتداء تحتم اي وجوب تاثيره اي المعنوي وتتابع الاضافة
ههنا غير ثقيلة فلا يخل بالفصاحة كما في قوله تعالى
مثل داب قوم نوح زيادة خبره على الثلثة متعلق بالزيادة
اي ثلثة احرف او تحرك الاوسط اضافة المصدر الى فاعله
او العجمة ليخرج بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها نما
ان تعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره وثقل الاولين
ظ وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فان قيل لما ذا
جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي دون
العلمية وان الخفة كما تعارض التانيث تعارض العلمية
ايضا ولو جعله شرط تحتم منع الصرف لكان اصوب قيل واعلم
ان عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تاثير له

في العجمة فنحو جمل منصرف وجوبا كنوح وهو الحق وفيه كلام لان تحركه في المؤنث
نحو سقر اما يؤثر لقيامه مقام الساكن مسد علامة التانيث واما لم يكن
للعجمة علامة لا يسد تحركه مسدها بل الاعجمي تجرد كونه ثلاثيا سواء كان
ساكن الاوسط او لا شابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع
كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد فالحاصل ان تحرك
الاوسط ليس له دخل في باب العجمة كما ان له دخلا في باب التانيث
وان الزيادة لها دخل في باب العجمة فاعتبر الاول دون الثاني
وفيه ان تحرك الاوسط له دخل في تاثير العجمة لانه مزيل
للسكون الذي حصل الانصراف به ولان حركة الاوسط قامت
مقام حرف الرابع فكان في معنى الزيادة على الثلثة فهند مبتداء
يجوز صرفه لانتفاء التحتم والجملة خبره وزينب لوجوبه وهو
مبتداء وسقر لتحركه وماه وجور اسما قريتين للعجمة تمتنع كل واحد
منها فان سمي مذكرا اي بالمؤنث المعنوي اذا لم يتحقق تانيثه
الى التاء ويل ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف تانيث المجموع [illegible]
حيث انث بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر بخلاف

رباب علم امرأة منقول عن ربابا بمعنى سحاب اذا علما لرجل اذا كان
في الاصل مذكرا بمعنى سحاب فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث ولا يعتبر بتحريك الاوسط الذي
هو في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث كما عرف
في نحو جمزى حيث حذف الفه في النسبة كحبارى بخلاف جلولى
لان اعتبار نايب النايب بعيد فقدم علما لرجل منصرف لعدم
الزيادة التي في حكم تاء التانيث لفظا ومعنى وحكما وعقرب
علما لرجل ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث
المعرفة اى التعريف اذ العلة التعريف للمعرفة شرطها اي
شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اى كونها منسوبة
الى العلم وهو خبر المبتداء الثاني وهو شرطها والجملة خبر المبتداء
الاول وهو المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة
ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل مسببا كما جعله
البعض لان فرعية التعريف على التنكير ظاهر من فرعية العلمية وهي

وجري في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره وعلى تجوز
وجعلها مشروطة بالعلمية لو كانت بالاضمار والابهام كان
اللفظ مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي
للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا
في الصرف او في حكمه فلا يلائم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم
فساد الوضع فلم يبق الا العلمية العجمة اي كون الكلمة من غير
اوضاع العربية اي وضعه غير العرب شرطها في منع الصرف
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمية اي في اللغة العجمية
حقيقة كابرهيم او حكما بان تجعل علما بعد النقل قبل التصرف كقالون
كان في العجمية جنسا لكونه اسما للجيد ثم سمي احد رواة قراءة
نافع لجودة قراءته قبل ان يتصرف في العرب فلما انه كان علما في العجمية
وانما جعلها شرطا كيلا يتصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من اضا فة
وادخال اللام وتنوين وغيرها فتختلط بالاسماء العربية فلا
يعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية
في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف للعجمة

والعلمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف
لئلا تعارض الخفة احد السببين وهو عطف على قوله ان يكون
جعل تحرك الاوسط والزيادة في العجمة شرطا ثانيا غيره
وفي التانيث شرط التحتم لوجود الزيادة في الثاني بنت تقديرا
وفيه فنوح منصرف لانتفاء الشرط الثاني في اختيار المصـ
وعند غيره نوح كهند وفيه وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك
نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وفرند
منصرف وشتر وابرهيم ممتنع فان قلت ما الدليل على كون نوح
اعجميا وسبحان من يعرف الاسماء الماضية والفرق الخالية
قلت قال صاحب الفوائد ان الدليل في العجمة النقل واجمع
اهل اللغة على انه اعجمي وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط
وابرهيم للزيادة ممتنع عن الصرف الاشتقة نحو صالح وشعيب
وهود لكونه عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود كنوح
لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل لما ذكر فكان

كنوح الجمع شرطه اى شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى
الجموع وهى الصيغة التى فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثة او
اوسطها ساكن كمفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضي
لا التصريفي وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى وتجوز ان تجمع
جمع السلامة نحو صواحبات ولذا اشترطت لتكون صيغة لازمة
مصونة عن التكسير والتصغير فيؤثر وقوله منتهى الجموع لمن اضافة
المصدر الى الفاعل قبل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من
اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد عليه نحو اكلب واجادل
واجيب بان نحو اكلب واجادل وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة
الا انهما يماثلان في قبول التكسير والتصغير فلم تصدق عليهما عدم
النظير في الاحاد من كل وجه بغير هاء لانها لو كانت معها كانت
على زنة المفرد كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعية
في فتح جمعية فنور والمراد بالتاء الحرف الذي يكون للفرق
بين الواحد والجنس نحو روى وروم ومجوسى ومجوس وتمرة
وتمر ونخلة ونخل فكانت شاملا لها فيخرج مدائني بدلالة قوله

بغيرها لان الهاء والتاء من واد واحد وقيل هو مفرد مخفف
فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع بجميع
حروفه فيخرج مدائني في الاول والثاني نظر اذ ليس مدائني جمع
لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض فيا ياد وانما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع وعدمه كمساجد اي ح
مثل مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن واما ليست للتفضيل لعدم التعدد
والاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يعتبر الاستيناف لعدم سبق
الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف فرازنة اي لفظ
فرازنة وهو علم وتنوينها للمشاكلة مسماه لا يقال لم يعتبر
التاء لوجودها في حكم العدم لان التاء وان كانت عارضة لكن
لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن
فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت وفرازن وفيه
منصرف فلفوات شرط تاثير الجمع بالهاء ولم يقل فمنصرفة اذ المراد
اللفظ وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو بغيرها دون مثال

مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من رجال وعمر لشهرة امثلة هذا
وكثرتها وقلة امثلة ذلك وحضاجر جواب عما يقال ان
هذه الصيغة لا يوجد فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر مع انتفائه
لضرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة
وتقرير الجواب منع انتفاء العلة بالتسمية بالقوة لوجودها باعتباره
لكونه منقولا عن الجمع على حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول
المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث يجوز انا زيدا لا ضارب
او معمول اعني وفيه وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل او خبر
مبتداء محذوف والجملة معترضة للضبع وهي انثى الضبعان ويقال
لها بالفارسية كفتار غير المنصرف لانه منقول عن الجمع
لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة
وانما لم يقل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف لامكان
اعتبار مطلقه بارادة الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الاصل
وفيه ان قوله لانه منقول عن الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل
وسراويل اذا لم ينصرف جواب عما يقال ان السراويل مفرد معنى

نحو والا لبين جمع والمنقول عنه وهذا القول الذي اختار
وروح الجواب بجمع مجازا على الموازين او تقديرا بنحو جمع
سروالة استعمل في السروالة او شبه بكل قطعة من السراويل
سروالة وهو ان عدم صرف الاعزاز مذهب الذي اختاره
او اكثر اسميا والجملة معترضة مقدرة قبل جزاء الشرط والشرطية
خبر المبتدا العجمي اي سراويل والجملة وقيل هذا الفعل اي فعل
مالم يسم فاعله قبل خبره مفعول مالم يسم فاعله والجملة صفة
العجمي او خبر بعد خبر لمبتدا المحذوف مع موازنه اي ما يوازنه وما قيل
في الوزن من نحو انعام وقناديل وهو مفعول به وللمطنوا انما
حمل عليها لان الاعجمي دخيل والدخيل في كل شي اي حيث
بدل الان الدخيل لابد وان يلحق بنوع والموازن بالاتفاق
النوع واوى وقيل عربي جمع جمع بعد خبر لمبتدا المحذوف
سروالة يقال بالفارسية شلوار تقديرا مصدر لقيل اي
قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او علة له اي قيل هو جمع
لو فرض ذلك او مصدر محذوف اي قدر تقديرا فرضا واذا صرف

واذا صرف لو قال وان صرف لكان اذ الكان اصوب فلا اشكال فيه
باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل
يشكل منع مصابيح وقناديل لموازنتهما مفردا فكيف ينفي جنس
الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور في قناديل
ومصابيح لا فيه وفيه اللهم الا ان يعتبر المذكور ونحو جوار
رفعا وجرا كقاض اي كل من المنقوص على فاعل بالياء كجوار
او واو بالكدواع فهو في الرفع والجر كقاض في اسكان اليا لثقلها
لثقلها عليها وحذفها للساكنين وتعويض التنوين عنها الجر
المفتوح في النصب كضوارب لخفته ولم يعوض للواوي كدواع
لصيرورته بعد الاعلال مثله واصل جوار فيهما جواري وجواري
منونين بناء على ان الاصل في الاسماء الانصراف فاسكنت الياء
استثقالا وحذفت للساكنين وجعل التنوين عوضا عنها فلم يسقط من
غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت للتانيث فجعلت بعد حذف
اللام عوضا فطولت في الخط فلا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع
جواري مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا ثم

فعله لتعالى اي انصرف لكان
اصوب لانه اذا يستعمل في
التحقيق وان يستعمل في
التحقق وهنا هو
التشكيك اللهم الا ان يعتبر
الثاني تحقق التشكيك انه
بعدم تحقق الشي قليلا ثم يلزم
ان يكون الشي تشكيك وجوده
تحقق
كما فهم بقوله هو الاكثر
محرر

وان اقول ولعل اجيب عنه
بان الاغلب في تحقق الكثير
فيها اذا لا يستعمل في القليل وهو
ان ذا تحقق يستعمل في الشي
وان في الثاني لا يقال وهو كذلك
في مقام غيره واستعمال المجاز
لانا نقول باطل
دون القرينة
محرر

وحذفت كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم حذفها
وفي الجر لجواري ممنوعا فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة
الجر في الاستثقال فاسكنت اليا وحذفت وعوض عنها التنوين
وقيل عوض فيها التنوين عن الحركة وحذفت اليا للساكنين
وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظرا الى صورة الفتحة تمسكا بقول الفرزدق
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا والصواب
موالي لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت
وارد على خلاف القياس او محمول على وجه اخر التركيب
هو جعل كلمتين كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد النجم
والبصري عليهم شرطه العلمية ليلزم التركيب او ليتحقق
السبب الثاني وان لا يكون باضافة ولان التركيب الاضافي
يخرج الى الحكم الصرف فكيف يؤثر في منعه ولا اسناد لان التركيب الاسنادي
يوجب بناء المركب فلا يوجب بها منع الصرف الملزوم للاعراب
المنافي له واشترط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه ونفطويه لما
لمنافاة الاعراب البناء وترك اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره

في نحو خمسة عشر علما منع الصرف بناء على اثر التركيب كما هو قول بعضهم
فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن مثل بعلبك الالف والنون ان كان
في اسم غير صفة فشرطه اي شرط ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب
الشرط ويحتمل ان يكون الفاء في جواب اما المحذوف قبل قوله الالف
والنون اي كونه علما العلمية ليتحقق السبب الثاني اذ لا يتصور معها غير زيادة
او ليمتنع اليا فيتحقق الشبه لالفي التانيث او ليلزم الزيادتين
بالعلمية كعمران اي هو مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي ان كان
في اسم او صفة وكلمة او محل نظر والجواب انما تردد بين الشرطين
باعتبار ما صدق المشروط عليه لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق
في الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في الكلي كلاهما فانتفا فعلانة
اي فشرطها انتفاء فعلانة كانتفاء جرأة ليلا ينتفي شبه الفي
التانيث بدخول التاء الممنوعة عنها وقيل شرطه وجود فعلى بعد
ان يكون على فعلان لينتفي فعلانة لوجود فعلى وفيه او ليتحقق شبهها
بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ومن ثم
وثم للاشارة الى المكان الاعتباري اختلف في رحمن الظرف مفعول

لم يسم فاعله اى ومن اجل الاختلاف في شرطية انتفاء الالف والنون
اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم
رحمى وتمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون شرط
اختلف سكران وندمان اى لم يختلف في سكران بل اتفق على
منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى
ولم يختلف في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا
القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى ووزن الفعل الاضافة هنا
من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام الجر والنسبة لا للاختصاص
والا لا يفيد الجزء الفعل شرطه ان يختص به اى شرط في
منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة
كزيادة الفعل في اوله لتحقق جهة الفرعية كشمر اسم فرس وضرب
واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد في الاسم الا منقولا
او اعجميا نحو بقم وشلم وانما مثل بضرب ولم يمثل بعروة لانه لو سمي
بنحو ضرب وخرج مخففا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس
وغيرهما من النحاة وزعم عيسى انه لا ينصرف او يكون في اوله زيادة

[illegible]

اسم

اسم يكون وجزء في اوله وهي احدى حروف اتين فان قيل اول او هي
الزيادة فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص من وجه
والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد اول حروفه الاصول او
او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اى مزيدة
اظهارا للحق او على حقيقته كزيادته صفة زيادة اي كائنة مثل
زيادة الفعل ليكون غالبا بالفعل غلبة معتبرة (غير) اتفاقية بناء على الدليل
وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله بخلاف نحو ضارب علما
فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية
على الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية
على السبب غير صفة زيادة قابل للتاء اي صالح للحوق التاء
قياسا بخلاف اربع بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله بخلاف
اسودة للحية الافعى فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا يعتبرها باعتبار
الوصف الاصلي بل باعتبار الغلبة العارضة اي وزن افعل غالب
في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل وهو وجود زيادة كزيادته في اوله
غير قابل للتاء وبيان الغلبة ان افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل

ونحن نتقاله الاحتراز عنه
تقتضيها على شيء انه
عن اتيانه في الجمع اصلح
انما يكون
من الاعراض

لا يقال اول احمد الف وهو الزائد
فيكون الالف ط فالنسبة وهي
فانه لا نقول الحرف اطلق في
مثل احمد هو الهاء لا الهمزة باعتبار
يكون اوله بمعنى قبل والتقديس
يكون قبل حروفه الا طلبة زيادة
محشي

اعلم

[illegible]

التفضيل وافعل الاسم فافعل التفضيل من بابه يعارضه افعل التعجب
وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ
مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو الحج واشفق
من ابتداء افعلة غير مبنى على الثلاثى فبقى افعل المضارع من باب
آخر وافعل من باب الافعال مما لا نظير له في سالماً عن المعارض
فيثبت علية في الفعل ومن ثمة اي لاجل اشتراط عدم قبول
التاء امتنع اسمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط من جعل وجود الشرط علة
للمشروط نظراً والفرق بجعل لقبول التاء المجئ بعلة للناقة القوية
على العمل والسير ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط موجباً لعدم
المشروط وما فيه علمية مؤثرة اى الاسم الذي وجد فيه علمية
مؤثرة جعل العلمية التي جعلها من قبيل شرط التعريف مؤثرة ولم يقل
ما فيه تعريف مؤثر بناءً على قول غيره او على التسامح اذا لنكرة نحو رب
سعاد وقطام صرف لما بينه اى الدليل ظهر بطريق الالتزام
من انها اى العلمية بيانه لما لا تجامع مؤثرة حال الا ما تستثنى

مستثنى مفرغ مفعول لتجامع هي اى العلمية شرط فيه اى في ذلك السبب اي
لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا سبب العلمية شرط فيه الا
العدل كعمر ووزن الفعل كاحمد استثناء مما بقي بعد الاستثناء الاول اي
لا تجامع غيرها هي شرط فيه ووزن الفعل فانها تجامعهما مع انها ليست بشرط
فيهما وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما
فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان فلا يكون اى فلا يوجد
منهما الا احدهما في تقرير هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد
سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب
منهما كان الاستثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين
فهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب
منهما وفيه انه يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غيرها هي شرط فيه
الا احد منهما فيستقيم المعنى واللفظ فيه والاظهر ان التقدير فلا يوجد
منهما الا احدهما فاذا نكر اى الاسم الذي لا ينصرف في الموقف
بقي بلا سبب فيما هي شرط فيه حيث يتقدم المشروط عند عدم الشرط او على
سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه مع العدل ووزن الفعل وخالف

وخالف سيبويه الاخفش قبل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه
استاذه ونسبة المخالفة قصدا الى الاستاذ غير ملايم بخلاف ونسبة وفيه
ان نسبتها قصدا الى التلميذ ابعد من الملاية ولو كانت لقصد اظهار
الحق لا باس فيه من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ
والتلميذ جميعا جميعا في عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا
خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة فلا وجه لما ذكر في بعض
الشروح من اولوية رفع الاخفش في مثل احمر علما حال من معنى المماثلة
اي مماثل لاحمر حال كونه علما او تمييز على نحو على التمرة مثلها زبدا اي علم
مثل احمر ولا يتعلق قوله علما بقوله خالف لفساد المعنى اذ الكو
نه لو خالف اعتبارا اي كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول
له او تمييز او حال بحذف مضاف اي حال كونه ذا اعتبار للصفة
او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا او مفعول مطلق بكون
الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف المضاف اي خالف
مخالفة اعتبار الصفة وان كان سيبويه مفعولا لا يجوز ما ذكر من الوجوه
الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل ويكون ان يكون بدل الاشتمال ايضا

ابا يوسف خلافا دوّل قال
ابو يوسف كر اختلافا لابي حنيفة

ايضا بحذف العين اي خالف الاخفش سيبويه اعتبارا للصفة الاصلية
مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل بعد التنكير نحو ضرب زيد
اعتبارا والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التي هي مانع
ساقط عن درجة الاعتبار وقد يجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال
المانع ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية جواب يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره
ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا فيلزمه
ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي
والعلمية فيجاب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر
فيه الوصف الاصلي لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين الوصف
والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد
بخلاف الاعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه ايضا اعتبار
الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد وحدة نوعية لا فردية
لا يلزم اي سيبويه الجار يتعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي ولا يتوجه النفي
الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فيفيد المعنى من اعتبار المتضادين

علی اشکال

قوله متضادين يعني ليس بصواب
لانه ليس المتضادان لن موجودين فيها
لان التضاد انما يأتي في امرين
يتحققين مع ان واحد منهما
محقق وهو العلمية والثاني
غير محقق وهو الوصفية
الاصلي ويمكن ان يجاب عنه
بنسبتيه الى المحقق

محمد ساكوكی

بيان لما اي الوصف والعلم ووجه تضادهما ان العلم للخصوص
والوصف للعموم وكون الوصف زايلا والعلمية متحققة ينافي
الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وحدة نوعية فردية
لا نوعية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه اذا اعتبر
كل ضد معتبر اثر تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد واذا
اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين فان قيل قد جاء اعتبار
متضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول
الاختلاف وتحلل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار
الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية
الطبيعية كحصول الحركتين المختلفين لحصول اختلاف الاثر وتحلل
الضدين لتغير العالم ونحو ذلك لامر دلالعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين
في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما فيه بدون التاثير
الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار وبطال التغير والاختلاف وان
كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة
عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى وجميع الكتاب اللام للعهد اي باب

وان اقول ان تقول هكذا
ليس بصواب لتحققهما
في شيء واحد كما في الانسان
لان الحيوانية فيه اعلم و
الانسانية اخص فعلى هذا
لا يصح ان يقيد بقيد هذا
اللهم الا ان يوجب بحيث الوضع
محمد بن كوكنا

اي باب غير المنصرف باللام اي بلام التعريف والبا للسبب يتعلق بيجر
او الاضافة نحو مررت بالاحمر وعمركم يجر الجملة خبر المبتدا بالكسر اي بصورة
الكسر اذ الكسر من القاب البناء فيستعمل للاعراب فلا بد من حذف او
او تجوز وانما يجر بهما لانهما لكونهما من اعظم خواص الاسم تقويان جهة
الاسمية ويبعدانه عن الفعل فيضعف تاثير شبهه ولان الجر يسقط
تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يسقط الجر
وقيد الكسر مناط الفائدة اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة يجر لكن
بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة يجر بصورة الكسر

باب المرفوعات

المرفوعات جمع المرفوع لا دون المرفوعة لان افراده الاسماء
والجمع بالالف والتاء كما يكون للمونث يكون لصفة غير العقلاء ايضا
نحو الجبال الراسيات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم للمعرب باعتبار
اقسام الاعراب هو ضمير الفصل ما اشتمل خبر المرفوعات وتذكيره وافراده
باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد او بعود الى المرفوع المذكور ضمنا للدلالة
المرفوعات عليه ويجوز ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدا محذوف والتقدير
هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة وما كناية عن الاسم

انما قال ضمير الفصل تنبيها
على انه ليس له من الاعراب
اسم يكون كذا لكن يلزم ان
يكون التعريف دوري لما ان
التضايف يعين من جعلها لحد

او المرفوع موصولة واشتمل صلته والعائد ضميره على مفعول به لا اشتمل على
علم الفاعلية اى علامتها حركة او حرفا وهما الرفع والواو والالف
لفظا او تقديرا والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءنى
هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمه معرب لكان
مرفوعا والباء للسببية او المصدرية اى الحصلة المنسوبة الى الفاعل
او كونه فاعلا حقيقة او حكما وانما لم يقل على الرفع ليتناول الحرف
ايضا ولئلا يلزم تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة وليشير
الى اصالة الفاعل فى باب الرفع فمنه الفاعل اى اذا عرفت هذا فنقول
منه الفاعل اى مما اشتمل او من المرفوعات وتذكيره وتوحيده مما عرف
من التاء وبكلاه هو ما اشتمل وفيه وهو مبتداء متقدم الجزء وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله قوى
بخلاف المبتداء ولانه اشد فى باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا
بشئ مستتر فيه ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وقيل
وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو
التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف

بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد بخلاف الفاعل
فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اى اسم غير تابع اسند اليه الفعل
بلا تبعية فلا يدخل فى الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد
فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع
بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك او شبهه وانما قال او شبهه
ليتناول زيد قائم ابوه وقدم الفعل عليه اى على ذلك الاسم عطف
على قوله اسند او حال بتقدير قد واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند
الى الضمير دونه قيل هو مسند اليه ايضا والاسناد اليه متكرر كما عرف
فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز
فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد على جهة اى واقعا على طريقة قيامه
به اى حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريقة قيامه به ان لا يكون
الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول فاحترز به عن نحو ضرب
زيد ومضروب زيد وانما لم يقل قيامه به او وقوعه عليه لئلا يخرج نحو
مات زيد وطال عمرو مثل قام زيد مثال الفعل وزيد قائم ابوه مثال شبهه

وانما لا اشتراط اسناده على الفعل
بل مجموعه فعلى هذا فيه
مافيه اى لا يكون اسم والفعل
اللهم الا ان يجيب عنه
بان يكون الاضافة عيني ...
فتأمل كما ان معرفة هذا انما
يكون للمنتهى
محرم

والاصل اي الاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن
لمراعاة الاشتقاق ويمكن ان يقال ان الاولوية تحتمل ان يكون
عارضة لا بحسب الاصل فلدفع ذلك لم يقل كذلك اي يلي فعله لانه
كجزء منه فلذلك اي فلاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل
فان قيل لو وجه اجتماع الى التعليل جاز ضرب غلامه زيد
اي جاز هذا التركيب لتقدم مرجع الضمير وهو زيد حكما لتقدم
الفاعل رتبة وامتنع ضرب غلامه زيدا للزوم الاضمار قبل الذكر
لان مرجع الضمير وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم
الفاعل عليه خلافا للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقوله في
رثية عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل والجواب
ان الضمير للمصدر اي رب الجزاء وانما لم يعتبر التفسير بزيد كما
في تنازع الفعلين لان ذلك مختص بالعمدة والضمير المضاف اليه
غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني في
عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل
ان الاضمار قبل الذكر في التنازع للضرورة ولا ضرورة ههنا ففيه

لشدة اقتضاء الفعل المفعول كاقتضائه الفاعل وفيه واذا
شرط انتفى الاعراب لفظا تميز احدهما اي في الفاعل والمفعول والقرينة
حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى او ضربت
سعدى موسى او ضرب موسى العاقل عيسى الى قل والاكل الكمثرى
موسى لوجود القرينة من تذكير او تانيث او صفة او عدم صلاح احدهما
للفاعلية كما كلمثرى فان قيل فقد اعتبر هنا لزوم الالتباس
ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب
عيسى واجيز الوجهان والوجه قيل وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى
القرينة اذا الاعراب من القرائن اللفظية الا ان يقال الاعراب موضوع
للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء
القرينة وتحقيق مقام اللبس والافصح ان يقول وخيف اللبس
وكذا او كان الفاعل مضمرا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ضربت الا اياك او متصلا
كضربتك لامتناع الفصل مع الاتصال او وقع مفعوله فقط والضمير
للفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه لو اخر لانقلب الحصر وهذا

ولو ازال عن زيد وغير ذلك
وفيه الوجهان
ما اجيب عنه بلزوم الالتباس ان يكون
وان يسئل عنه ان ... الاعراب ونحن نجيب
بانتفاء الاعراب منتفى ان يكون القرينة
لزوم انتفاء القرينة
بانا لا نسلم لزوم انتفاء الاعراب
منتفى بانتفاء الاعراب خاص والقرينة
لان الاعراب عام والقرينة
عام فلم يلزم ان تفاء العام
بانتفاء الخاص ولا يقال
اذ يلزم بانتفاء القرينة
انتفاء الاعراب كما انه
عام نحن نقول الاعراب
ليس بقاطع بل انا نقول
غناء الثاني عن الاول
لاجل غناء ~~الثاني~~
الاول عن الثاني من
جمع محمد ...

بخلاف ما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد
فانه جاز سواء قصد استثناء الا عمرا او تقدم الا عمرا على الفاعل بقرينة
او قصد استثناء ادرين عن اوريع وقيل لا يجوز الثاني لضعف
الحرف ولا الاول فلزوم الالتباس بالنفي او معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اي الفاعل على المفعول اما في انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في كون الفاعل ضميرا
متصلا فلفوات الاتصال بالفصل كما ذكر واما في وقوع المفعول
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واذا اتصل به اي بالفاعل على
ضمير مفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات او زاد اذا اتصل
ضمير المرفوع بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب
غلامه ولكريم هذا رجل ضربها ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول
جاز في الثاني دون الاول لجواز الفصل بالاجنبي بين الصفة
والموصوف دون الاول نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم
حيث وقع عظيم صفة لقوله لقسم مع انه فصل بالاجنبي وذا جائز
بخلاف الموصول او وقع العامل بمجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى القيد كما

كما هو ظ لفظ المص بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها اي نحو
الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به اي بالفعل مفعول اي مفعول
الفاعل وهو اي الفاعل غير متصل بالفعل احتراز عن نحو ضربتك
مثال ضربني زيد وجب جزاء الشرط تاخيره اي تاخير الفاعل
عن المفعول اما في اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار
قبل الذكر واما في وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود
واما في اتصال المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال وقد يحذف
يحذف الفعل اللازم للعهد اي الرافع لقيام اي وقت قيام قرينة
وحصول اذ قيام القرينة شرط لا علة قرينة دالة على الحذف وتعيين
المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل ظرف جواز ان يقول زيد بدل
من القول والرفع محكي لمن قال من قام مفعول قال اي قام زيد
بقرينة السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فيكون
الجملة اسمية قيل لو قدر كذلك يطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى
دون لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قائم يفيد

تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال او يقال تقدير الجزء
يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل
في الحذف اولى الكافية للعطف مثال على مثال لا واو والبيت
وهو في مرثية يزيد بن نهشل في بحر الطويل على قبض فعولن ومفاعيل
في المصراع الاول وقبض فعولن في ابتداء المصراع الثاني ومفا
عيلن الواقع في حشوه وهو اول المصراع الثاني زيد مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله ليبك ضارع اى عاجز وهو فاعل الفعل
المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه
لخصومة اللام بمعنى الوقت اى وقت خصومة او للعلة اى لاجل
خصومة غيره اياه وفيه ومختبط وهو السائل العطاء من غير
وسيلة مما تطيح الطوائح متعلق بيبكي اى ليبك يزيد من اهلاك
المهلكات يزيدا او مختبط اي يبكيه مختبط من اجل اهلاك المهلكات ماله
لانه كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وموطف السائلين
المختبطين ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا في مثل تركيب

وان احد من المشركين استجارك تقديره وان استجارك احد
من المشركين استجارك اي يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف
لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل قد يلزم الجمع كما في المفسر
بان وان عطف البيان قبل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف
وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمة ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى
المفسر محذوفا فلا يكون هذا تفسير المحذوف وقد يحذف فان اي
الفعل والفاعل في مثل اي نظير نعم المقولة او مقولة لمن قال
اقام زيد مفعول قال بقوله نعم اي قام زيد فان نعم دالة لتصديق
ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة لا ساد
مسد الجملة **واذا تنازع** اذا شرطية اى اذا قصد
توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في الطلب واما بعد التركيب
فلا تنازع اذ كل يستوفي معمولا من مضمر او محذوف او مذكور وهذا
شروع في حكم اخر للفاعل وهو اضماره عند التنازع وذكر سائر
احكام التنازع استطرادا الفعلان فاعل تنازع والفعلان مثلا اي
اقل ما يتحقق فيه وجود التنازع ولا تخصيص للتنازع بالفعلين

فانه قد يوجد التنازع في اكثر من الفعلين نحو ما في الحديث كما صليت
وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم فذكر الفعلين لاصالة
الفعل في العمل اذ التنازع لا تختص بالفعلين بل يجري في غيرهما
نحو زيد ضارب ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وغير ذلك
اسما ظاهرا معمول تنازع من باب تجاذبنا الثوب وقيده
بالظاهر لانهما اذا تنازعا مضمرا يلحق بالليه وليس فيه
جواز اعمال كل منهما بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما
اذ المقدم والمتوسط متعلق بالاول يستحقه هو قبل التكلم بالثاني
فلا يكون من هذا الباب فقد يكون اي التنازع في جزاء الشرط او الجزاء
محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز
اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني الخ في الفاعلية
اي واقعا في فاعلية الاسم الظاهر اي كونه فاعلا ظاهرا نحو ضربني
واكرمني زيد و في المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهر اي كونه مفعولا
نحو ضربت واكرمت زيدا و في الفاعلية والمفعولية اي فاعلية الاسم
الظاهر ومفعوليته معا بان يقتضي احد الفعلين الفاعلية والآخر

والآخر المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف اي ان كانا مختلفين
عملا احدهما رافع والثاني ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا او
او حال من الفعلين المفهومين من الضمير في فقد يكون تنازع
الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية والحال يصح ان يكون
عامله معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس من باب
اعمال الضمير فانه عرف قد اختار البصريون اي نحاة البصرة والاختلاف
في الاختيار والاولوية دون الجواز والجملة عطف على الجزاء المحذوف
اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما
قد اختار البصريون اعمال الثاني اي اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال
الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر
وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستفاضة الاستعمال به
ذلك في القرآن وكلام الفصحاء ومنه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه
وآتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر وكمتا مدهاة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وقوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها اذ لو اعمل الاول لقيل افرغ وافرغه

والمشهور وفوقاده معنى هو اختيار اضمار المفعول في الثاني
عند اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير في صفة بدون عليه
غير من هي له اذا لم يضمر على شريطة التفسير والكوفيون اي
مختار النحاة الكوفة الاول اي اعمال الاول مع تجويز اعمال
الثاني لانه اسبق الطالبين باعطاء المط ولان اعمال الثاني
يوجب الاضمار قبل الذكر فان اعملت الثاني في الفاء للتفسير وبدله
بيان اعمال الثاني لانه الاقرب واكثر استعمالا اضمرت في الشرط الفاعل محل
اذا اقتضى الفاعل في الفعل الاول لجواز الاضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
كما ستقف على دقيق اي موافقة الاسم الظاهر اي الواقع بعد الفعلين
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لعود ذلك الضمير اليه
دون ظرف اضمرت الحذف اي حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل
الا اذا استثني مستتر خلافا لي لكن القول بالاضمار دون الحذف
خلافا للكسائي ونظيرا انه لا خلاف في التثنية نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عندهم واكرمني وضربني الزيدان عنده والكسائي انما يقول

انما يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وتجويز
باب الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله
احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد اصلا
وفيه انه جاء حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم
وهو فاعل عند سيبويه وما قام وقعد الا انا ونحو ضربت واكرم القوم ونحو
اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه ان المصدر قاصر عن العمل لا يجب
فيه وجود الفاعل لعدم الاقتضاء فقوله اطعام من باب واحد عدم الفاعل
كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب
تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع
محذوف نسيا وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة
لف معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية خلافا للفراء اي ان كان
هذا القول بالجواز خلافا للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احد
فعلي المحذورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وذو تشريك التوا
بينهم واضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب يقال ضربني واكرم
زيد هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وعرفت عطف على قوله اضمرت

اضمرت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وهو ممتنع ورب رجلا شاذ ان استغنى شرط استغنى عن
عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه مالم يسم فاعله والا اي وان لم تستغن
عنه اظهرت جزاء الشرط اي اظهرت المفعول به نحو حسبني منطلقا ه
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احدي مفعولي باب
حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضماره قبل الذكر في الفضلة ه
وان اعملت الفعل الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله
فان اعملت الثاني اضمرت جزاء الشرط الذي على في الفعل الثاني نحو ضربني
واكرمته زيد واضمرت المفعول ويتعلق باضمار المفعول قوله على
المختار القول المختار لئلا يتوهم بالحذف ان الثاني غير متوجه الي المذكور
ولان اضماره ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو
متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره
اضماره الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع
مانع عن الاضمار فتظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا له واضمر

و قال امتن العقاف لانه يقال لم يمنع ان يكون مظهر بوجود المانع من المظهر لا بوقف امكان من احمد السعدي

واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقين ه
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المعاد وهو قوله منطلقا وقوله امرء القيس اي مقوله
وهو مبتدا اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال وهذا المصراع بدل من قول امرء القيس واخره
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اي لو ثبت
ان اسعى لادني معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل
ولكن اسعى لمجد مؤثل ليس خبر مبتدا اي من باب تنازع الفعلين ان كان
لم اطلب عطفا على كفاني ومنه بالحال الاول ان كان عطفا على مجموع
الشرطية او اعتراضا لا يكون حينئذ في خبر لو فلا يصير مثبتا فلا يقيد المعنى
ولا يسوغ ان يكون حالا لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط
ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق اسعى
لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا طلبه اي لم يطلبه الفساد
المعنى اضافة المصدر الى الفاعل وهذا تقدير توجههما الى قليل من المال
لاستلزامه انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه على قضية لو الى

الى ان يجعل المثبت من شرطه او جزائه او بالعطف على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا مفعول لم يفصل بينه كما فصل المبتدا لشدة
تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا ما لم يسم اى فعل لم يذكر
فاعل كل ذكر كل لبيان الاطراد مفعول ولا يرد نحو انبت الربيع
البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا
وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه حذف صفة في على القول بحذف
واقيم ذلك المفعول مقامه هو تاكيد الضمير المستتر وانما اكده
لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه اى الفاعل وشرطه اي
وشرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل
ونحوهما مما يبنى عن المفعول فيكون من باب حذف المعطوف وصيغة
الفاعل الى صيغة المفعول او الى الماضي المجهول والمضارع المجهول
فيتناول افتعل واستفعل ونحوهما وهذا من باب ذكر العام وارادة
صفة المشهور نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل قاهر
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه
مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا

مفعول ما لم يسم فاعله

مسندا ومسندا اليه مع كونه كلا الاسنادين تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس
نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة والمفعول له
بلا لام بخلاف ضرب للتاديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم
ويبطل السوال عن العلية قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع
ضرب للتاديب وفيه انا لا نم كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه
ولان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار وفيه انه يلزم الجواز على هذا لو قام قرينة والمفعول المطلق
وايضا النصب في الظروف يشعر بالظرفية ومع ذلك يجوز الاسناد
اليه والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل لان الواو تمنع
الاسناد وتركها تغير ماهية المفعول معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل تعين المفعول به له اى للاسناد الفعل

اليه لبناء الفعل المجهول اليه وكونه اسناده اليه حقيقة ولا الى غيره من
الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يترجح عليه
المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بملازمة لكل فعل
لان الفعل المجهول غير مبني لذلك تقول في مثله معلقة ضرب زيد اقيم
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف
مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في داره
مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح
فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط النصب لاشتراط المفعول
فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة
فيتعين زيد كما ترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله
تقول امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غير منتظم قيل
الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ففزع من في السموات والفاء تعليل
على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين
فيه زيد كما ترى فان لم يكن كان تامة اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع

في تجميع اي جميع المفاعيل سواء اي مستوية لاستواء الكل في عدم بناء
الفعل له وكونه الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد بجميع المفاعيل
مع المفعول به لم يستقم لاستثنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع
ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد
قيل المراد ان لم يوجد المفعول به فجميعها سواء في الجواز
وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز والمراد ان لم يوجد المفعول
به فجميع ما يذكر في التركيب سواء من المفاعيل وان وجد فجميع ما ذكر
منها ليس بسواء لترجيح المفعول به ولو قال الجواب سواء لكان
اخصر واوضح والمفعول الاول من باب اعطيت وكسوت اي الفعل
المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى لانه معشش وعاطاه
آخذ فهو انسب بالفاعل واليق بالمقام مقامه ويجب عند اللبس
نحو اعطى زيد عمرا ومنها اي من المرفوعات المبتدأ مبتدأ مقدم
الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل والخبر جمعهما في فصل واحد لكمال
التلازم بينهما على ما هو الاصل واشتراكهما في عامل المعنوي وغير ذلك
فالمبتدأ مبتدأ هو مع خبره فصل فان قيل ما الذي يقتضي الفصل في تعد

الفاعل
في جاز بمقام
من المفعول الثاني

المبتدا والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى
في بعض الحدود بالظاهر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس
وصرح بذلك في بعض ليكون صورة التصريح دالة على صور الاكتفاء
وقيل صرح بالظاهر هنا ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدا
وقيل فيه الاسم لفظا او تقديرا وهو خبر المبتدا
المجرد صفة الاسم ويتعلق به قوله عن ما هية العوامل اللفظية
اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذي فيه
عامل لفظي فان قيل التجريد سلب الوجود معنى وسلب الكل يوجب
سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود
البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق
ايضا قيل التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدول
اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد
عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى
السلب البسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم و
والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالقرينة واعلم ان التجريد

ان التجريد يقتضي سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في
قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل
وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين حيث سمية العدم الاصلي
اماتة وهنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اي المنسوبة الى اللفظ
نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي وفسر العلامة
جار الله الزمخشري في مفصل العوامل اللفظية بباب كان وان وعلمت
حيث قصد بيان هو المشترك بين المبتدا والخبر فابلاهما الا كونهما
المجردين عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجرد عن
عن العوامل التي من شانها ان يدخل عليها وهي الابواب الثلثة وقوله
ليس الا والمعرف المبتدا وحده فلا حرى ان يطلع في عرف
ولا يرد عليه بحسبك درهم لان الزائد غير معتد به مسندا اليه مفعول
ما لم يسم فاعل لقوله مسندا اذ هو حال معتمد على ذي الحال واحترز به
عن خبر المبتدا والقسم الثاني من المبتدا فانه خارج عن هذا القسم
او الصفة كلمة او للتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو قوله
الاسم كلا القسمين او لمانعة الخلو دون الجمع وليست للشك او للتشكيك

فلا ينافي التعريف به الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام ليحصل الاعتماد
وهل ونحوه كما ومن ومتى واين وكم وكيف وايان كالالف وقيل
لا وذكر الالف للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول
في القائم ابوه زيد لان هذا القسم من المبتداء ضروري لعدم وجه
اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اخر الصلة باخر اللام الموصولة
كاخر ما بعد الا بمعنى غير بالعرابة رافعة حال من الضمير الواقعة
لظاهر غير مستتر فلا يرد اقايم انتما واحترز به عن نحو قايمان الزيدان لان
قايمان رافع الضمير الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم تجز
تثنية نحو زيد قايم مثال القسم الاول من المبتداء وما قايم الز بداله
مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال الصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة المذكورة مفردا
مفعول به لقوله طابقت اي كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين
وقوله مفردا اي اسما واقعا بعدها واحترز به عن اذا طابقت مثنى
نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها خبر ليس الا
فيه الوجهان احدهما كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها الثاني مسند

قوله الظاهر وتسميته فاعلا اولى لانه اسند اليه الفعل ... وهو ... و الاجمع

مسند الخبر في اتمام الجملة الثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتداء وانما جاز فيه
لصحة كل منهما ذ مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى احدهما كخلاف قايم زيد
حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمل
على المبتداء تاخير المبتداء عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما
هو الاصل فلا يلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز
الوجهين فاندفع ما قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد قام
لزوم الالتباس بالفاعل ولم تخرج الوجهين ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز
الوجهين فلا بد من بيان الفرق مثل اقايم زيد فزيد مبتداء وخبر
فان قيل هذا القسم من المبتداء ضروري لا يصار اليه الا عند عدم
وجه اخر فلما جاز فيه وجه اخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم
الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى الرفع على الابتداء فتحققت
الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد قايم لزوم
الالتباس ولم تجز صحة وجهان ولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان
فلا بد من بيان الفرق **والخبر** مسند هو ضمير الفصل المجرد خبره اي
المجرد عن العوامل اللفظية اسما او جملة واحترز به عما ليس بمجرد المسند

الى المبتدأ فلا يجوز نحو يضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله
المغني بوصفه اوفى للصفة المذكورة تاكيد وقوله للمسند صفة المجرد
وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ
المغني بوصفه اوفى للصفة المذكورة اى الذي لا يكون صفة واقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر واحترز به عن القسم الثاني
مع المبتدأ واصل المبتدأ اى الاولى في المبتداء ومقتضى الدليل
فيه التقديم لانه الموصوف معنى ولانه عمدة البيان ومن ثمه اى ومن اجل
ان اصل المبتداء التقديم جاز تركيب في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتاخر لفظا التقديم رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع
تركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وقد يقبل
يكون المبتداء نكرة مع ان اصل التعريف اعلم ان في المبتداء اصلين
التقديم ثم التعريف فيبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان
بيان قلة التركيب يستلزم بيان اصالة التعريف وايضا ان بيان
التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم وكان الاولى ان يذكرهما قوله
وان كان المبتداء مشتملا اه مما وجب فيه هذا الاصل وتخلف فاذا كان

فاذا كان المبتداء نكرة يلزمه تاخيره ويتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه
وذلك اذا كان الخبر مقدما نحو في الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعد
ذكر التقديم بهذه المناسبة التافيق وفيه ان تخصصت اى قبل ثبوتها
بوجه ما اى وجه كان وما ذاتية او صفة لان التنكير المحض في الباب
مخل بالغرض المطلوب وهو الافهام وفيه علة جواز تركيب انقص
وامت في حجر وفيه ايضا جواز تنكير الفاعل مثل قعد مومن فان تخصص
بالصفة وهو مومن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة فانه تخصيص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لا الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات
واما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المنفصلة المعادلة للهمزة للسوال
عن التعيين بعد العلم باصل الحكم لاحد الجنسين وما احد فانه تخصص بصفة
العموم وفيه خبر مسئلة التمثيل للمبتداء على مذهب بني تميم وشر اهر ذا ناب
فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتاخير على ابدال الشر من
الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان المهر للكلب
بالنباح المعتاد قد يكون من ضرابه يكون الجاني حبيبا او ثابوا او مخبرا

مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا او المراد انه ينباح غيره
منافر ينشأ منه يكون شر الاخر افعل الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر
وعلى الثاني لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم
لا حقير اهر ذا ناب وفي الدار رجل فانه تخصص بتقديم الخبر الذي هو
ظرف مستقر لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار رجل علم ان ما بعده موصوف
باستقرار في الدار فكانه تخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص
بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليكم ثم رفع لقصد الاستمرار
والدوام هكذا قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليكم
بل معناه قلت سلمك وقلت السلام عليكم وفي ذلك لا تحتاج الى التقدير اقول
فلا يلزم التسلسل والدور فانه قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان
معنى قولك سلام عليكم قولي سلام عليكم واقع عليك فيلزم تكرار الخطاب
قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ
الصالح له وقدر صاحب العباب سلمك الله موضعا من تقدير سلمت
وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة
والخبر قد يكون مبتدأ قد يكون اشارة الى ان اصل الخبر الافراد لكونه احدى

يعني خاص به التخصيص وعدل الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام

جزئي الكلام وهذا يصلح مثالا لوقوع الخبر جملة لصدق حد الخبر عليها ه
ولان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة مثل زيد مبتدأ ابوه مبتدأ ثان
قائم خبر مبتدأ الثاني والجملة الثانية خبر المبتدأ الاول وزيد مبتدأ
قام فعل ابوه فاعل والجملة الفعلية خبر المبتدأ فلابد الفاء جواب
شرط محذوف اي اذا صح وقوع الجملة خبرا فلابد او عطف على قوله
قد يكون جملة اي الخبر قد يكون فيحتاج الى عائد للربط من عائد يعود
من الجملة الى المبتدأ فيرتبط به الجملة لان الجملة من حيث هي مستقلة
فاذا تعلق بشيء يحتاج الى رابطة والعائد ضمير او غيره كاللام في نعم
الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد وقوله من عائد خبرا وليس
بمتعلق بيد والا لكان مضارعا للمضاف نحو لا حافظا للقرآن عندك
وقد يحذف العائد بقرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان
بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غير
ذلك وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا او وقع في التركيب حال كونه
ظرفا فالاكثر اي فاكثر النحاة والفاء في خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط

لكونه موصولا بفعل اذ الى علمائه وهو خبر المبتداء الثاني والجملة خبره
المبتداء الاول مقدرا اى مفروضا متصفا بجملة فان قيل ما معنى هذه
الباء وما معنى قوله مقدرا بجملة لان الاصل في العمل الفعل فتقديره عاملا
في الظرف اولى ولانه اذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة فكذا اذا وقع
خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل وقال
الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر
لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر
حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الكلام عنه اهون من القول
بخلو الفعل واذا كان اذا شرطية وهذا شروع في بيان موجبات تقدم
المبتداء مشتملا على ما له اى موصولة او موصوفة بمعنى الشيء او شيء صدر
الكلام فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او صلة كالاستفهام
وغيره فانه يجب تقديمه لئلا يبطل صدارته ولا يجوز زيد ابوك لتقدير
من على جملة نحو من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
بمعنى اهذا ابوك ام ذاك او زيد ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اي
اي اذا كان المبتداء والخبر معرفتين فانه يلزم تقديمه لانه لو قدم لزم الالتباس

الا بقرينة نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وابو حنيفة ابو يوسف واما نحو
زيد المنطلق او المنطلق زيد فيحتمل الكلام متفقين للابتداء والصفة بالخبر
وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه ووجوده في الصحيح والصحة وقوع الكلام
خبرا بمعنى المسمى بكذا او الصفة مبتداء بمعنى الذات الذي اتصف بكذا
او متساويين تخصيصا ولو قال او كانا متساويين يتناول التساوي
في التعريف والتخصيص فيستغنى عنه عن ذكر كونهما معرفتين لكن اشتراط
التساوي في التعريف يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف فصرح
بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا الوجه مثل افضل منك مبتداء
افضل مني خبر او كان عطف على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلا اصطلاحا
ومفردا وفيه لا جملة باعتبار الصورة فلا يجوز نحو يقومان الزيدان حيث
يجوز للزيدان يقومان لعدم اللبس اذ الفاعل يكون واحدا ليس لا الا الخبر
جملة صورة لا فعلا بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير
المستكن اعتباري لا صوري ولذا جعل ابن في ابن زيد خبرا مفردا
مع ان فيه ضميرا مستكنا فانه في فعله اى للمبتداء احترازا عن ان يكون
فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه جائز مثل زيد قائم اذ لو

اذ لو اخر لزم الالتباس بالفاعل وجب جزاء الشرط تقديمه اي تقديم المبتداء
على الخبر المصدر او اللبس واذا شرط تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة
صورة كلا في زيد اين اي حيث لا يبطل صدارته لتصدره على الجملة ما موصولة
او موصوفة مفعول تضمن لصلة او صفة صدر الكلام كالاستفهام
وغيره فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة الاسمية صلة او صفة
نحو اين خبر زيد مبتداء اذ لو اخر لبطل صدارته او كان تقديمه اي
الخبر مصححا اي للمبتداء النكرة ومخصصا له مثل في الدار خبر مخصص
المبتداء بتقدمه ولو اخر لبقي المبتداء بلا تخصيص رجل او كان لمتعلقه
اي لمتعلق الخبر الساد مسده فلا يرد نحو على الله عبده متوكل واسم
كان قوله ضمير كاين في المبتداء اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر مثل
على التمرة مثلها زبدا اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو
التمرة لمتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي هو خبر او بعامل الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة يتعلق به تعلق الجزء بالكل زبدا تميز عن
الكلم التام بالاضافة فزال عن الموصوف اي حصل او حاصل على التمرة
زبد مثلها او كان الخبر اعني ان بان يقع ان مع اسمها وخبرها بالاول بالمفرد

مبتداء اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قايم حق لكان كذا مثل عندي
انك قايم فان ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء وعندي خبره
تقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة اي عندي قيامك وجب
جواز لفظه اذا تضمن مع عطف تقديمه اي تقديم الخبر على المبتداء
وقد للتقليل او التحقيق يتعدد الخبر فيكون اثنين فصاعدا وقد
تعدده نحو الحلو حامض والابلق اسود ابيض وهما عالم جاهل
مثل زيد مبتداء تعدده خبره وهو عالم عاقل وقد مثل قد السابق
يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو ملازمة الثاني للاول وقبل السببية
الاول للثاني فيصح عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله الاية والسببية
للحكم والاخبار فيصح اي لا يمتنع دخول الفاء في الخبر اذا قصد السببية
والملازمة والافادة وذلك اي المبتداء المتضمن لمعنى الشرط مبتداء الاسم
خبره الموصول بفعل او ظرف الذي وصل بفعل او ظرف وهو صفة
الاسم او النكرة الموصوفة اي التي وصفت بها اي بفعل او ظرف
وينبغي ان يقول بلا ان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او نحو زيد
او عمرو قايم ولا حال فاما لان الامر احد المذكورين بان قيل نوبه الطريق

يقتضي الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمتضمن لحرف الشرط
نحو وما المبتدأ الموصوف بهذا الموصول نحو قل ان الموت الذى تفرون
منه فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قيل الفاء في القسمين
الاولين لحرف الشرط اما في الاول فظ لان اما حرف الشرط واما الثاني
فلانه يتضمنه وتجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء
في موضع اللزوم وجوازه وامتناعه في مظانها وجعل الماضي مستقبلا حتما
وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم
في خبره الفاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل بل يجوز
فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين في هذا
الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف
مثل الذي مبتدأ يأتيني صلة او في الدار واو ليس بترديد بين الشرطين
بل هو بعطف عبارة على عبارة اى يقال يأتيني ويقال في الدار مكان
يأتيني فله درهم وليت مبتدأ ولعل عطف على ليت مانعان بالاتفاق
النحويين لبطلان صدارة الشرط بدخولهما ولتغير المعنى بهما من القطع
بوجود الجزاء على تقدير وجود الشرط الى الشك فان قيل بعض كان وبعض علمت ايضا

[illegible]

مانعان دخول الفاء بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق من بين حروف المشبهة لا مطلقا والحق ان بعضهم
الحق بهما اي بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تع ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تع
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي حمل الفاء على الزيادة
او التعليل وحذف الخبر بعدها تكلف وتركها مع ان في بعض الآيات كقوله تع
ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تع ان الذين
آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يوجب كونها مانعة
لان دخولها في المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز
الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اختلف في ان وكان ولكن فما وجه
تخصيص المبتدأ ان ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان مرجوح
بدليل السماع الوارد فيها خلاف وفي غيرها اختلاف فبين ان ان الحاق
بها قول البعض على خلاف الاكثر وقد يحذف المبتدأ لقيام اى وقت
حصول قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا وقد يجب حذفه
كما في المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير

وقد يجب حذفه كقول المستهل اي نظيره مثل قول طالب الهلال او رافع الصوت ه

هو وفي الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وفي نحو الخبز
الأكل اي هو الأكل ولم يذكر ذلك لقلته لا لوهمه كما زعم البعض وعللوه
بكون المبتدأ ثاني ركنا وليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب
الحذف بموجب لا يرى ان الخبر ركن عند رؤية الهلال الهلال اي هذا
الهلال بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان
المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة والله اي بلفظ القسم لئلا يتوهم
نصب الهلال عند الوقف والخبر جوازا اي قد يحذف الخبر حذفا جائزا
مثل خرجت اي ونظره مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة
واذا للمفاجاة وهي عند المبرد ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج
الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع ولا يرد عليه نحو
خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غيره
ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا عن الجثة فيكون ظرفا بمعنى المفاجاة
ويكون الخبر محذوفا وهو موجود او هو حاصل ويكون المفاجاة المقدرة
منزلة اللازم لئلا ينقلب الظرف مفعولا به بتقدير فاجأت زمان
وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا من نحو واقف او حاضر

فلا يكون مستقرا لفضي بلزوم خبرية الزمان للجثة ووجوبا اي حذفا واجبا
فيما التزم اي في تركيب التزم فيه او مصدرية حينئذ اي وقت
التزام غير الخبر موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر مثل لولا زيد
لكان كذا اي كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد
جوابها مسده اي لولا زيد موجود لكان كذا وفي بعض النسخ لهلك
عمرو واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد وقال الكوفيون هو من باب
حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط
ولاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها
ومثل ضربي زيدا قائما اي كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او بتأويل
مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال مفردة او جملة
او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال
مسده نحو ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر
شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما وفي ضربي زيدا قائما
اذا كان قائما حالا او كان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا

خبر المبتداء الذي ليس بحيثية وقال الكوفيون تقديره ضربي
ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتداء ويلزم منه حذف
حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدلالة
الاستعمال وقيل تقديره وضربي زيداً ضربه او ضربه قائماً كحذف
مصدر مثل واقع خبراً وقيل هو مبتداء لا خبر له وضعفهما ظاهر وكل رجل
وضيعته اي كل رجل وحرفته متقاربان او مقترنان والمراد ان
كل مبتداء عطف عليه شيء بواو بمعنى مع تجب حذف خبره لاغناء الواو
التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقيل حذف الخبر في مثل غالب لا واجب
لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او متقارنان خبر المبتداين فلا
يسد المبتداء الثاني وهو قوله وضيعته مسد اذ المبتداء لا يكون
ساداً مسد الخبر والجواب ان يقال المبتداء الثاني يسد مسد الخبر
من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
مسده من حيث انه جزءه ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء
مسده من كل وجه او يقال يقدر الخبر مفرداً ويعطف وضيعته على
ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو وضيعته فيكون

فيكون المعطوف متعلق الخبر فيسد مسده ولوكت اي لوجوده وكذا القسم
والمراد ان كل مبتداء يكون مقسماً به تجب حذف خبره لسد الجواب مسده فقس
لذا خبر ان تقدم خبر ان لانه خبر لا فرع واسم ما ولا فرع معمول الفعل
الجامد مع شذوذ في الكلام خبر ان واخواتها عطف على ان اي مانع لها
والباقي منها من الحروف الخمسة من الحروف المشبهة وهي ان وكان وليت
وليت هو المسند بعد دخول ان وهو ضمير الفصل او يقال هو المسند ابتداء
كلام وقوله خبر ان مبتداء محذوف الخبر بقرينة المجموع اي منه خبر ان والمراد
بقوله المسند المسند الكامل اي بلا تبعية فلا يرد يضرب في ان زيداً يضرب
ابوه فانه ليس مسند ان وان رجلاً حسناً قائم واحترز به عن كل
ما يسند بعد دخول فرع غير خبر ان واخواتها هذه الحروف وهي ان
واخواتها مثل ان زيداً قائم فانه مسند بعد دخول ان وامره اي شأنه
وحكمه كامر كشأنه او حكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفرداً او جملة
وفي احكامه من كونه مفرداً ومتعدداً مذكوراً او محذوفاً وفي شرائطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من عائد وقد يخالف خبر المبتداء في خبرها لا يكون
مفرداً متضمناً لما له صدر الكلام الا في تقديمها اي في جميع الاوقات الا ان

الا في هذه الصفة حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم
خبر المبتداء ولم يجز تقديم خبر ان لان في تقديمه طلب صورة عمله
المقصود الانحطاط عن عمل الفعل وهو ايراد خبر المنصوب عن المرفوع
ولو قال الا في التقديم لكان اصوب الا اذا كان ظرفا اي التقديم
غير جايز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فانه يجوز ان يتقدم حيث
يتوسع في الظروف ما لا يتسع في غيره خبر لا لمبتداء محذوف الخبر
اي منه خبر لا وقوله هو المسند استيناف او قوله هو فصل والمسند خبر التي
صفة لا اي لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثلا
لنفي القيام لا لنفي الرجل هو المسند اليه اسم لا فلا يرد نحو يغرب في لا رجل
يغرب ابوه وبهذا خرج اسم لا وكلمة التي مسند بعد دخولها بلا تبعية
بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لا رجل حسنا في الدار مثل لا غلام
رجل ظريف عدل عن المثال وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل منصوب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفة فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة
لقوله غلام رجل والمثال وان صلح محتملا لا يقبح اذا اتضح المقصود

المقصود لكنه اذا استوى الاحتمال لانه فيه قبيح واذا لاحظ المقصود واقع
كذا في بعض الشروح فالاحتراز عن الاحتمال اولى فيها اي في الدار خبر
بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وهو
من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق اسود ابيض لزوم الكذب بالنوعيه
او جوازا ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في المعنى من حيث انهم علموا
بالمبالغة والادعاء في قوله فيها لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل ويكون منه اي النوع خبر ما الظرف وغيره وتحذف خبر لا
حذفا كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه اصلا في اللفظ قايلين بوجوب الحذف
فيقولون لا اهل ولا مال بمعنى انتفاء الاهل والمال ويحملون ما يوهم
خبرا في مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولدان مصبوح من الصباح
وهي الجالة على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين محذوف الخبر
اي منه اسم ما ولا وقوله هو المسند استيناف او خبره قوله المسند اليه
وهو فصل المشبهتين في النفي والدخول على الاسمية صفة ما ولا
ويتعلق به قوله بليس هو المسند اليه اي الذي اسند اليه خبره
ويكون غير كافر فلا يرد ابوه قايم وفيه وما زيد ابوه قايما وخرج

مسندا اليه ... لانه خارج بقوله بعد دخولها لان المراد ان الحكم دخلا في المسند اليه وليس لا دخل في كون ابوه [illegible]

وخرج بالنفي مسند اليه بعد دخولها طرف المسند اليه وخرج به غير اسم
ولا مثل ما زيد قائما ولا رجل اتى بالنكرة لانه لا تعمل الا في النكرة
افضل منك وهو اى على ليس واجرا حكم ليس والتشبيه بليس في لا نا
لقصور شبهها لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فيقتصر على مورد
السماع نحو قول من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

المنصوبات

لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب هو كفصل ومبتداء ما اشتمل على
علم وهو الالف والنصب والياء المفعولية اى الخصلة المنسوبة
والمراد من العلم الفلانة ... ايا كم و... مسلمين ...
الى المفعول فمنه اي مما اشتمل على علم المفعولية والفاء للتفسير المفعول
المطلق مبتداء متقدم الخبر وسمي مطلقا لانه نصب غير مقيد بالحرف وانما
قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات ثم قدم منها المفعول المطلق اذ هو
المفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه ولذا سمي ايضا مطلقا
لانه مفعول بالحقيقة الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب
هو قولك لا زيد ولانه مفعول بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه
قد يتقيد بحرف فاخره عنه ثم قدم على المفعول فيه واو به لتقيدها بالحرف

حقيقة لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما في اللازم ويكون
في اللفظ بلا واسطة البتة فقدم على المفعول له الذي جاز ذكر
الواسطة في جميع افراده ثم قدم على المفعول معه الذي لا يجوز فيه
ترك الواسطة اصلا وهو مبتداء اسم احتراز عن نحو ضرب ضرب زيد
فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعل فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه
ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وفيه ان فاعل معنى الاول انما فعل
الحدث لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيد في الكتاب
وان لم يكن لفظا اسم ما اى حدث ونحو ترباً وجندلا اسم قد ثبت حكما
فعله فاعل فعل يرد عليه نحو نحو ما وجسم جسامة وشرف شرفا فاعل
يرد عليه نحو ضرب ضربا فانه لم يفعله فاعل اذا المصدر مجهول
فعل يرد عليه نحو زيد ضارب ضربا مذكور يرد عليه
فضرب الرقاب من حيث انه فعله غير مذكور بمعناه يرد عليه
نحو ضربته سوطا والجواب عن كل ما يرد فيتوقف الحمل على التسامح واعتبار
الحقيقي والحكمي مع ذلك ولا يرد عليه نحو كرهت كراهيتي اذ قصد
كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا لاعتبار الحيثية لكنه يغني عن بعض القيود

الا ان ايضا نحو وجه باخرج بها باعتبار الحيثية وقوله لمعناه
احتراز به عن المفعول له فانه قصد فيه كونه محلا لفاعل الفعل المعلل
المذكور فلا تخرج باعتبار الحيثية لكنه ليس بمعناه فيخرج بهذا القيد
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل
والنوع حيث دل على بعض انواعه والعدد حيث دل على العدد مثل
جلست جلوسا للتاكيد وجلسة للنوع وجلستين للعدد فالاول اي الذي
للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما بمعناه
ولانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد بخلاف اخويه اي النوع والعدد لاحتمال كل منهما التعدد
وقد يكون اي المصدر او المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ
الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا كانبتكم نباتا وتبتل اليه تبتيلا
او المراد بغير مادته فيكون مثل قعدت لا انبتكم من الارض نباتا
والحاصل انه ان قيل اريد بقوله لفظه صيغته يكون نحو ضربت ضربا
من هذا القبيل لاختلاف صيغته وان اريد به مادته لا يكون نحو انبتكم
نباتا منه فقيل يراد المادة ولا يجعل نحو انبتكم من هذا القبيل ويراد بغير
مادة او بابا فيندرج في القسمين خلافا لسيبويه فانه يقدر له عاملا
من لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام اي وقت قيام قرينة جوازا اي حذفا جائزا كقولك
لمن قدم عن سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم وهو اسم
تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او بالمضاف اليه لان اسم
التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا
واجبا سماعا اي سماعيا او حذف سماعي او سموعا نحو سقيا
اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خيبة وجدعا اي جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا او شكرا
الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح وبعضهم قيدوا وجوب
الحذف في نحو حمدا وشكرا باستعماله مع اللام وشكرا اي شكرت
شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يستعمل اظهار عامل هذه المصادر
في كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف سماعا وقياسا عطف على قوله
سماعا في مواضع منها اي من تلك المواضع ما اي وقع المصدر فيه وانما
وجب الحذف فيه لوجود القرينة والساد مسد المحذوف مثبتا حال احتراز

به عن نحو ما زيد الا سيراً اي بعيد نفي ظرف وقع واحترز به عن نحو سرت سيراً
او معنى نفي كانه انما داخل اي كل واحد منهما وفيه على الاسم بخلاف ما كرت
الا سير البريد لا يكون المصدر خبراً عنه اي عن ذلك الاسم احتراز عن
نحو قوله ما سيري الا سير شديداً او وقع اي المصدر مكرراً اي وقع موضع
الخبر فانه دكت الارض دكاً دكاً واما جمع الضابطين كثيراً كما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اي تسير سيراً مثال
النكرة وما انت الا تسير سير البريد يقال له بالفارسية بيك
مثال المعرفة وانما انت تسير سيراً مثال معنى النفي وزيد سيراً سيراً
ما وقع مكرراً ومنها اي ومن تلك المواضع ما اي موضع وقع
المصدر فيه وما مبتدأ مقدم الخبر تفصيلاً لاثر احتراز عما يكون
تفصيلاً لمضمون جملة احتراز عما اذا وقع تفصيلاً لاثر مضمون مفرد
نحو زيد بيانا فوحي اقريباً او بعيداً وفيه ونحو لزيد سفراً فاما ان
تصح صحة او تغنم اغتناماً ونحو لزيد ضرب فاما ان يتأدب تأدباً
او يهلك هلاكاً متقدمة احتراز عن المنافية نحو اما ان يتأدب
زيد بالضرب او يهلك هلاكاً فاضربه واما منّاً او تفدون

او تفدون فداء فشدوا واعلم ان التفصيل انما يكون لجملة
المتقدمة فذكره قوله متقدمة توضيح وفيه مثل فشدوا الوثاق
فاما منوناً منّاً بعد اي بعد الشد واما تفدون فداء وانما يجب الحذف
فيه لسد الجملة السابقة مسد المحذوف ومنها اي من تلك المواضع
ما اي موضع وقع اي المصدر فيه للتشبيه اي للدلالة على مشاركة
اولا حرف في معنى احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوتٌ حسنٌ
علاجاً حالاً اي دال على الحدث احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له
زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء بعد ظرف وقع جملة احتراز
عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة صفة جملة على متعلق اسم
مشتملاً اسم احتراز عن نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار معناه
صفة اسم اي بمعنى المصدر وعلى صاحبه عطف على اسم احتراز عن نحو
مررت بالبلد فاذا صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت
يصوت صوت حمار فانه مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة وهي
قوله صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت مشتملة على صاحب
المصدر وهو المكنى عنه بالضمير في قوله وجب الحذف لسد الجمل السابقة

مسند المحذوف وصراخ اي فاذا له صراخ يصرخ صراخ الثكلى وهي
مات ولدها فمنها اي من تلك المواضع ما موضع وقع المصدر فيه
مضمون جملة لا يحتمل صفة جملة اعترافا حال عليه في الضابطة الآتية
لها اي لتلك الجملة غيره اي غير ذلك المصدر نحو له اي لفلان علي
خبر وله متعلق الخبر او على العكس الف درهم مبتداء اعترافا المصدر
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم فان مضمونه الاعتراف
ولا يحتمل له سواه ويسمى تاكيدا او تقريرا لنفسه اي لذاته ومنها
ما وقع اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه مضمون جملة
لها اي لتلك الجملة يحتمل غيره اي غير ذلك المصدر نحو زيد قائم اي
حقا اي صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد
ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا المصدر توكيدا للجملة لغيره اي لدفع غيره او لاجل غيره وادوما نيا
وصفا اذا الحكم المحكم يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا ومنها ما وقع المصدر
مثنى اي دالا على التكرار والتكثير مثل لبيك اي الب بطاعتك
البا بعد الب وسعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد والمصادر في هذا

الباب سماعية وان كان الحذف قياسا **المفعول به وهو ما**
اي اسم ولم يذكر الفاء بناء على وقع عليه الفعل حقيقة او اعتبارا
فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا وقيد او المراد ما تعلق به
الفعل بحيث لا يعقل الا به فلا يرد خلق الله العالم وما ضربت زيدا
وهذا معنى في الوقوع فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال
واورد عليه ان نحو زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف
عليه تعقل الضرب واجيب بانه مما يتوقف عليه تعقل الضرب
على البدلية وان لم يتوقف بالتعيين فحل والمراد به اللغوي دون
الاصطلاحي والزمان لازم لوجود الفعل دون تصوره اما يتوقف
عليه وجود الفعل لا تعقله بانه الفاعل لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال قصد فيه الحيثية فلا
على المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل نحو ضربت زيدا وقد يتقدم
المفعول به على الفعل وغيره من العوامل الا لمانع وحق الفعل بالذكر
لاصالته وانما يتقدم لان معمول الفعل معمول اقوى تعلقه بعامل فيتعلق
به متقدما ومانع الانتقال مانع تقدمه كونه مرتين في جزانه وقد للتقليل يحذف

الفعل الناصب للمفعول به لقيام اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف
وتعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا نحو زيدا بتقدير اضرب زيدا
بقرينة السؤال لمن قال من اضرب مقول قال ووجوبا اى حذفا واجبا
فى اربعة مواضع وفى الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف فى باب
الاغراء والمنصوب على المدح والذم او الترحم الباب الاول سماعي
لم يستعمل اظهاره فى كلامهم مثل امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد
وقيل هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرا لكم وفيهما نظر لعدم
اطراد الاول فى انته امرا قاصدا وكون حذف كان بلا حرف الشرط
شاذا او فيه واهلا وسهلا اى اتيت اهلا ووطئت سهلا من البلاد
لا غربا الباب الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بقول
ما لم يسم فاعله المطلوب وخرج به ما ليس مطلوب الاقبال ونحو يا الله
لا يصدق كونه مطلوب الاقبال اللهم الا ان يحمل على التجمل كاشباب المنسيم
وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال او يكون
المراد المطلوب اقباله ولو حكما فيصدق عليه لانه مطلوب الاجابة ديده

ويرد على هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوب
ونحو يا سماء ويا ارض ويا جبال ويا للدواهي ونحو قول احد المتغافل
لصاحبه يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله والجواب ان الاول
مطلوب الاقبال لصحة النهي منهى عن الاقبال بعد توجهه فاطلاق
الجماد هو مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كالعاقل
فى يا الله واما البواقي فنوع من باب الاستعارة بالكناية ونداؤها
استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي لفظا اى بواسطة
حرف من حروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن
نحو اطلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك والجار
متعلق بالمطلوب نائب مناب ظرف نائب وحذفه فيه والكلم
من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم فيه
معنى الاستقرار ادعوا اى لفظا ادعوا لفظا او تقديرا تفصيل للمنادى
او الحرف ويبنى المنادى وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لعلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم فى قوله وينصب
ما سواهما على ما اى الضمة والالف والواو ويخفض الى قوله به وهو ما لم

وهو ما لم يسم فاعله ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير
الى الاسم بعيد ان كان المنادى مفردا اى كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه
بالاضافة واحترز به عن المضاف والمضارع له معرفة لتشبهه بكاف
ادعوك المشبهة بكاف اياك من كاف في وقوعه موقعها الا اذا كان علما
موصوفا بابن مضافا الى العلم فيختار فتحه كما سيجيء وقوله معرفة
صفة مفردا او خبر ثان لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدهما مثل يا زيد
مثال للمعرفة قبل النداء ويا رجل مثال للمعرفة بعد النداء ويجوز ح
تنوينه عند الضرورة نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف
يصح فيه يا زيدان ويا زيدون بدون اللام قيل صح لقيام يا مقام
اللام وكونها في حكمها ويخفض اى ينجر المنادى بلام الاستغاثة
اى لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب كيا للماء او
او التهديد لبكر لاقتلنك وانما اختصت اللام من بين الحروف
اذ المستغاث من بين امثاله مخصوص بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص

لان الاعلام للتعيين

بالدعاء وكذا المنهي عنه مخصوص بالاستحضار واللام تتعلق بادعو المقدر
وجاز ذلك في المنوي بقية بعد الحذف لكن لا تزاد الا في موضع الاستغاثة
او التعجب او التهديد سماعا وانما فتحت اللام لدخولها على الكلام حكما
ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو لزيد ولعمرو ويا لله للمسلمين وانما
اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة في نحو يا لزيد لخروجه عن
ما يشبه الحروف بقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته بعيدا عن
مراد الشبه وهو يا دلخروجه عن الافراد بالتركيب مع اللام وفيه نظر
ويفتح المنادى لالحاق الفها اى الف الاستغاثة لموافقة الالف
ويضم ويكسر لواو ندبها ويائها الالحاقهما لدى اللبس كما في المندوب
مثل يا منهوه في المسمى بمنه ويا منكيه في المسمى بمنك واما تكسر اللام في المستغاث
لا في المستغاث به تقول يا لله للمسلمين فرقا بينهما فان قيل فبماذا
يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاولى تتعلق تعلق المفعول به فلا لام
ح اى حين اذ دخلت الالف ولا يجتمعان تحرزا عن التكرار والجمع
بين العوضين مثل يا زيداه وينصب ما سواهما من النكرة والمضاف
والمضارع له في تعلق شيء هو من تمامه وضميرهما راجع الى المفرد المعرفة

من كل وجه والمستغاث وفيه والاولى ان يقال المفرد المعرفة من كل وجه
والداخل عليه لام الاستغاثة وكذا مع الف الاستغاثة لئلا يرد المنادى
المتعجب منه والمهدد مثل يا عبد الله مثال المضاف ويا طالعا جبلا مثال
المضارع للمضاف ويا حافظا لا ينسى ويا شاتم الاشياء اليوم مثله
والا فانخلة من ذات عرق ويا ثلثة وثلثين علما كل ذلك مضارع
للمضاف بخلاف يا رجلا صالحا لامتناع تعريفه فلا بد من البيان الفرق
وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالمعافية **واعلم** انه في اعتماده طالعا
بحث ذكرنا في كتابنا الموسوم بالارشاد اذ لا وجه سوى تعريف الموصوف
وذلك يدرجه في باب يا رجلا صالحا وذلك مما يمتنع تعرفه خلافا
للكسائي وقوله يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعرفه صفته في نحو يا
يا طالعا جبلا الظريف ويا رجلا الاولى تأخير النكرة نحو وجها عن
المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر لغير معين اي مقولا لرجل غير معين
كما في قول الاعمى **وتوابع المنادى المبني**
غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا ترفع توابعه وغير المبهم فانه
صفته لازمة الرفع كالسبب وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب

المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوبة
لا غير المفردة اي من كل وجه وهو احتراز عن المضاف والمضارع له
من التاكيد المعنوي مثل يا تميم اجمعون واجمعين واما التاكيد اللفظي
فحكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا
وانحو واسطاره سطرا القائل يا نصر نصر نصرا وانما اطلق
التاكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم في احد قسميه وهو التاكيد اللفظي
على غير الاغلب ولعل الحق عنده ذلك والصفة نحو يا زيد العاقل
والعاقل وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف بحرف الممتنع
صفة بسببية للمعطوف بحرف دخول يا على الممتنع يا عليه اي على المنادى
نحو يا زيد والحارث وكقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير بالرفع والنصب
واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه لعدم اللام
نحو يا زيد وعمرو من المعطوف فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل
كما سيجي ترفع خبر قوله وتوابع المنادى على لفظه اي حملا على لفظ المنادى
لشبه ضمته بالرفع في الوصف والاطراد والرفع بالشبهها بالواضع فيكون
اثر كل واحد عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان النداء

ولهو في التابع لاحتياجه الى المؤثر وان لم يتبع كصفة اسم لا المكان الفصل
باللام ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة هي المنفية
من حيث المعنى وكذلك صفة المنادى فافترقا وتنصب حملا على محله
فان محل النصب على المفعولية مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل يرى
بعد جواز الوجهين في توابع المنادى المبني الاختلاف الواقع في اختيار
احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه
في المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه متعلق بقوله يختار الرفع ويقول
باولوية الرفع لانه منادى مستقل فكانه باشره فيختار رفعه حركة هي اثر
وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه ذو اللام لا يباشره فيختار رفعه
ما هو اثر ادعوا الاثريا وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن
اي مثل الحسن في جواز نزع اللام وقيل في كونه علما ذا لام ويدخل نحو
الرجل على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول
او مثل الحسن ما كان صفة في الاصل ثم صار علما لا بالغلبة فانه يجوز
فيه نزع اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتدا محذوف والجملة جزاء
ويا هذا بناء على مختار رفعه الجملة خبر المبتدا اي يختار رفع ان ذي وجوه

وهو العلم المذكور لموافقته حركة الاعراب وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم
فيجوز البناء على الضم ايضا واذا نودي المعرف باللام اي اذا قصد
نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اي اذا
اردت قراءته قيل يا ايها الرجل ونحوه بتوسط اي مع
هاء التنبيه تحرز عن اجتماع آلتي التعريف صورة فان قيل
الشرطية لا تتم لان الشرط نداء المعرف باللام اي معرفا كان وظاهره
لا يترتب عليه هذا الجزء قيل الكلام محمول على حذف او مجاز قلنا على
فاذا ان اريد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تاء ويا بصفة اشتمال نحو
لكل فرعون موسى ولا عيشم الليلة للمطي اي لكل جبار عادل قاهر
ولا داعي الليلة فيكون المعنى كل كلام وسط فيه اي وكلام وسط فيه
اسم الاشارة فلا يلزم ملزومية الكلي للجزئي ويا هذا الرجل بتوسطه
هذا ويا ايها الرجل بتوسط الامرين تكثير التنبيه والتوجه بايتان
مبهم بعد مبهم وتاد ضر الثاني فالمبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكنه
فيه فائدة وهي زيادة التنبيه في البيان زيادة التوضيح فيه والتزموا
اي النحاة رفع الرجل وان كان صفة ووجب جواز الوجهين كما قالوا انه

اي الرجل المقصود وفقاً للفظا حيث برز في اللفظ في موضع غير المقصود
وذكر بحيث انه بيان المعنى لا لحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدل تبعية
ولان البدل في حكم تكرير العامل فيلزم دخول يا في المعرف حكماً وتوابع
اي الذي هو ارفع الرجل نحو يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع معرب
اي معرب واحد لا محل له من الاعراب سوى الرفع وتوابع المعرب في باب
النداء لا يتبع غير اعرابه بخلاف ان زيدا قائم وعمرو واعجبني ضرب
زيد وعمرو ويذهب في نحو عمراً عايدا وغير ذلك مما يتبع المعرب
لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب
واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد وقالوا يا الله
جواب سؤال وهذا من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة
خاصة اي خص بذلك خصوصا لامتناع التوسط لانه يستلزم
التعدد والتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد والتنبيه
وهذا للاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جواز
على التجوز كما في ذلكم الله ربكم كان محمولاً على اي طرد الباب ولان لام صارت
جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا من همزة الاله فيجتمع فيه جهة التعريف

فجهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة
ان يقال يا الناس بعد العلمية وفيه ان العلمية لا يوجب تغيير الاصل بخلاف
يا الله ولك في اصله لخطا ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين و
وعن كذلك في المثال اي في المنادى اذا كرر بلفظ مضافا الى اسم آخر يا تيم
تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة
والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدي المحذوف لقرينة المذكور عليه
نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ولا يجوز في الثاني الا النصب لانه اما
تابع مضاف وتابع غير مضاف والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
اي في المضاف الى ياء المتكلم الوجوه الاربعة اي تركيب مفتوح الياء وساكنها
ومحذوفها ومقلوبها يا ايها الفتى يا غلامي فا على يجوز اي يجوز فيه مثل
يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح ككاف الخطاب والسكون للتخفيف و
ويا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف الياء وتعويض الالف
عنها ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة وبالهاء وقفا عطف الظرفية
على الفعلية اي مضافا الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا

او خبر مبتدا محذوف اى وهو بالهاء وقفا او مفعول فعل محذوف
اى يوقف عليه بالهاء وقفا فهو وقف حال او مصدر لفعل محذوف
او ظرف اى في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي كما يقال يا ضيف
الى الياء مع زيادة وجه آخر لكثرة استعمال ندائهما وورود السماع الى
ذلك ويا ابت ويا امت بحذف الياء وتعويض التاء او بقلب الياء
تاء وتاء التانيث في المبالغة كعلامة كذا في تفسير انجاز البيان وانما
طولت التاء فيهما لكونها عوضا عن الهاء كتاء بنت واخت عن الواو
لكنها توقف عليها بالهاء بخلاف تاء بنت لان اصل هذه اصل وهى
تلك زائدة فيغير فان فتحت على وفق حركة الياء وكسرا على وفق طبيعة
الياء ومنها ايضا لاجرائه مجرى المفرد ولم يذكر للفظ وقوله فتح وكسرا
حال وبالالف عطف على محذوف او بغير الالف وبالالف فيقال يا ابتا
بابدال الياء الفا تخفيفا وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتي لحرازه
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي
اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافين الى ياء
المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع زيادة

وجه خاصة اى مخصوص بهما خصوصا فلا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالي
على الوجه المذكور على ما جاء في غير المنادى مثل بابه يا غلامي فيقال
يا ابن امى ويا ابن عمى ويا ابن امى ويا ابن عمى ويا ابن ام ويا ابن
عم ويا ابن اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المضاف الى ياء المتكلم
وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل
التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه
فقال **وترخيم المنادى جايز وفي غيره ضرورة** اي يفعل الترخيم
في غير المنادى لاجل الضرورة فيكون مفعولا له لفعل الترخيم دون جوازه و
لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز
صفة الترخيم فعلى هذا المرخم والمضطر واحد ومنع في حكم الواحدة ولذلك
الالف والنون في مروان او حرف عطف على زيادتان صحيح صفة حرف
قبلها اى قبل تلك الحرف من حرف علة زائدة حركة ما قبلها يوافقها وبين
القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني
كبعلبكي وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء

اختلال نخ

لحاسماء ومروان فلهذا لم يكتف باحدهما وهو كثير الحذف حاليه في
من تفضيلة اربعة احرف لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين فنا
اى حذفت الحرفان وهو جواد الشرط نحو منصور وعمار وكلاف في
ادريس نحو سعيد وعماد وان كان الاسم مركبا كبعلبك وخمسة
عشرة علما فيحذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشر يا خمسة لنزول منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة
صارت بمنزلة الجزء وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما كان في آخره
زيادتان او حرف صحيح قبل مدة وهو اكثر من اربعة احرف او كان الاسم
المرخم غير ما ذكر فحرف واحد اى فالمحذوف منه حرف واحد لحصول الغاية
المقصودة به وعدم موجب الحذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث
ويا مالك اعلم هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا وهو
اى المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله كما كان على الاستعمال الاكثر فيقال
اذا كان كذلك فيقال او عطف على الاسمية السابقة ماولة بالفعلية
كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث وقوله
يا حار مفعول ما لم يسم فاعله ويا ثمو بواو بعد ضمة ولو جعل المحذوف

منسيا والواو في الوجب قلبها يا لوقوعها طرفا بعد ضمة ويا كرو
بواو مفتوحة بعد فتحة ولا يقلب الفا لوقوع الساكن بعدها وهو الالف
المحذوف اى الذي هو في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقيل
يا كرا لارتفاع المانع وقد للتقليل يجعل ما بقي بعد الحذف اسما برأسه
كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم في نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار في يا حارث بالضم كانه اسم مفرد معرفة بنى
فيضم ويا ثمي في يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا
بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل وباكرا في يا كروان لانه
لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن
بعد الواو فانقلبت لتحركها وانفتاح ما قبلها الفا وقد للتقليل نقلوا
اي الوب صيغة النداء وهي يا في المندوب وهو اى المندوب المتفجع
عليه اى الذي تفجع عليه اي لاجله والمتفجع المتحزن فان قيل لم يذكر
المتفجع نحو واويلاه وامصيبتاه واو حزناه وواحسرتاه ونحو ذلك
قيل هو داخل في المتفجع عليه لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة بيا او وا صلة
المتفجع عليه والباء للالصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او وا في جعلها للسببية

او الاستغاثة نظرا واختص اى المندوب الوذ بوا اي لا يدخل وا في غيره
داخلة في المختص دون المختص به وحكمه اى المندوب في الاعراب
والبناء تميزا اى حكمه من حيث الاعراب والبناء حكم المنادي اى كحكم المنادي
الا بقلة او حكم اعرابه وبنائه مثل حكم اعرابه وبنائه اى ان كان مفردا
معرفة فيضم وان كان مضافا او مضارعا له فينصب ولا يقع نكرة لانه
لا يندب الا الموصوف ولك اى جاز وجائز لك زيادة الالف اضافة
المصدر الى المفعول وهو مبتداء او فاعل جاز المقدر في اخره اى المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى لبس ذلك اللفظ
فلك جزاء الشرط واغلاميه في واغلامك اذ لو زيدت الالف
لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت اليا على وفق حركة
الكاف واغلامكمو في واغلامكم اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه
لالتبس خطاب الجمع بخطاب التثنية ولك الها اي جاز او جائز لك الهاء
اى ها السكت لبيان حرف المد وهى الالف في الوقف ظرف ولك او
او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة مضافا الى الها ولا يندب
الا الموصوف اى المشهور ليوجد لمعرفة في ندبته والتفجع عليه وهو مستغني

ينبغي ان يراد ما كان علما او لا ينون ... ... [illegible]

مفرغ بالم يسم فاعله فلا يقال وارجلاه اي لا يقال هذا اللفظ
لرجل غير معين وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال
والا لزم ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل وازيد الطويلاه بالحاق
الالف بالصفة مع كونه غير مندوب وغير ممتزج به لجواز الفصل بغير الظرف
بينهما في السعة فان الله تعالى نحو انه لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف
والمضاف اليه حيث اجازوا وا امير المؤمنيناه وا عبد المطلباه لشدة
امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما وكذا الحق لجزاء الاخير من المضاف
للمضاف نحو يا طالع جبلاه وكذا الجمع اخر الصلة في السعة وقراءة
بئر زمزماه نحو وا من حفر بئر زمزماه
بن عاجر قتل ولا دهم اشركائهم وارد على الشذوذ خلافا ليونس
اى يخالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف بالصفة
كالمضاف والمضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنى لا يقصر في ذلك عن
الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وتحوز بقرينة حذف
حرف اضافة المصدر الى المفعول النداء الا مقارنا مع اسم الجنس
الى ما كان نكرة قبل النداء لان المعرف للجنس هو حرف النداء فحذفه
ملبس ولان اليا فيه نايبة عن لام التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايب

والمنوب ولانه نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى و اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه نحو يوسف اي
يا يوسف بقرينة المقام او عوض عن هذا او ايها الرجل لان صيغة ايها
تختص بالنداء وهذا جواب سؤال حيث يرد حذف حرف النداء من اسم
الجنس اصبح ليل يا ليل و افتد مخنوق اى يا مخنوق والافتداء جان
فدية واطرق كرا اى كروان وهو شاذ لثلثة وجوه حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه وهو
مثل يضرب لمن الضعيف بالانقباض عند حصول من هو اعلى واقوى منه
وتمام المثل اطرق كرا ان النعامة في القرى وكرا طائر ضعيف طويل العنق
وقيل هذا القول رقية للصيد ليصاد به الكروان وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه
جوازا اى حذفا جائزا مثل الا في التنبيه يا اسجدوا بالوقف
على يا والابتداء باسجدوا اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا
على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا على صيغة المضارع لانه ليس

من هذا القبيل **الثالث** من الابواب الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها ما موصول او موصوف وقوله اضمر اى قدر
صلة او صفة عامله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اضمر على شريطة
التفسير اى اضمارا واقعا على شريطة هو تفسيره بما بعده فهو من
باب قبيل اضافة العام الى الخاص وهو كل اسم بعده
اى بعد ذلك الاسم فعل مبتدأ وقوله بعده خبره او فاعل قوله بعده
او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل اى معرض عنه اى عن ذلك الاسم
وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان لانه او لاحد الامرين
غير معين او صفة لفعل وفيه بضميره اى بسبب تعلق ضمير ذلك الاسم
او متعلقه اى متعلق ضميره اى بسبب تعلق ضمير ذلك لو سلط عليه
اى على ذلك الاسم لفظا اذ التسليط تقديرا ثابت ولو يقتضى ه
انتفاء ما دخلت عليه فلا بد من تقييده بهونا كيد ضمير ملط الاجزاء
لصحة العطف او مناسبه في موضع لنصبه مثل زيدا ضربته نظير الاشتغال
بضميره او زيدا مررت به نظير تقدير مناسبه و زيدا ضربت غلامه نظير
الاشتغال بالمتعلق وتقدير المناسب او زيدا حبست عليه لاجل ينصب

بفعل مضمر محذوف يفسره اي يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي حرف التفسير ضربت في زيدا ضربته
وجاوزت في زيدا مررت به وأهنت في زيدا ضربت غلامه ولابست
في زيدا حبست عليه ويختار رفعه اي الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي
بكونه مبتدا او بالتجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه عند ظرف يختار
عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع فيه لانه اذا
عدم قرائن خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة عن الحذف او خلاف
اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره ومساواته ووجوب
الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلافه اي ذلك الموجود
قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب
كلقيت القوم واما عمرو فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجحت هذه للسلامة
عن الحذف وانما تكون قرينة للرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم
لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم وذكر الطلب يشمل الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي

والنهي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر
والنهي والدعاء فقط ففي الاطلاق نظر الا ان غيرها لما كان يقتضي
الصدارة فيمتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا فاستغني
عن التقييد وقال مع الخبر لكان اخصر لكنه اشار الى انتفاء المؤثر في
في اختيار النصب وقوله مع غير الطلب احتراز عن الطلب نحو رأيت
القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان قرينة الرفع حينئذ ليست باقوى لمعارضته
لزوم كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكون الحذف اهون من لزوم
كون الانشاء خبرا الكثرة واذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته
لان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية وقد رجح السلامة عن
عن الحذف فيترجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية
وانما قلنا لان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية بناء على صحيح
بعدها في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر في بحث الظروف ان اذا
للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية ويفهم هنا رجحانها لا لزومها وهذا
تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي الاعتباري في
المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض ويختار النصب

في ذلك الاسم بالعطف على جملة فعلية نحو خرجت فزيدًا لقيته للتناسب
وبعد حرف النفي نحو ما زيدًا ضربته وألف الاستفهام نحو أزيدًا ضربته
وبعد كلمة إذا الشرطية أي المنسوبة إلى الشرط نحو إذا زيدًا ضربته
أضربك واحترز به عن إذا المفاجأة وعند المبرد يجب النصب
بعدها وحيث عطف على إذا نحو حيث زيدًا تجده فأكرمه وفي الأمر
والنهي عطف على قوله بعد أي وقت وقوع الأمر والنهي بعده نحو زيدًا
اضربه أو لا تضربه إذ هي أي هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي مواقع الفعل
أي مواضع وقوعه فلا جرم يختار النصب بتقديره لأن النفي والتردد
الداعي إلى الاستفهام في الغالب يتعلقان بالأفعال دون الذوات
وكذا معنى الشرط الذي يتضمنه إذا وحيث مع عدم رسوخهما
فيه بخلاف سائر أدوات الشرط وعند عطف على قوله في الأمر خوف
اللبس إضافة المصدر إلى المفعول المفسر أي ما هو مفسر نصبًا
بالصفة رفعًا فإن قيل فليجز الوجهان كما في أقائم زيد قيل كيف
يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فإن قيل فليجب النصب

النصب إذا التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس في المراد
ومثاله مثل إنا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل ولو رفع بالابتداء
فجعل قوله خلقناه خبره خيف لبسه بالصفة باحتمال كون قوله
بقدر خبرًا وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن
بقدر والمقصود كل شيء مقدور لنا بقدر والأول غير مقصود حيث
يكون قوله خلقناه قيدًا على ما هو الظاهر في الصفة فيتوهم كون
بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة
في أفعال العباد الاختيارية وبهذا أهمل الجواب عما وقع في بعض
الشروح من أن حاصل المعنيين واحد ولا ضير في الاحتمال و
ويستوي الأمران أي الرفع والنصب في الاختيار أي إذا قصدوا
منهما يكون مختارًا في مثل زيد قام وعمرو أكرمته أي عنده أو في داره
وكذلك وإلا لا يصح عطف على الصغرى لعدم الضمير فيه هنا بعض
التركيب أي لتخير النصب ويستوي الأمران فيما إذا عطفت الجملة
التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية
خبرها فعلية يصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان

مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فيعطف
على الصغرى وهي فعلية فان قيل السلامة من الحذف
مرجحة للرفع قيل هي معارضة لقرب المعطوف وفيه نظر لانا اذا
عطفت على الكبرى فهي ايضا قرينة بغير مفصول عنها بشيء فلا يتفاوت
قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير
الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اشتباه
حتى اذا الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب
الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار ويجب النصب
بعد حرف الشرط غير اما صريحا او ضمنا كان فيه ومن وحيثما واينما الا
اذا لم يكن راسخا فيه كاذا الشرطية وحيث وانما يجب لان الشرطية
يستلزم الفعل وحرف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما لاختصاصها
بالفعل مثل ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط والا زيدا
ضربته مثال حرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه هو

او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يكاد ينصب محله ولكن ازيدا مناسبه
لعدم كونه ناصبا فالرفع اي فانه كان كذلك فالرفع واجب او
فيجب الرفع وكذلك اي مثل قوله ازيد ذهب به في لزوم الرفع
وتركيب كل شيء فعلوه في الزبر اي في كتب الحفظة والمعنى كل شيء
هو مفعولهم كائن في الزبر وانما يجب فيه الرفع لانه لو سلط عليه
قوله فعلوه فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر
وهم لم يفعلوا فيها شيئا ونحو مبتدأ او عطف على قوله كل شيء
الزانية والزاني فاجلدوا اجمع الشرائط حاصلة فيه لان ما بعده
الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة
لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرؤا بالنصب الا شاذا تمحل النحاة
لاخراجه عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد
الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز تقديم ما في حيزها والكلام عند سيبويه
جملتان اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله الزاني عطف عليه والخبر
محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم او خبر مبتدأ محذوف

على تقدير حذف المضاف وهو حكم منه

على نحو الباب والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني
وقوله فاجلدوا بيان لحكمها وهو ابتداء الكلام والفاء فيه عنده
زائدة وللتفسير وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل في الضابطة الفاء فيه بمعنى الشرط الفاء مبتداء ه
وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية
والزاني مبتداء والفاء مبتداء ثان وقوله بمعنى الشرط خبر
المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول عند ابي العباس المبرد
ابي العباس ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر واللام
فيه بمعنى الذي فيكون فيه ذلك الامتناع تسليط ما بعد الفاء على
ما قبلها فيتعين فيه الرفع على انه مبتداء متضمن بمعنى الشرط والكلام
جملتان عند ظرف لمفهوم الكلام اى حكم بذلك عند سيبويه واما
فالمختار النصب دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي
والاستثناء المحذوف سلب التالي فيلزم سلب المقدم وسلب انتفاء
ما ذكر اثباته واما لم يكن ما ذكر من التحمل كان النصب مختارا لكنه ليس
لمختار فيكون ما ذكر من وجه التحمل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة

طالعة كانت الارض مسودة بل مضيئة فلكون الشمس طالعة من
من الاستثناء نقيض التالي ولنا ان نقول في بيانه اي وان
لم تحمل على ما حمل المبرد وسيبويه او على القول بنيابة الفاء
وعدم الجملة الجملة فالمختار النصب وح يلزم اتفاق القراء على
غير المختار رفعا بدون تحمل الكلام على ما حمل او نقول اى وان لم
يكن ما ذكر فكان النصب مختار الوجوه الطلب الموجب لاختياره
لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فيلزم الحمل
على ما ذكر **الرابع** لبيان الحال او التفسير ان اريد النسبة
الى الثلثة الباقية اى رابع الابواب الاربعة او رابع الثلثة
التي يوجب فيها حذف ناصب المفعول به التحذير وهو اسم
لنوع من الانواع المفعول به اصطلاحا وكان في الاصل مصدرا
وانما يجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره وهو
اى التحذير معمول بتقدير ظرف المستقر واقع صفة لقوله
معمول اتق ونحوه وفي التقدير اتق سماجة اذ لا يقال اتقيت
زيدا من المذموم تخفيفه ولو قال بتقدير نحو او بعد لكان اولى

تحذيرا مفعول له للتقدير أو مصدر قد جعل حينيا وهو ظرف للتقدير
اى قدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا
او مفعول مطلق اى حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده اوذكر
المحذر منه من نوعه مكررا والجملة في محل الرفع صفة لقوله
معمول والرابطة للجملة الثانية ما ذكر من المتعلق مع من البيانية
مما موصولة او موصوفة بعده احترز عن المعمول الذي بتقدير
اتق لكن ليس مما بعده كاياك للقائل من اتق فانه ليس من هذا
الباب لجواز ذكر فعله او ذكر روى على لفظ المصدر والماضي
المجهول وفيهما نظر اذا التحذير من انواع المفعول به والذكر
ليس بمفعول به وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وايضا
عند المخالفة والزيادة على قدر صحة العطف تكون كلمة او حرفية
بمعنى بل نحو انا مقيم او امشي بمعنى بل فيفسد المعنى قال سيبويه في قوله
منهم اثما او كفورا انه لو قيل او لا تطع كفورا لتغير المعنى
فكانت او بمعنى بل ويمكن ان يقال ان كانت الرواية على
لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول وكانت الاضافة

من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله معمول وكان التقابل
بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا
مما بعده وان كان على لفظ الماضي فهو عطف على قوله ذكر
المحذوف اى سواء ذكر المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه
مكررا او عطف على الظرفية المقدرة بالفعلية وهو قوله بتقدير
اتق والتقابل باعتبار القيد والفعل منزل منزلة المصدر
الجنس كما سبق وعلى ان يكون النسخة على لفظ المصدر المنصوب
فلا اشكال المحذر منه الضمير عائد الى الالف واللام مكررا حال
واحترز به عن قوله الطريق من غير تكرار فانه ليس من هذا الباب
لجواز ذكر فعله مثل اياك والاسد وراسك والسيف نظير
القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد وبعد الاسد
عن نفسك فان قلت لفظ الاسد في اياك والاسد
تابع عن القسمين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك
بل هو ايضا محذر قلت هو تابع للتحذير والتوابع خارجة
عن الحدود بدليل ذكرها بعد قائم وف واياك ان تحذف نظير القسم

الثاني

الاول قال عمر تعالى عنه ان تحذف احدكم الارنب والحذف الرمي بالعصا كان الحذف بالحاء والذال المعجمة الرمي بالحصى والطرق الطرق مثال المحذر منه مكررا وكذلك قولهم الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد والتكرار للتاكيد وتقول اياك من الاسد اي بعد نفسك من الاسد فالجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر ومن ان تحذف اي بعد نفسك من الحذف واياك وان تحذف ملتبسا بتقدير من اي اياك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان شايع كثير ولا تقول عطف على قوله وتقول المذكور واياك الاسد بتقدير من الاسد لامتناع تقدير من في الكلام الفصيح بخلاف ان تحذف وقوله واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير اياك من المراء شاذ او محمول على ضرورة الشعر او حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراء وهذا قول سيبويه او جار مجرى ان تماري وفيه انه يلزم جواز ذلك في سائر المصادر لاشتراك العلة وليس بجائز الكلام الا في مثل هذا وهو ارتكاب الشذوذ في

الشذوذ ولانه وجه ثاني **المفعول فيه** مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول فيه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان المفعول فيه او مبتدأ وخبره ما فعل فيه وهو فصل وعلى الاولين استيناف وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى الاسم الموصول هو ما فعل فيه مفعول ما لم يسم فاعله اي اسم فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه فعل مذكور فعل اي حدث لا قسم الكلام مذكور صفة فعل اي لفظا او تقديرا واحترز به عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور من بيانية زمان او مكان حقيقيين او اعتباريين نحو سرت يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم زيد الشمس اي وقت قدوم زيد في مكان خفوق الشمس اذ المصدر قد يجعل حينا وكذا المكان تعليقا ويدخل في الحد نحو اختتم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط قصد ذلك وذكر لهذه الحيثية او يراد فعل عامل فيه لا يستغنى عن قيد مذكور لفظا وشرط نصبه تقدير كلمة في اذ تلفظها يوجب الجر والمجرور

والجمهور على ان تقدير ما شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به
بواسطة الجار لا مفعولا فيه وظروف الزمان الاضافة من باب ايواب
الساج واسورة الذهب بمعنى من في الزمان للجنس كلها اى ذكيرها والمبهم
للظروف تقبل الظروف ذلك النصب بتقدير في او تقبل تقديرفي لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل عليه المحدود من
المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع محمول
عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وظروف المكان
واضافته كاضافة ظروف الزمان ان كان ظرف المكان الشرطية
خبر المبتدأ مبهما اى ان كان من الجهات الست وما الحق بها قبل
تفسيره قبل تقديرفي او قبل النصب بتقدير في والا اى وان لم يكن
ظرف المكان مبهما فلا يقبل النصب بتقدير في او فلا يقبل تقدير في
وفسر المبهم بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وتوكيد الست في العدد لان الجهات مؤنثة وقيل المبهم هو النكرة
ويرد عليه خلفك وامامك وقيل هو غير المحصور وتحته نحو فرسخ والاختلاف

٧١

في انتصابه على الظرفية وقيل ما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه
ويندرج فيه نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتباره
ذات ذلك المكان بل باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون هو ما
المفتقر ميمه هو الجهات الست وهو الذي اختاره المصنف هنا ويرد
عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل ذلك مع انها
غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بالحمل للابهام او الكثرة وحمل عليه
اى على المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما وكذا
شبههما والمراد الابهام اللغوي والا لا يستقيم الحمل وحمل عليه
لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى
الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووقفت موقفك
الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا المجرى لكثرته اى لكثرة
استعماله دون ابهامه وحمل عليه ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو
نزلت وسكنت نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة
على الاصح اى حملا واقعا على المفعول الاصح او على المذهب الاصح قيل
هو متعد وما بعده مفعول به لكن كونه متعديا على الدخول وكونه

عين تلك الاماكن لا اعلام الموضع فانها اعلام لها باعتبار اسمائها بلا اماكن لمنعيكم نحو داره وفوق وبيد وتحت ذا البيد والدار كالمكين ومنهن وراحة وجمال الدار والبيت الدار ايضا

لان بين المحمول والمحمول عليه يكون مغايرة ولا مغايرة هنا ... ايضا

ووضعك موضع فلان

وكونه ضد الخروج الذي هو لازم البتة بر مجازا للزومه وبنصب المفعول
فيه بعامل مضمر جوازا بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت وعلى شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت وعلى
شريطة التفسير بكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او الطلت في غداته او يوم الجمعة
نويت الصوم في ليلته وهو في كونه نصبه واجبا او مختارا او مساويا
للرفع او مرجوحا مثل المفعول به فيجب في نحو ان يوم الجمعة صمت فيه ويختار
في نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه ونحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت
فيه ويستوي الامران في نحو زيد سافر ويوم الجمعة سرت فيه ويترجح
الرفع في نحو اما يوم الجمعة فسرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة
صام فيه فاما امتناعه ووجوب الرفع في نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم
الخميس سرت فيه فيحتمل الثبوت لمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف ٥

المفعول له مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ اي
هذا باب المفعول له والمفعول ما لم يسم فاعله هو ما اي اسم ما فعل
بدلالة ما سبق في المفعول المطلق لاجله موثرا كان واثرا او احرز به

به على ما لم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والملحق فعل اي حدث
لا الفعل الاصطلاحي مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فعل مذكور حقيقة
او حكما فلا يرد كون صورة الفعل محذوفا والحق ان القول هو فعل ما
لاجله معنوي عامله وفيه وفيه **قيد** على الحد نحو كرهت الفاء
ديب الذي ضربت لاجله وضربت والحق الذي ديب فانه قد فعل لاجله
فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية او قيد بكونه عاملا لضاع
قيد مذكور مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية وقعدت عن الحرب
جبنا نظير العلة المؤثرة ولو ذكر في موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة
لكان اصح خلافا للزجاج اي يخالف هذا القول لابي اسحاق
الزجاج خلافا فانه اي المفعول عنده اي عند الزجاج مصدر نوعي
لانه علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة مقامه في ضربت سوطا
فالمعنى ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب او قعدت قعود جبن وقيل لا ايجال
فهو جمع الايجاز وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب ليست
بجائزة ولا قول الزجاج بانه قول معنى تاديبا لا نوع بنوع لا يرجح في حقيقة

الاتوی الاصحة بتاویل الحال بالظرف وتاویل المصدر بالمفعول به من
حیث ان معنی جاءنی زید راکباً جاءنی زید وقت الرکوب ومعنی ضربت
ضرباً احدثت ضرباً من غیر انه تخرجا عن حقیقتهما وبالالة الزم
للفعل من العلة لاحتیاجه الیها ذاتا حیث لا یتصور الکتابة بدون
القلم ولا الضرب من غیر الة من سوط ونحوه ولا النجر من غیر قدوم
وکذا سایر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة لتحقق العبث
ولذا جعل القول لمستدعی الفعل لا مستلزمه فلا یلزم من افادة ما هو
الزم من العلة افادتها وشرط نصبه ای المفعول له تقدیر اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما یجوز حذفها ای تقدیر اللام ووضع
المظهر موضع المضمر وعبر عن النقدیر بالحذف للتنبیه علی جریانه
الاصطلاح باطلاق کلا اللفظین اذا کان المفعول فعلا
احترز عنها نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل احترز عما اذا کان
فعلا لغیره نحو جئتك لمجیئك ایای المعلل ای الحذر وفاعل عامل
ومقارنا له ای للفعل المذکور فی الوجود ای الحذر مانها واحترز به
عما اذا لم یکن مقارنا له فی الوجود نحو اکرمتك الیوم لوعدی بذلك امس

امس وانما اشترط هذه الشرایط لانه بهذه الشرایط یشبه المصدر
فیتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل
شیء منها ولان اکثر علل الافعال کذلك فهو جدیر بان یکون ظاهراً
فی العلیة موافقاً لما هو الغالب فیستغنی عن اظهار اللام بخلاف ما
اذا اختل شیء منها کذا ذکره المص وشرط بعضهم التنکیر لمشابهته
الحال والتمییز وقوله واغفر عوراء الکریم ادخاره واعرض عن
شتم اللئیم تکرما حجة علیه **المفعول معه** مبتداء محذوف
الخبر ای منه المفعول معه بقرینة ما سبق او خبر محذوف المبتداء
ای هذا باب المفعول معه او مبتدا خبره مذکور وهو فصل
هو مفعول ما لم یسم فاعله هو المذکور بعد الواو التی بمعنی مع احترز
به عن سایر المفاعیل لمصاحبة معمول اضافة المصدر الی المفعول
فعل احترز به عن کل رجل وضیعته فیتناول نحو ضربت زیداً وعمراً
اذا کانت الواو بمعنی مع وهو معطوف علی المفعول به اتفاقاً لا
مفعول معه لکنه لم یقصد فیه هذه الحیثیة وانما لم یقل علی فعل
لیتناول نحو قولك حسبك والضحاك سیف مهند لفظا او معنی

اى سواء كان الفعل لفظيًا او معنويا نحو استوى الماء والخشبة

ومالك وزيدًا اى بلا تصنع فان الفاء للتفسير كان تامة او ناقصة

الفعل الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله لفظا اى ملفوظًا

او لفظيا تمييزا او خبرا او حال وجاز الواو للحال اى وقد جاز

العطف او عطف جملة على جملة العطف فالوجهان جايزان العطف

وكونه مفعولا معه اذ لا مانع عن واحد منهما والجملة جواب الشرط

مثل اى نظيره ثابت فى مثل جئت انا وزيدًا النصب على انه مفعول

معه والرفع على العطف نحو ان للحكم الثانى كيد الاّ اى وان لم يجز

العطف تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل

اى نظيره جئت وزيدًا فانه امتنع العطف لعدم تاكيد المتصل

بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان تامة اي

وجد الفعل معنى اى معنويا حال او تميز وجاز عطف على كان او

حال اى وقد جاز العطف بان لم يمنع عنه تعين العطف جزاء الشرط

وقيل اختير العطف حيث لا لحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة ومنع جواز

وجه اخر وهو العطف مثل مالزيد اى اى شيء حصل لزيد وعمرو وا لا

والاّ اى وان لم يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه مثل

مالك اى اى شيء حصل لك وزيدًا وماشانك اى اى شيء امرك

وعمرًا فانه امتنع فيهما العطف لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على

الضمير المجرور بلا اعادة الجار ولم يجز عطف عمرًا على الشان لانه خلاف

المعنى اذ المعنى ماشانك وشان عمرو وسؤال السائل عن شانهما

لا عن شان احدهما ونفس الاخر لان المعنى ما تصنع ودليل عن كون

المثال من باب العامل المعنوى

الحال

لما فرغ من المفاعيل

شرع فى الملحقات ما يبين احتراز عما لم يبين هيئة احتراز عن التمييز

فانه يبين الذات الفاعل اى حال صدور الفعل عنه ولا يرد

الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا او ما نوعه الخلو دون ما نوعه

الجمع المفعول به اى حال وقوع الفعل عليه فلا يرد ضرب زيد الزا

لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا وقد يقع الحال عنهما نحو رايت

زيدا راكبين ولقيته مصعدًا منحدرًا على الجمع والتفريق فلو قلت زيد

فى الدار اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى زيد والحال يقع

عن المفعول به ولو حكما نحو ملة ابراهيم حنيفا وان يا كل لحم اخيه

اعلم ان الحال على ستة اقسام
حال منتقلة وحال موكدة
وحال موطئة وحال مترادفة
وحال متداخلة وحال مقدرة
مثال الحال المنتقلة نحو جاءنى زيد
راكبا ومثال الحال الموكدة نحو
زيد ابوك عطوفا ومثال الحال
الموطئة نحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا
قرانا عربيا ومثال الحال المترادفة
والمتداخلة نحو زيد راشدا ضاحكا
فان ضاحكا لو كان حالا عن زيد
كان مترادفة وان كان حالا
عن ضمير راشدا كان حالا متداخلة
ومثال الحال المقدرة مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا الصيد
به

مبينا اذ المضاف اليه في مثله له حكم المضاف وانما يقع الحال عن المفعول
مع كونه في معنى الفاعل او المفعول به لمصاحبته اياه في صدور الفعل
او وقوعه لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما مثال الفاعل والمفعول
اللفظيين ومنهم من يقول الطريق في مثله ان يجعل لاقرب او يعم
لانه لا لبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وزيد في الدار
قائما مثال الفاعل المعنوي وفيه ان قائما حال من ضمير في الدار
وهو فاعل لفظي وفيه وهذا زيد قائما مثال المفعول المعنوي
اذ المعنى اشير الى زيد قائما وعاملها اي الحال الفعل لانه الاصل
في العمل نحو ضربت زيدا او شبهه اي الفعل كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب
راكبا او معناه اي الفعل نحو هذا زيد قائما وهو مثل اسماء الاشارة
وحروف النداء والتمني والترجي والتشبيه ونحوه مما فيه معنى الفعل
نحو يا زيد قائما وليتك عندنا قائما ولعله في الدار قائما وكانه اسد
صائلا وشرطها اي الحال عند البصريين ان تكون نكرة اي كونها
نكرة لئلا تلتبس بالصفة في النصب ولان النكرة اصل والوصف
يحصل بها فالتعريف زائد على الوصف ولانها لا تحتاج بحسب معناها الى التعريف

قائما

لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول
والنكرة كافية فيه وصاحبها مبتدأ وخبره قوله معرفة لانه محكوم عليه
في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدأ ولانه اذا كان نكرة كان
بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال غالبا
يتعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة لا تنكير الحال لانه واجب غالبا
اي يتعرف صاحبها غالبا اي في غالب الاستعمال او زمانا غالبا
وارسلها العراك جواب عن سؤال حيث وقع المعرفة وهو العراك
موضع حالين وجوابه تاويلها بالنكرة وتمامه وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال اي اوردها معتركة في
ازدحمة مرة واحدة ولم يخف ان لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة فقوله
العراك اي معتركة او يقول العراك ولم يذدها من الذود وقوله
لم يشفق من الاشفاق وهو الخوف وقوله نغص الدخال عبارة
عن قلة تمام الشرب والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ما عساه لم يكن
يشرب ووردت به وحده اي منفردا او منفردا او فردا او جاؤني قضهم

اي الفاعل او المفعول

في العطش

بقضيضهم اي اكبرهم باصغرهم اي كبيرهم مع صغيرهم مجتمعين ومررت بهم الجماء
الغفير اي ساترين وجه الارض لكثرتهم متاوول بالنكرة كما ذكره
فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اي
تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها وفيه ولئلا يلتبس
بالصفة في النصب فان قيل فليجز الوجهان لكونه ذا حال ومبتدأ لا
منه عند التقديم ولكونه وتمييزا في طاب زيد فارسا قيل الحال
عن النكرة خلاف الاصل فلا يسوغ الذهاب اليه مع صلاح الوصفية
فيلزم اللبس المقصود بعزه بخلاف الوجهين في صورة التقديم لان
كلاهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبتدأ لا منه
فلكونه في حكم التنجيز والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس في بخلاف
الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على الاصل
ولا يتقدم الحال نكرة على العامل المعنوي لضعفه الا اذا كان ذا
ذا الحديثين نحو قائما كوه قاعد بخلاف الظرف فانه يتقدم على
العامل المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرته دوره في
الكلام نحو اكل يوم لك ثوب وقوله بخلاف خبر مبتدأ محذوف اي هو

اي هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة او هو حال عن فاعل
لا يتقدم وفيه وفيه ولا يتقدم عطف على قوله على العامل المعنوي يا
ولا ذات الحال لذا اكده النفي نحو قوله تعالى ولا الضالين على صاحبها
المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند لانه ان تقدمه فان وقع بعد
الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع حيث
لا يجوز وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاء في زيد لان الفاعل
من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس
بالمبتدأ في الاصح يتعلق بقوله لا يتقدم على المجرور خلافا لابن
كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة وكل ما دل
على هيئة مشتقا ولا صح ان يقع حالا اي صح وقوعه حالا مثل هذا مبتدأ
بسرا اطيب خبره منه اي من نفسه رطبا فبسرا ورطبا وقعا حالين
لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين
والعامل فيهما اطيب وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه اذا تعلق بذي الحديثين حالان يلزم ان يلي كل منها بمتعلقه والتقدم

تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا الرطبة تعلقت بالمفضل عليه
فيجب ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة ويلزم
تقييد الاشارة بحال البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشيء
على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لان الثانية لم يتعلق
باسم التفضيل وتقديره اذ كان البسر الا يغني عن احد ذي هذين
الوجهين فلا حاجة الى التقدير ويكون الحال جملة خبرية لان بيان
الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وقيد بالخبرية لان الانشائية
لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله
خبرية احتراز عن الانشائية لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة
فالجملة الاسمية اذا وقعت حالا ملتبسة بالواو نحو جاءني زيد وابوه
قائم والضمير او بالواو وصح نحو جئتك والشمس طالعة واما جاءنا
الا الواو لان الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال
وعدم التقوي بالضمير وصح نحو كلمته فاه الى في وقوله فلو لا جناح
الليل ما آب عامر الى جعفر سربالها لم يرق على ضعيف متعلق بقوله
او بالضمير واما ضعف بالضمير وحده لان الرابط التام لا بد على ارتباط خاص

بالحالية مع كونه مفتوح ما يأباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو
وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية والمضارع
المثبت نحو جاءني زيد يضرب بالضمير وحده حال اي منفردا لانه كالمفرد
واما نحو قمت واصك وجهه فبتقدير وانا اصك وما سواهما اي ما سوى
الاسمية والمضارع المثبت بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف وقيل ترك
الرابطتين ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا من قد لان الماضي الواقع حالا
ماض في زمان الحال العامل وقد يمنع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالزمت
قد المقربة اي الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي
حالا الا ان يكون الماضي قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب
لفظا او تقديرا فلا يقال مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا
وقال فلان اليوم كذا وقد قال رسول الله عم كذا لعدم القرب وعدم
صحة استعمال قد اللهم الا بتأويل ظاهرة اي حال كونها ظاهرة نحو
جاءني زيد وقد ركب او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم ويجوز حذف العامل اي عامل الحال باضافة المصدر
الى المفعول كقولك للمسافر اي لمن يريد السفر راشدا مهديا بقرينة

الحال ج

بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة فلا يقع
نحو قائما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم
قائما بالقسط وقوله تعالى ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم
الاسمية وانما يسمى حالا دائمة او مؤكدة لانه لم يوجد فيها وجوب
حذف العامل على اختلاف التقدير مثل زيد مبتداء ابوك
خبره عطوفا حال اي احقه اي اثبته قال صاحب المفتاح
اصح التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط
وجوب حذف العامل المؤكدة ان يكون الحال مفردة مؤكدة
لمضمون اي المفهوم جملة اسمية عقد من اسمين لا عمل لها الا الم

التمييز

التمييز مبتداء محذوف الخبر اي من المنصوبات
التميز او من الملحقات بالمفعول التمييز او خبر محذوف المبتداء
اي هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر
مبتداء محذوف اي هو ما يرفع صلة او صفة الابهام مفعول
يرفع المستقر الثابت في الوضع احتراز عن نحو رايت عينا
جارية فان قولك جارية يرفع الابهام عن قولك عينا لكنه غير مستقر ذو صفة

بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع او
اختلافه ويتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات احتراز عن الحال فانها
يرفع الابهام عن الهيئة لا عن الذات مذكورة صفة ذات نحو رطل
زيتا او مقدرة ناشئة عن نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او شبهها
او اضافة كما سنذكر ويدخل في حد التمييز صفة المبهم نحو رايت
هذا الرجل وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب المبهم والمجرور
في خاتم فضة وغير ذلك وان اجيب بان كلا من ذلك لم يذكر لهذه
الحيثية فلا نم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة
وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تمييز والا كان مجرورا
وسائر ما ذكر توابع والمقسوم غير التوابع لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك
لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اي ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة عن مفرد اي يرفعه عن مفرد والمراد
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار ما يعرف به قدر الشيء وهو
العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس غالبا اي رفعا غالبا
او زمانا غالبا اما في العدد من باب ظرفية الجزء للكل وهو صفة قوله

مفرداً اي مفرد كائن اما في عدد نحو عندي عشرون درهماً مثل بعشرين
درهماً دون احد عشر درهماً ليكون مثالاً للامرين الوهم العام ه
بنون يشبه نون الجمع فدرهماً تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة هي مفرد مقدار وهو العدد وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه
واما عطف على اما في العدد في غيره اي غير العدد نحو عندي رطل زيتاً
مثال الكيل والتام بالتنوين والمراد ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة
وهو مبهم وقوله زيتاً يرفع ابهامه وعندي منوان سمناً مثال وهو
مرادف المن والمراد ما يوزن بالمنوان وقوله سمناً يرفع ابهامه ه
وهذا مثال الموزون والتام بنون التثنية وعلى التمرة خبر واجب
التقديم لانه معاد لضمير في المبتدأ مثلها اي مثل التمرة زبداً تمييز
وهذا مثال المقياس والتام بالاضافة وقفيزان براً [illegible] والتمييز
ان كان جنساً نحو عندي رطل زيتاً لان الجنس يقع بمجرده [illegible]
على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى اي يفرد
الا ان كان جنساً في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع فيقال رطل زيتين

وزيتاً في تثنية بقصد النوعين ونحو بقصد الانواع وفي استثناء قصد الانواع
دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما جاز طاب
زيد جلسات والمراد بالانواع ما فوق الواحد في الجمع وينبغي جوازاً وانما
اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع في التثنية اولى والمراد به الجمع اللغوي
فيتناول التثنية ايضاً في غيره اي في غير الجنس نحو عندي رجل ه
ثوباً او ثوبين او اثواباً ثم ان كان التمييز ملتبساً بتنوين او نون
التثنية جازت الاضافة البيانية لحصول الغرض للذات وهو البيان
مع الخفة بترك التنوين والنون واما التزمت الاضافة في كلمة ه
رجال ومائة رجل واخوانها طلب للتخفيف بترك التنوين لكثرة
استعمال العدد والا اي وان لم يكن بتنوين او نون التثنية فلا يجوز
الاضافة الا بقلة نحو عشرون درهماً وسكوت فلا يجيء انه نحو سبعين
عمراً وسبعين رجلاً يجوز فيه سبعو عمرو وسبعو رجل بالاضافة فلا يستقيم
الشرطية ولا يجيء نحو حسنوا وجهاً لانه تمييز النسبة لا تمييز المفرد وانما
لا يجوز الاضافة لئلا يلزم بقاء نون يشبه نون الجمع او حذف نون وضعت
مع الكلمة في نحو عشرين درهماً واضافة المضاف في نحو ثلاث عشر او غيره

مقدار اي مما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس عطف على قوله
عن مفرد مقدار غالبا نحو خاتم حديد فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تم فاقتضى تمييزا او الخفض اي خفض التمييز عن غير المقدار اكثر
استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصور عن طلب التمييز لان الاصل
في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة اي يرفعه عن ذات نشأت
عن نسبة وهي المنسوب اليها في الاصل حاصلة في جملة او ما ضاهاها اي
ما شابهها عطف على قوله جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض مملو
ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم تفضيل نحو زيد افضل ابا ونحو طاب زيد
نفسا مثال الجملة اي طابت نفس زيد وزيد طيب ابا مثال لما ضاها
ها الجملة وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة يشير الى كثرة اصناف
التمييز حيث يكون اسما للمنتصب عنه او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور
الاضافية او غيرها فالاب يحمل له والابوة يحمل لمتعلقه وهو عين اضافي
والابوة والدار والعلم متعلق يعني الابوة عرض اضافي والدار عين غير

عين اضافي والعلم عرض غير اضافي وخص مثال الفرع بذلك ليستدل
به على ذلك في الاصل او في اضافة عطف على قوله في جملة مثل يعجبني
طيبه فاعل يعجبني ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا مثال
التمييز صفة والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير
اي لله خيره فارسا واورد هذا المثال صاحب المفصل مثالا للتمييز
المفرد والمصنف مثالا للتمييز النسبة على اختلاف الوجهين في الضمير
وان كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التمييز للمفرد كما ذهب
اليه صاحب المفصل وان كان معينا معلوما كان التمييز للنسبة
كما ذهب اليه المصنف ثم ان كان التمييز اسما غير صفة يصح جعله اسما
اي ذلك الاسم كائنا لما انتصب عنه اي اسما لما انتصب التمييز عنه على حمله
وعبارة عنه نحو زيد في طاب زيد ابا فانتصب عنه هو ما نسب اليه
عامله وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه
لكن لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه يسمى
منتصبا عنه مجازا جاز ان يكون التمييز اسما له وعبارة عنه وان اسما
لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا

خوش است زید ازان روكه او پدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه
ويترجم بقولنا خوش است زيد ازان روكه اورا پدر است **ويرد**
عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع وتقدير
المعطوف في الشرط اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه
وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء **وفيه وفيه**
وقيل معناه ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه
افرادا وغير تمييز جاز كونه لكل منهما تركيبا او تمييزا بالحمل على حذف
المعطوف في الشرط واختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية
فلا يرد طاب زيد نفسا **وفيه** انه على هذا يندرج في الشرط
الثانية وليس كذلك اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي
البعض اي بعض كان وثانيا تقديرا انتفاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه
لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه والحق ان نحو طاب زيد نفسا كونه
ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه
نفس من النفوس او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به
فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه

لمتعلقه وكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه
وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل الشارح
لتصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل من ذلك عن اشتباه والا اي وان
لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه اي فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب
فيطابق التمييز فيهما اي في الصورتين ما قصد من الافراد والتثنية
والجمع اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالمثنى وان كان المقصود الجمع
يؤتى بالجمع الا ان يكون التمييز جنسا اي فيطابق في جميع الاوقات
الا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد لما في نحو طاب زيد علما
الا ان يقصد الانواع اي الا وقت قصد الانواع فيقال طاب زيد
علمين او علوما والاستثناء ان مستغن عنهما لانه ان قصد الجنس
فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز
على كل تقدير مطابق لما قصد وان كان التمييز صفة اي اسم فاعل واسم
مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل كانت تلك الصفة كاينة وصفة
مشبهة او افعل التفضيل كانت تلك الصفة كاينة وصفة له اي لما انتصب
لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل

طاب زيد ولذا كان الوالاهو زيد ولا يجلي ان يكون والن بخلاف
الكلم نحو ابا وطبعه اى مطابقا للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملاً لضميره واحتملت تلك الصفة
الحال لاستقامة المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارساً اى من حيث
انه فارس او حال كونه ولا يتقدم التميز على عامله اما اذا كان عاملاً
معنوياً غير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولاً للفعل فلكونه من حيث
المعنى فاعلاً للفعل نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او لمطاوعه نحو فجرنا
الارض عيوناً اى تفجرت عيونها او لا يتقدم لامتناع البيان قبل الاجمال
وفيه وفيه والاصح اى واصح المذهب انه لا يتقدم التميز على عامله
الفعل ايضا مع قوته في العمل خلافاً للمازني والمبرد والفراء تمسكاً بقوله
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب حيث تقدم
نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروي وتطيب الباء وصيغة كان حبيب
فلا تمسك وان كان المروي فيه الباء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه
ويكون التانيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كان نفس الحبيب تطيب وان
تحمل على اضمار الشان في كان وحذف الخبر وتقدير بالمذكور وعلى هذا التقدير صيغة تطيب

الى سلمى اى ما كان الشان تطيب سلمى نفساً اى تطيب سلمى **المستثنى**
اى من الملحقات المستثنى وانما لم يعرفه لكونه كالمشترك اصطلاحاً والمشترك
لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه متصل ومنقطع ويسمى منفصلاً
ايضا فان قيل هذا تقسيم الكل الى الجزء وذلك خطاء ولا تقسيم الكلي
الى الجزئيات لانه لا يكون متواطئاً لا مشتركاً كما قيل يمكن ان يكون من
الاخير بارادة ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن
ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال وفيه
فالمتصل الفاء للتفسير المخرج احتراز عن غير المخرج عن شيء وهو خبر
المتصل من متعدد داخل افراده فانه خرج تركيباً فلا نناقض وهذا القيد
مستدرك اذ الاخراج لا يكون الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل
لفظاً نحو جاءني القوم الا زيداً او تقديراً نحو ما جاءني الا زيد وقرأت
اليوم كذا الا يوم كذا بالاغير الصفة واخواتها احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ
استثنى ونحوه نحو جاءني القوم مستثنى عنهم زيداً او استثنى عنهم زيداً والمنقطع
المذكور خبر المنقطع بعدها اى بعد الا غير الصفة غير مخرج وهو اى المستثنى
بدون تعيين احد المعنيين وفيه وفيه فالضمير عائد الى المستثنى بارادة

اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام
من المحسنات صفة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان
حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز
فلا استخدام منصوب اذا كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة وقوله
غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة ثم
غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كذا في الشرح
فهو قيد واقعي لا احترازي في كلام موجب اي ما ليس فيه نفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا والمراد موجب تام لئلا يرد
قرأت الا يوم كذا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه
ليس ح واجب النصب بل المختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل
على ما يجي او مقدما في كلام موجب او غيره عطف على قوله بعد الا على
المستثنى منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير للام الموصول
نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا عطف على قوله مقدما نحو
ما جاءني الا حمارا احد في الاكثر ظرف منصوب المستتر على قوله او كان منقطعا
او خبر مبتدا محذوف وانما يجب النصب في هذه المواضع لاستحقاقه النصب المشبهة بالمفعول

في كونه ولشبهه الخاص بالمفعول مع المتعلق بواسطة الحرف مع امتناع
البدل في المواضع الثلثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تكرير
العامل للزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف
غير الموجب لامكان تكرار اصل العوامل مع ترك النفي العارض وفيه ان
لا يوجب بعد الاثبات النفي لا في قوله قرأت الا يوم كذا بتقدير ما قرأت
يوم كذا ولزوم كون المستثنى منه في حكم النتيجة فيكون في حكم التفريغ
وهو ممتنع في الايجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما
يصح فيه التفريغ في الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس
كذلك واما في الثاني فلامتناع التقديم في البدل واما في الثالث فلعدم
الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن بدل الغلط قيل هو
غير واقع في كلام الفصحاء وفيه ان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن
الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال امتنع الابدال في الايجاب
للزوم الايجاب في المستثنى بعد خلا بتكرير العامل الموجب وفي المنفي للزوم
الغلط في العامل والمعمول جميعا او كان المستثنى نحو جاءني القوم خلا زيدا
وعدا نحو جاءني القوم عدا زيدا في الاكثر لكونهما فعلين ناصبين عند بعض وخلا

بعد الايصال كحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به وقد اجيز الجر بهما
قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا
وما عدا نحو جاءني اخوتك ما خلا زيدا وما عدا زيدا وانما لزم النصب
بهما لتعين النصب فعليتهما بالمصدرية وروى ابن البناء
عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة لا مصدرية وروى ذلك عن
الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتبره حتى لم يقل
في الاكثر وهما في محل النصب على الظرفية نحو جاءني القوم ما خلا زيدا
وما عدا بكرا اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم وليس نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون نحو
سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال
الناقصة الناصبة للخبر وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
ولزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى بعض مضاف
الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كما علم عدا وخلا واعلم ان
كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحا لا عقلا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب
على الاستثناء ... الآية نحو لا الا الله ... وهما معا

وهو الابدال من اللفظ ويختار البدل اي في مستثنى متصل مؤخر ليخرج
المنقطع والمقدم على المستثنى منه وانما يختار البدل لانه يكون تابعا بغيره
فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا فيما بعد الا احترازا عما اذا وقع
في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا وليس ولا يكون
وغير وسوى ونحو ذلك وقوله فيما بعد بدل من قوله فيه واما في النسخ
التي لم يقع فيها فيه ظرف تنازع فيه عاملان فاعمل الثاني وحذف الظرف
من الاول فيكون معمولا ليختار ويكون معمول يجوز محذوفا في كلام غير موجب
فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه فانه يعرب
على حسب العوامل مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ووجوب المستثنى البتة بخلاف ما مررت الا باحد الا بزيد
على تكرير العامل في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم فانه
وان اعرابه بعامله لكنه ليس فيه ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل
ويجوز اعرابه تبعية ولا يرد صورة البدل لان المراد بلا تبعية على حسب العوامل
اي على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه اولا فلا يرد ما مررت الا بزيد
وفيه والمقصود انه يرفع ان كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان ناصبا

نحو ما رأيت الا زيدا او نجرا ان كان جادا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير
نظر يعرف بالتامل ويسمى هذا النوع مفرغا لتفريغه عن ذكر المستثنى منه
اذا ظرف يعرب كان المستثنى منه غير مذكور وهو اي والحال ان المستثنى
المفرغ واقع في غير الموجب ليفيد يتعلق بمفهوم اي اشترط ذلك ليفيد
لانه لو كان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة فان قولك جاءني الا زيد
بتقدير جاءني كل احد الا زيد لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص
فان قيل فليجز عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب
من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فلان قيل لانه خرج
عدم الجواز وفيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاءني الا زيد على وجه المبالغة
الخلو نحو قولهم واخت اهل الترك حتى انه تبنى ذلك المطف التي لم تخلق
وغير ذلك قيل لانه عدم الجواز على ذلك الاعتبار لاندراجه في صورة
الاستقامة فان قيل افادة اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على
العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك
من وظائف النحو الا يرى انه يجوز نحو رأيت نحاما من المسك ولعقت الغفاة
والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز نحو جاءني الا زيد

الا زيد كذلك فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه
في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما طلع الا بكر فالنفي والايجاب
سيان في ذلك فينبغي ان يراد الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب
قيل لعله اعتبر الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي
عكسه مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى بكون الحكم مما يصح ان يثبت
في العام كالقراءة فانه يصح ان يثبت في جميع وهو مستثنى من قبل فهم
من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب
في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى مثل قرأت في جميع الايام الا يوم
كذا من يوم السبت او يوم الجمعة او نحو ذلك ومن ثمة اي ومن اجل تقييد
الاعراب على حسب العوامل بعدم الايجاب واستقامة المعنى لم يجز على تقدير الايجاب
تركيب ما زال زيد الا عالما لانه استثناء عن الموجب لان زال معناه
النفي ونفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على
صفة العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اي حمل البدل
على لفظ المستثنى منه او محلا او نحو لا علمه فعلى الموضع اي فيحمل على الموضع
او فهو يحمل على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من

من زائدة احد الا زيد بدل محمول على موضع من احد ولا احد فيها اي ه
في الدار الا زيد بدل محمول على محل اسم لا وما زيد شيئا الا شيء حقيره
لا يعبأ به اذ التنكير للتحقير فشيء بدل محمول على موضع شيئا وهذا انما ثبت
لان كلمة من لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل
فلو ابدل من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات وما ولا لا يقدران
لا تقتضيان عاملين من تمييز او حال او مفعول فيه بتقدير الجمل بعدها
الى بعد الا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي اي لاجل النفي لانه مداره
عملهما على ليس وانه وهو علة عملها عليها او جزء العلة وعلى التقديرين
الاخير من انتفاء انتفاء العلة المنحصرة وقد انتقض النفي بالا لانها
بعد النفي توجب الاثبات واثبات العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به حيث يجوز ابداله من اللفظ لانها
اي ليس عملت للفعلية لكونها فعلا فلا اثر في انتقاض عمل ليس بنقض
معنى النفي اضافة المصدر الى المفعول فذكر الفاعل متروك او لا انتقاض
معنى النفي بالا لبقاء الا ويتعلق بمفهوم قوله لا اثر اي انتفى اثر نقض
معنى النفي للاجل القاعدة اي الاولوية عمل ليس لاجل وهو الفعلية فالعامل

فالعامل صفة جارية على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها ومن ثمة اي ومن
اجل ان ليس تعمل للفعلية ولانه لا اثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها
ومن ثمة للاشارة الى المكان الاعتباري جاز تركيب ليس زيد الا قائما
بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا بالا وامتنع ما زيد الا قائما
حيث لا يجوز الاعمال لانتقاض عملها بانتقاض النفي الموجب للمشابهة بليس
وخفض المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالاضافة وبعد حاشا لكونه
حرف الجر في الاكثر اي في قول اكثر النحويين وقد جاء بعدها النصب كما في
الدعاء المنقول اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان
وابا الاصبغ فيه اي في الاستثناء فانه فعل لم يكن مبنيا لكونه
بمعنى الحرف بل للاضافة الى ما هو للبناء كما في المستثنى اي الذي
استثني بالا لاحتياج اليه والاستثناء بما بعده لانه لما كان بمعنى الا
كان ما بعده مستثنى فيستحق باعراب المستثنى وله اعراب اخر لاجل الاضافة ه
وغيرها وجه اعرابه فيما يجري ان يؤثر ما بعد غير على قرينة الحاجة كما فصل
عن حاجة على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب
والمنقطع والمقدم وجوازه مع اختياره البدل في غير الموجب التام ه

والاخرا على حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وتاني القوم
غير حمار وما جاءني غير زيد وما جاءني القوم غير حمار وما جاءني غير زيد
احد بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
وما جاءني غير زيد على التوزيع وغير اى لفظ غير صفة جر غير حملت
صفة اوستثناء نفة او الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار
حمل الصفة عليه على كلمة الا حال كونها واقعة في الاستثناء او حيث
انها واقعة في الاستثناء او مع ظرف لمضمون الكلام اى حملت على
الا في ركنه في الاستثناء والاستثناء محل الشركة فكان ظرفا محكما حملت
الا صفة مصدر محذوف اى حملت حملا مثل حمل الا عليها اى على غير
في الصفة حال او تمييز او ظرف اى شاركتها في الصفة اذا كانت الا
ظرف حملت تابعة لجمع اى واقعة بعد جمع منكور احترز عن المعرف حيث
يراد به العهد والاستغراق فيعلم التناول جزما او عدم التناول جزما غير محصور
اى غير متحقق دخوله وعدم دخوله واحترز به عن العدد كقوله على عشرة
الا واحد واعلم انه قد يتعذر في المحصور ايضا نحو ما جاءني ثلثة رجال الا زيد
فانها تابع لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخوله فيها وقد

وقد لا يتعذر في منكور غير محصور نحو جاءني رجال الا حمار الصحة الاستثناء
المنقطع فنفي الضابطة نظرا طردا وعكسا لتعذر الاستثناء لان المتصل
يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول
جماعة غير معينة لا يحكم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه
كلا النوعين من الاستثناء وفيه انه يكون فيه الاستثناء المنقطع
اذا كان خلاف الجنس نحو جاءني رجال الا حمار فالاولى ان يدار
الحكم على تعذر الاستثناء الا على كونه جمعا منكورا غير محصور نحو لو كان
فيهما الهة اى في السماء والارض الهة الا الله وان قدرتم والالهة
جمع اله الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا وخرجتا عن هذا
الانتظام وضعف حمل الا على الصفة في غيره اى في غير الجمع المنكور
المذكور نحو وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وفي
البيت ضعفان اخران توصيف المضاف في كل اخ والفصل بين الموصوف
واعراب سوى وسواء النصب جر اعراب على الظرف اى بناء على الظرفية على
الاصح فكان مبتدا محذوف الخبر اى من المختار كان في اعراب غير الا وكونهما
في قسم الفضل ونقضا ومبتداء الكسر غير تابع من بعد ذكر الوجه عن ذكر فائدة

على الحد تواضع الخبر والمراد المسند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب في كان زيد
يضرب ابوه فانه مسند بعد دخولها وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة
واحترز به عن كل ما هو مسند اليه بعد دخولها اى دخول كان واخواتها
اخواتها واحترز به عن خبر المبتداء والمفعول الثاني من باب علمت
ونحو ذلك نحو كان زيد قائما وامره اى شانه كامر خبر المبتداء في
في اقسامه واحكامه وشرائطه ويتقدم خبر كان واخواتها على اسمها
حال كونها معرفة نحو كان المنطلق زيدا لافتراقهما بالقرينة وهي
النصب ظاهرة الاثر بخلاف نحو كان موسى عيسى للزوم اللبس وقد يحذف
بقرينة عامله اى عامل خبر كان في مثل الناس مبتداء مجزيون خبره
باعمالهم ان كان عملهم خيرا فخير اى فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا
فشر اى فجزاؤهم شر ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة اربعة اوجه
نصبهما بتقدير كان مع الاسم في الموضعين اى ان كان عملهم خيرا فيكون
خيرا ورفعهما بتقدير مع الخبر في الاول وتقدير المبتداء في الثاني اى ان كان
في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اى ان كان عملهم
خيرا فجزاؤهم خير وان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف اى حذف كان

اى حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا
انطلقت اى انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض عنها ما وادغمت
النون في الميم فيوجب الحذف وانفصل الضمير وبقى الخبر على النصب
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت اسم ان مبتداء محذوف الخبر اى من المشبهات اسم ان واخواتها
اخواتها وامثالها على الاستعارة المصرح بها هو فصل او مبتدا المسند اليه
اى الذى اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان زيدا ابوه قائم واحترز به
عما ليس مسندا اليه وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول
في وقوعه بعد ما يقتضيه ورائه المرفوع لانه كونه فضلة بعد ضمير المسند اليه
دخولها اى ان واخواتها واحترز به عما ليس مسندا اليه بغير
دخول ان واخواتها والمراد غير التوابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يرد
نحو اخاك في ان زيدا اخاك في الدار مثل ان زيدا قائم المنصوب
بلا مبتداء محذوف الخبر لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات
التي بكلمة لا التي لنفي الجنس اى لنفي الحكم عن الجنس هو المسند اليه اى الذي
اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم ولا يرد نحو لا غلام رجل

بعد قايم ولا يجوز نحو لا غلام رجل عاقلا ما حسنا عندك لان المراد غيره
التابع واحترز به عما اذا لم يكن مسند اليه بعد دخولها ظرف المسند
اليه احترازا عن المبتداء وسايرا صناف المسند اليه من غير دخول
لا النافية للجنس عليها حال عن الضمير في اليه او في دخولها وعلى
ما تجب ابرازه وان كان جاريا على غير من هي له لعدم اللبس نحو هند زيد
ضاربته بخلاف الصفة نحو هند زيد ضاربة هي نكرة احترازا عن
المعرفة والموصوف لوجوب الرفع والتكرار مضافا احترازا عن النكرة
المفردة فانها مبنية او مشبها به في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
مثل لا غلام رجل نظير المضاف ظريف فيها قد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه بالمضاف فان كان اسم لا والمطلق
مذكورا بدلالة المقيد وليس الضمير عايدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم
الحمل مفردا نحو فالكم و الجملة واذا الشرط ما بعد لتضمين دقيق على
ما بعدت لحقة والموافقة حال الاول على ما بعدت من الفتحة او الياء
او الالف وبعدت مسند الى الضمير الى على ما نحت هو به او اليه ورد به على تقدير
ما يقع النصب والاول الصورة الا كان من في بخلاف فونه ذا ومقصوداً لا تبنية

اي بين الكلم والظرف مفعول مالم يسم فاعله وبين اسم لا وجب الرفع على
الابتداء والتكرير لمطابقة السؤال ونحو قضية ولا ابا حسن لها اي
لهذه القضية جواب سؤال وهو ان يقال ابو الحسن معرفة لكونه علما
ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متأول والمراد بابي الحسن علي ابن ابي طالب
رضي وهو كنية متأول النكرة بصفة اشتهار العلم بها او بتقدير المثل
اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها او لا حكم لها وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله اي فيما تكرر فيه لا والمعنى لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة
الا بتوفيق الله او لا رجوع عن المعاصي ولا طاقة لنا على مشقة الدنيا
من التي يوم لنا في اداء الزكوة والصدقة والصوم والصلوة
الا بالله خمسة اوجه الاول فتحهما اي فتح الاسمين على ان لا لنفي
الجنس والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني حملا على
لفظه وقولا بان لا فيه زائدة لتاكيد النفي والثالث فتح الاول بلا النافية
للجنس ورفعه اي رفع الثاني حملا على محله وقولا بان لا فيه زائدة والرابع
رفعهما على عدم البناء والحمل على الابتداء المطابقة السؤال والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى ليس ضعيف وفتح الثاني

مطلب في بيان لا حول ولا قوة

على ان لا نافية واما السادس وهو رفع الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح
على ان لا نافية للجنس فنقول هم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر
اختلاف الوجوه لازدادت الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة
على لا النافية للجنس لم يتغير العمل اى لم يتغير اثره فى المتبوع وفى التابع
ما اذا دخلت الجار نحو اذ بغى بلا جرم ووجدته بلا مال ونحو الا رجلا
جزاه الله خيرا بتقدير الا ترونى او على الصورة واراد العمل
اللغوى والا فليس فى لا رجل عمل اصطلاحى لمكان البناء او العمل
حقيقيا كما فى لا غلام رجل او شبيهها كما فى لا رجل ومعناها اى الهمزة الحكم
على لا الاستفهام نحو الا ماء فاشربه والعرض نحو الا نزول بنا فتحدث
وفيه ان لا فى العرض تختص بالفعل كذا ذكره الاندلسى وفيه المحقق
لعله خالفه فى ذلك والتمنى نحو الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر
بن حجاج وكونها كما كانت للانكار والتقرير وغيرهما من مولدات الكلام واختار
قول المازنى والمبرد كما اختار الجزولى وخالفهما فى ذلك سيبويه وجعل التمنى
بغير حكم التابع حتى منع حمله على المحل لحمل الكلام معقول المعنى ونعت اسم
المبنى اول نعت اسم لا اذا كان مفردا نحو لا غلام رجل ظريفا عندي

عندي فانه لا يبنى لعدم بناء موصوفه الاول صفة النعت احتراز عن
النعت الثانى فصاعدا نحو لا رجل ظريف شريفا فى الدار مفردا حال من ضمير
مبنى احتراز عن المضاف والمضارع لوجوب اعرابهما يليه بلا فصل
تابعين يليه احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريفه قوله يليه يغنى عن قيد
الاول مبنى حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفى اليه وقوله مبنى وموجب تبرئة معرب رفعا حملا على المحل ونصبا حملا على اللفظ
من حيث ان فتحته تشبه الاعراب فى الوضوح فالمراد الحركة المنادى فيهما
مصدران نوعيان لقوله يعرب او منصوبان على نزع الخافض اى معربان
بنصب ورفع نحو لا رجل ظريفا والا اى وان لم يكن كذلك بان كان غير اول
او مضافا او مشبها به مفصولا فالاعراب واجب فنصب او مبتداء محذوف الخبر
والخبر جزاء الشرط نحو لا رجل ظريف كريم فى الدار ولا رجل راكب
فرس عندي ولا رجل خيرا منك فى البلد ولا رجل فى الدار كريم والعطف
على اللفظ لا على المحل اى حمل المعطوف المنكور على اسم لا المبنى على لفظه وعلى
محله جائز والعطف على اللفظ جائز اى نصبه نحو لا على المحل اى رفعه
جائز اذا كان المعطوف نكرة بخلاف لا غلام لك والعباس اذ رفعه اجرى

في المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المستقبل
كما زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على النفي يراد فيه
لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ولا بيع ولا خلة عند التوقيف الفصل وبدون ذلك
ايضا عند المبرد بخلاف سائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي
ان يكون حكمها حكم التوابع المذكورة كذا ذكره الاندلسي مثل لا اب
وابنا مثل ورواه حوابنا اذ هو بالمجاز رتدي وما ذرا بالرفع والنصب
ومثل لا اباله باثبات الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بحذف النون جائز
تشبيها مفعول له اي اجيز تشبيها او مفعول مطلق اي يشبه تشبيها
والجملة معللة له مفعول به للتشبيه واللام زائدة لتقوية عمل المصدر
بالمضاف صلة للتشبيه يتعلق به قوله لمشاركته وجه التشبيه له متعلق
بمشاركته وكذا في اصل معناه اي المضاف وهو التخصيص ومن ثمه
اي ومن اجل انه جاز للتشبيه بالمضاف لمشاركته في اصل معناه
وهو الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها لعدم معنى الاختصاص وليس
نحو لا اباله ولا غلامي له بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه
اذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال انه لا يعمل في المعرفة

اولانه يلزم المساواة بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع الا اذا كان
من كل وجه وذا ههنا ممنوع خلافا لسيبويه ووافقه صاحب المفصل
في ذلك قائلا بانه مضاف اليه واللام زائدة لتاكيد الاضافة
وقيل لتاكيد لام المقدرة ولا اداء حق لا صورة التنكير ولافياد
في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كان وجهك ووجه لك وراسك
وراس لك ولا يلزم الرفع والتكرير لشبه النكرة بصورة الفصل
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي ولا باس عليك خبر ماولا
مبتدا محذوف الخبر اي منه خبر ماولا وقوله هو المسند ابتداء كلام او
او مبتدا وجزء قوله المسند هو فصل المشتبهين صفة ماولا بليس
في النفي والدخول على الاسمية وتعلق بالمشبهتين هو المسند لاسم ماولا
فلا يرد نحو يضرب في ما زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولهما
مستدركا فالاولى اعتبار الحيثية حيث لم يقصد في اسناد يضرب
كونه بعد دخولهما والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعدها فلا يرد
يضرب نحو ما زيد رجلا يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد دخولهما
اي ماولا واضافة المصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسندا اليه

بغير دخولها الخبر المبتدا او نحوه وهى المقصاب خبرها ولا والتانيث باعتبار
الخبر لغة اهل الحجاز وعند بنى تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيلة
واحد واهل الحجاز اعتبروا الشبه بليس المخفف تقبيل واحد واذا زيد
ان مفعول ما لم يتم فاعله مع ما نحو ما ان زيد قائم او انتقض النفي بالا
الموجبة للاثبات بعد النفى ونحو ما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب
الحاجات الا معذبا محمول على ويشبه منجنونا او دوران منجنون نحو
الفعل او حذف المضاف او على جعل المعذب مصدرا ميميا وجعل التركيب
من باب ما زيد الا سيرا او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل
اى عملهما ولا وفيه ان احد الشروط متقيد بما فلا يترتب عليه حكم كليهما
اللهم الا ان يقال المراد عملهما ولا اذا حصل فيه شئ من ذلك اما في زيادة
ان وتقدم الخبر فللفصل وتغير الترتيب مع ضعفهما واما في الوقوع بعد الا
فلان عملهما باعتبار الشبه بليس وهو مبنى على النفى فينتفى بانتقائه
واذا عطف عليه اى على خبر ما ولا بموجب اى بحرف عطف موجب مثبت
ما بعده مقيدا اى النفى وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل
قائما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل ما زيد قائما ولا قاعد

في حكم ما فر من المعطوف فالرفع واجب لانتفاء النفى الموجب للتشبيه بليس والكلام
جزاء الشرط

المجرورات

مبتداء او خبر مبتدا محذوف اى هذا
ذكر المجرورات هو ما اشتمل على صلة الاشتمال علم المضاف اليه وهو الجر حقيقة
او حكما والمضاف اليه كل اسم حقيقة او حكما فنحو يوم ينفع الصادقين
ويوم ينفخ في الصور بناء وبل المصدر نسب اليه شئ هو اى الامر العام تناوله
الاسم والفعل مثل غلام زيد ومررت بزيد واما ما زيد داود كلام
الحاجبى يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شئ
ولم يقل اسم بواسطة احترازية اذا نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر
كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول به بلا واسطة حرف جر اى حرف
كان ما يلايم المحل ويشكل ذلك في نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل
من حيث ان الفاعل ليست من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها
الا ان يقال الحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فيه
مضمر فلو كان من الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يكون
تقدير من البيانية واعلم ان كلام النحويين دل على ان الاضافة
اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن كلام بعض المحققين يدل على خلافه

وهو من عطف الحال
اذ هو ادنى مما قال

يدل على ان الاضافة اللفظية بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا نحو
غلام زيد وخاتم من فضة وهما تمييزان اى بواسطة تلفظ حرف جر او
تقديره او ضربان لكان المحذوفة اى ملفوظا كان الحرف او مقدرا
او حالان وفيه ان وقوع المصدر حالا سماعى وفيه انه فيما دل عليه
الفعل قياس وفيه انه مذهب المبرد والبحث هنا لسيبويه وفيه انه
حال على قوله بحسب المضاف واذا حال اى ظاهرا اثره او مجرورا
بابعد وفيه انه يوجب الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور
بالجر لفظى فلا توقف ولا دور واحترز به عن نحو صمت يوم
الجمعة فان الحرف فيه غير وارد فالتقدير بشرط ان يكون خبر المبتدا
الثانى والجملة خبر المبتدا الاول المضاف حتما لا فعلا كالخلاف بتلفظ حرف
الجر نحو مررت بزيد مجردا عن تنوينه ولو مقدرا لحكم رجل وضاربك
وحواج بيت الله والمراد تجرد تنوينه او ما يقوم مقامه حقيقة
كغلام زيد وضارب زيد وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربو زيد
او حكما نحو الحسن الوجه حيث احذف ما اضيف اليه فاعل الذى
هو كجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف

اليه

اليه فكانه حذف منه المضاف لكان الجزئية ونحو الضارب الرجل
وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه
فكانه فى حكمه وفى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه والمقلوب
مقبول عند السكاكى مطلقا لا اجلها فلا يجوز الغلام زيد والضارب
زيد بسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة وهى الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ
دون المعنى والمعنوية ان يكون المضاف اى فعلامة المعنوية كون
المضاف كذا والمعنوية ذات كون المضاف كذا والا لا يستقيم الحمل
غير صفة احترز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه مضافة صفة ى
بعد صفة الى معمولها احترز عن خروج نحو مصارع مصر وكريم البلد
لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه غير صفة مضافة الى معمولها اما بان
يكون غير صفة كغلام زيدا ويكون صفة لكنها يكون مضافة الى غير
معمولها كما مر وهى اى الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما عدا ما
موصولة او موصوفة اى فى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف وظرفه

اى فى المضاف اليه مما جنس
المضاف وظرفه اى فى المضاف
اليه مما جنس المضاف
جنس المضاف

او في مضاف اليه الذي هو جنس المضاف واخص من المضاف من وجه
وظرفه وهو ما كان مباينا له نحو غلام زيد او اخص مطلقا ولم يكن ظرفا
له كعلم الفقه ونحو كل رجل فانه بمعنى اللام اى افراد هذا الجنس فانه نحو
كل واحد اشكال فالحاصل ان المضاف اليه ان كان جنس
المضاف كان بمعنى من كما سيأتي وذلك بان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه كخاتم من فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون
وكذلك العكس بخلاف اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما مباينة او كان
المضاف اعم مطلقا وح يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم
الاحد وعلم الفقه واما اذا المضاف اليه اخص مطلقا كاحد اليوم او مساويا ويا
كليث واسد كانت الاضافة ممتنعة او بمعنى من عطف على قوله بمعنى
اللام في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف اعم
مطلقا ونعني بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه كما مر وهذا معنى قول بعض المحققين ونعني بكونه اعم صحة
اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم ويوم الاحد وعلم
الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سيناء وسعيد كرز كلها بمعنى اللام وبعضها

بعضها لعدم صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره
او بمعنى في في ظرفه اى في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
وقتيل كربلا والاولى انه يجعل الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما في سائر
اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم له اختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له
اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة انها تشرع في التهيئ لاسباب الشتاء
عند طلوعه لا قبل كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في اعيانها في
وهي اى كونها بمعنى في قليل مثال غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم
فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في
واعلم ان الخصائص المعنوية في الاقسام الثلثة الستة ائي وتفيد
اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المعرفة نحو غلام
زيد المضاف اليه المعرفة الا في نحو مثل وغير لتوغلهما في الابهام الا ان
يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فح يتعرف لعدم الابهام
والا في نحو حسبك وشرعك وكيفك ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا في نحو واحد
امه ونسيج وحده وعبد بطنه [illegible] والتقليل نحو [illegible]

ضمير المضاف اليه يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلة كذلك
ولم يعتد به احد وانما تقييد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف
عن المضاف اليه لمقام الاتصال والامتزاج كسراية التأنيث في سقطت
بعض اناملي ولارادة العهد فاذا قلت غلام زيد يراد به وصفا
غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه
غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك ويجيء لغير معين على خلاف
وضع الاضافة وتخصيصا مع النكرة نحو غلام رجل لافادته تقليل
الشيوع لخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف عن حرف التعريف اي اخلاؤه
منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او علما فيأول بالنكرة
او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المحقق كقولهم ضيق فم
الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وانما يجب التجريد منه لان المعرفة
لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف فيه واز دياد المرتبة فتحقق الا
منافاة

في الاضافة الى المساوي فيحمل عليه صورة الاضافة الى الاعلى اطرادا للباب فاندفع
ما قيل من ان اضافة المعرفة قد تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه
فيصير ذا اللام مثلا اذا اضيف الى العلم وضمير في حكمه ولا يكون منافيه
ولان هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا وصعق والفرزدق
وابن رلان وابن كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف
واز دياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا
دون ذلك قلنا وانما لم يقل يجب التجريد من حرف التعريف ليتناول
العلم ونحوه وما اجازه الكوفيون جواب ما نقله الكوفيون من تركيب
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد كخمسة الدراهم والمائة الدينار في
ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال
فانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام نحو قوله لا ذال مذ عقدت يداه
ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار وغير ذلك واما ما جاء في الحديث
من قوله بالالف دينار فعلى البدلية دون الاضافة وتمسك الكوفيين
بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدق عليه غير صحيح لاستلزامه جواز خاتم

فخفية ايضا ولم يحل به احد واللفظية اى علامة الاضافة اللفظية بحذف
المضاف من المبتدا او اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف
مع الجر حتى يستقيم الحمل اى يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
كغلام زيد مضافة الى معمولها متعلق بمضافة احترازا عما اذا كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لكونها بتقدير
الانفصال فى اللفظ حقيقة او حكما والتخفيف بحذف التنوين للمقدر
نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف فى اللفظ حكما اذا المقدره
كالملفوظ فان قيل ما فائدة قوله فى اللفظ قيل فائدة الاشارة
[illegible] الى وجه التسمية او تحقيق التقابل صريحا ومن ثمه
اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولا تفيد تعريفا
فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم
افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص
قيل جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بنكارة الصفة

والموصوف حيث لم تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افادت
التعريف لامتنع لعدم المطابقة وامتنع عطف على جاز بزيد حسن الوجه
بنكارة الصفة مع عدم تعريف الموصوف ولو افادت الاضافة اللفظية
اللفظية تعريفا لجازت لحصول المطابقة وجاز تركيب الضاربا زيد
لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف
بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد وكذا الحسن وجه والحسن وجه
بالاضافة ونحو ذلك اذ التنوين حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة
تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك
على ضاربك لم يبق لاشتراط افادة التخفيف فائدة فى صورة ما
خلافا اى يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز قولنا بتقديم
الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على هذا اضافية بها وان
كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والوجه
الى النصب الذى هو الاصل لزوالها صفة الاضافة لاجل على ان
القول بتاخر اللام المتقدمة لفظا وحسا تجرد ادعوى المخالفة وضعف
تركيب الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى لبث

انه الاماه اي البيض من النوق وهو صفة او بدل وعبدها اي
عبد تلك المائة اي راعيها على الاستعارة اذ الراعي القائم بخدمت
المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة كلكوكب الخرقاء
وفي خزانة واو البيت عوض تزجي خلفها اطفالها وانما ضعف
هذا الكلام لكونه باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب
المائة لكونه من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه فان قيل
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان
المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل في المتبوع كارب شاة وسخلتها
وزيد والكاتب ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه
دون امتناعه واذا انتصب حملا على المحل او على انه مفعول معه نضعف
وانما جاز جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع
انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب
بان القياس كان يقتضي عدم جوازه في الحسن الوجه وهو جر الوجه
بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذ الاصل الحسن
وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا فيها

باللام وقوله مفعول له للفعل المفهوم اي انما جوز حملا على جاز او جاز لحمله
مصدرا مجهولا والاول يتحد الفاعل والمراد انما جاز هذا التركيب لحمله
على المختار في الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب
الرجل بالنصب لا لاجل القول باستغناء الاضافة اضافة اللفظية
عن التخفيف وفي الحسن الوجه وجهان آخران وهما الحسن الوجه برفع
الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول والضاربك عطف
على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك فهو
ايضا جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة وان لم يفد
تخفيفا وشبهه وهو الضاربي والضاربته وغيرهما فيمن اي في قول
من قال انه اي الضاربك مضاف والكاف مجرور المحل على الاضافة
دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية في
والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه ح لا يحتاج الى حمل حملا لمفعول
له كما في على ضاربك متعلق بحملا وانما حمل عليه لمشاركته في حذف التنوين قبل
الاضافة واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدر اذ التنوين الساقط
لاتصال الضمير وكون من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة

سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ كما اذا المقدر كالملفوظ
ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها
صفة وعدمها لكونها مضافا اليها ولان الموصوف اخص او مساو والمضاف
لا يجوز ان يكون اخص او مساويا لئلا يلزم كونه مباينا او اعم فتنافيا
ولا صفة الى موصوفها للزوم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف
عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء نادر الا انه ماول بحذف الموصوف من المضاف اليه اي
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة
وهذا جواب عما قيل ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات وقد اضيف اليها
موصوفاتها ومثل جرد قطيفة الجرد البالي والقطيفة دثار مخمل واخلاق
جمع خلق ثياب جواب عن سؤال وهو ان يقال الجرد والاخلاق صفتان
للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجاب بانه ماول بجعله من باب اضافة
الصفة الى الموصوف فان الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف
فبقي الصفة مبهمة فاضيف لما كان موصوفا للتحقق والبيان نحو بدر النخاس كونه
موصوفا [illegible] بالموصوف

(في الهامش: [illegible] الصفة [illegible] محمد [illegible])

(في الهامش: فتتمد بذلك ان [illegible] يردان تعالى [illegible] التناقض [illegible] محمد [illegible] رحمه)

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لما يعبر مضافا اليه على تقدير الاضافة
وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد والمشابهان
نحو الانسان والناطق في العموم والخصوص ظرفه مماثل كليث واسد
مثال المترادفين من الاعيان واما نحو قوله من ليوث الاسد فماول معناه
ليوث كاملة من بين الليوث كما هو لانه من خواص الاخلاق واشرف
الاشراف وحبس منع مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة علة
لما تضمنه قوله ولا يضاف اي منعت اضافته لعدم الفائدة والا لفسد المعنى
بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء المعهود فانه اي المضاف والفاء للتعليل تخصص ولا يضاف
ولا يماثل المضاف اليه في العموم والخصوص وقولهم سعيد كرز مقول القول
او بدل منه وكذا جواب سؤال وهو ان يقال سعيد مماثل كرز في المفهوم من حيث
انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه ماول بارادة المفهوم بالاول واللفظ
بالثاني اي سعيد المسمى باسم الكرز واذا اضيف الاسم الفصيح اي الذي لم يشتهر في افواه
عرف عليه والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا اذ كلهم عن اوائل الكلام او الملحق به
اي بالفصيح وهو ما الحق [illegible] بالصحيح [illegible]

(في الهامش: فالمعنى ان تعالى [illegible] لوجود الفائدة [illegible] تاكيد النفي فهنا موجب القيد لاتفاق النفي هنالك [illegible] مع مقيده [illegible] غير محتجة [illegible] محمد [illegible])

العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف
بعد السكون مشبه بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم نحو غلامي
ودلوي وظبيي كسر آخره لموافقة الياء والياء الواو بالحالة للعطف الاسمية
على الفعلية نحو لا يا الف الدرهم المضروب ضربنا لكن يبني عليها مطلق
مفتوحة اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد وهو الحركة لئلا يلزم الابتداء
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح على الخفة وساكنة
للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح اخذ يذكر حكم المقصور والمنقوص فقال وان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت الالف نحو عصاي ورحاي
على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب وهذيل اسم قبيلة تقلبها اي الالف
حال كونها لغير التثنية واما الف التثنية فعلامة فلا تقلب كغلاماي
اذ التبس المرفوع بغيره بسبب القلب ياء لمشابهته الياء وان كان آخره
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت لاجتماع المثلين وان كان آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم واوا ساكنة كمسلمي والاصل مسلموي قلبت ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة كمرمي وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء في الصور الثلث المذكورة

لك لنبقه اي للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون ففتح تحرزا عن
عن ذلك واما الاسماء الستة فاخي وابي اي فيقال في اضافة بعضها
الى ياء المتكلم اخي وابي بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولا
بعد حذف حرف العلة من الآخر نسيا مجرى الصحيح ولا يوقف لتقديم الآخر على الكسرة
في الذكر وجه اللهم الا ان يقال واجاز المبرد اخي وابي فقط باعادة
المحذوف كسائر صور اضافتهما والادغام بعد الابدال بالياء كرمي وهو رواية
جار الله **وفي** ابن يعيش وابن مالك عنه الرد
في الاب وهو تمسك المبرد بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار واصحاب
كونه جمع سلامة كما في قوله وفدينا بالابنا برفع الشك ونقول
صرح هنا بلفظ نقول ولم يعطف على الخ وبين تحرزا عن نسبة الحم والهن
الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى التحرز عن نسبتهما الى طب الغناء
مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا
ان يحذف مضاف ولكن ان يجعل صيغة الغائبة دون المخاطبة اي يقول
قائله في اضافتهم وحمي وهني ويقال فيه في الاكثر والافصح وفمي بعوض
الميم عن الواو وهو ليس بفصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل

الحم

اخ واب كيد ودم فيقال في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون واخون
وجاء ابا واخا كعصا مطلقا ويقال في تثنيتهما ابوان واخوان واب
واخ مشددتين وجاء ابك واخك مع بينهما بالحركة مضافين الى غير الياء
ايضا كذا في التوضيح وجاء واخ دون اب كدلو مطلقا وحم وهن ودم
بتعويض الميم عن الواو وجاء فيه اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب وجاء
مقصورا مع التثليث في الفاء مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء
وضمها مطلقا وقيل هو مبني على الضم وفي اذنين بلغة وفتح الفاء افصح
منها اي من ضمها وكسرها وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت
حمك ومررت بالحم او حمك وخباء فيقال هذا حماء او حماؤك ورايت حماء
وحماءك ومررت بحماء وحمائك ودلو فيقال هذا حمو او حموك ورايت
حموا او حموك ومررت بحمو او حموك وعصا فيقال هذا حما او حماك
ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك وجاء مثل رشاء ايضا مطلقا
فيقال هذا حماء او حماؤك ورايت حماء او حماءك ومررت بحماء او حمائك
مطلقا اي في الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد فيقال هذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورايت هنا ومررت بهن مطلقا اي في الافراد والاضافة

٩٩

مطلب في بيان التوابع

اي في الاضافة والافراد وجاء فيه التضعيف والقصر وذو ولا يضاف
الا مضمرا لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم
جنس ونحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ كما شذ ولكن اريد به الوصف
ولا ينقطع عن الاضافة لوضعها لازمة التوابع تعريف التوابع من الاسماء
اذ البحث في قسم الاسم فلا يرد نحو ان وان وضرب لعدم الاعراب واللام
للعهد او للجنس كل ذكر ثاني الاطراد ثان اي متاخر فلا يرد الصفة نبه
والثالث باعراب سابقه ولو محلا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال وحكما
فلا يرد نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا او على تقدير ان يكون اعراب ولو نوعا
فلا يرد نحو ضرب زيد وان زيدا قائم وزيد قائم واضافة اعراب
سابقه للعهد الذهني او للجنس من جهة واحدة اي يقتضي رفع عاقل في جاءني
رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية او غيرها وكذا
سائر الاحوال وسائر التوابع فاعرفه او من عامل واحد لانه يقع على العامل
على المتبوع ايضا النيابة واحدة والمراد الواحد الفردية فلا يرد
المفعول الثاني من باب علمت واعطيت اذ جهة نصبهما متحد نوعا وهي المفعولية
لا فردا لان مفعوليته غير مفعولية الاول فافهم واحترز بهذا القيد عن خبر المبتدا

والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو تابع لما سابقه لا من جهة
واحدة بل لان التابع من جهة اخرى فالنعت قدم النعت لكثرة جهاته حيثية
تابع احترز عن غير التابع يدل على معنى حاصل في متبوعه حقيقيا كان او
او سببيا فلا يرد نحو جاءني رجل حسن غلامه وقوله بهذه الحيثية فلا يرد
نحو جاءني زيد صديقك على البدل او عطف البيان ونحو اعجبني زيد علمه ونحو
ذلك واحترز بهذا القيد عن سائر التوابع وفيه نظر لدخول كلهم واجمعون
في قولهم جاءني القوم كلهم او اجمعون فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع ع
والجواب ان قوله مطلقا اي غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التاكيد
فانه وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول او الاجتماع لكن مقيدا بحال
النسبة فاحفظ هذا مما سنح به خاطري وفي جعله احترازا عن الحال نظر
لخروجه بقوله تابع وفايدته اي النعت تخصيص في النكرة نحو جاءني رجل
عالم فانه يفيد التخصيص حيث خرج رجل جاهل او توضيح في المعرفة نحو جاءني
زيد التاجر عندنا وقد يكون النعت لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد مثل قوله تعالى نفخة واحدة
فان واحدة للتاكيد لان الوحدة [illegible]

في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكاشف نحو الجسم الطويل العريض العميق
كذا والفرق بين النعت المؤكد والكاشف ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم
كامس الدابر ونحوه واضح والكاشف كذا ولا فصل اي لا فرق بين ان
يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل وغيره اي غير المشتق اذا كان قيد كونه
غير مشتق وضعه اي وضع النعت لغرض المعنى اي الدلالة على معنى عموما
اي دلالة عامة او وضعا عاما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال
وخصوصا اي دلالة خاصة او وضعا خاصا او في بعض الاستعمالات نحو مررت
برجل كم المؤدد كانه لم يجمع **والمضمر لا يوصف**
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحها تحصيل الحاصل وحمل عليهما
ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا
للباب ولا يوصف به مفعول ما لم يسم فاعله وانا لم يوصف لان الموصوف
اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به لان المضمر
معزول عن الموصوفية لما مر وقدمه ودونه في التعريف فلا يقع موصوفا له
والموصوف الموقوف اخص اي اعرف اي الكمل تعريفا ونحو جاءني زيد صديقك
ومررت بزيد هذا والرجل الذي كذا منع فيه الكافي الوصف لاصل البدل

وحمل الذي ذي اللام على ذي اللام لموافقته في الصورة او مساوٍ ولكون
لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه لو اريد الاخص والمساوي
على اصطلاح اهل المنطق يتناول الكلام المعرف والمنكر لكنه يرد
قولهم حيوان ناطق فان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف
والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساوٍ للناطق وبعد التوصيف
بالابيض في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وقد يكون هذا الكلام
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلا لكنه تشكل
ابتناء ما يبتني عليه اللام الآن يقال ومن ثمة اي لاجل ان الموصوف
ان يكون الاخص مساويا لم يوصف ذو اللام اي ما فيه لام التعريف
بشيء الا بمثله اي بمثل المعرف باللام نحو جاءني الرجل العالم ولو صورة
فلا يرد نحو قل ان الموت الذي تفرون منه لكونه في حكم المعرف باللام
وان كان تعريفه بالموصلية باللام لاشتراكه في الصورة او لكونها مع
الصلة بمعنى ذي اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب او بالمضاف
الى مثله اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب
لجام الفرس لان غيرهما من المعارف اخص منه البتة وزعم بعضهم انه يوصف

بوصف يتبع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد وامثاله على هذا
ما ذكره المصنف محمول على البدلية وانما التزم وصف باب هذا بذي
اللام او الذي والتي المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونهما مع الصلة
بمعنى ذي اللام وهو جواب لما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف
الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور
ان لا يفترقا في جواز وامتناعا كما في وصف ذي اللام ولك ان تقرر
السؤال بانه لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فما
لاسم الاشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف الى ذي اللام
وتقرير الجواب انه التزم وصفه بذي اللام للابهام المقتضي لبيان الجنس
وذلك لا يتصور بمثله للابهام ولا بالمضاف الى المكتسب ذلك من المضاف
اليه اذ لو اكتسب المبهم الظهور منه كان كالاستعارة من المستعير
والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم معزول عن هذا الباب ومن ثمة
اي ومن اجل ابهامه المقتضي لبيان الذات وكشف الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض واذا كانت الصفة ذا اللام من حيث انه البيان عام
لا يختص بجنس فيكون فيه بيان الجنس وحسن مررت بهذا العالم لان

لان العالم مختص بالانسان فيتعين انه انسان ويتبين الجنس **العطف**
تابع مقصود احتراز عن غير البدل ه
من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها بالنسبة اي باصل النسبة
فلا يلزم قصده بكيفيتها من السلب والايجاب فلا يرد بل واما المعطوف
عليه فمقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الرأي وكلاهما مقصودان
بهذا الطريق والا فلا اضراب لا يجامع القصد وهو الفرق بينه وبين
بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لانه نشأ من سبق اللسان
مع متبوعه في تركيب واحد احتراز عن البدل لانه مقصود دون متبوعه ه
يتوسط بيان الحكم بعد تمام الحد بينه بين المعطوف وبين متبوعه اي
اي متبوع المعطوف احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسيأتي بيانها
في قسم الحروف مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المرفوع
المتصل اكد المرفوع المتصل بالمنفصل ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم
على الجزء لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه جهة من الانفصال وكانت
عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء وبيانه وان كانا
مستقلين لفظا لانهما غير مستقلين حكما لكونهما مقصودين بالنسبة

العطف ح

العطف ح

للمتبوع فينبغي ان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلاله من كل وجه
بخلاف العطف بالحرف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما
وانما لم يجز تاكيد المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع
عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل
لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف كل واجمع واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما
كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود حيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا
لا معنى فلا ضير في الخلاط بهذا النوع من المتبوع والاستقلال التابع مع
جزئية بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود لا يسوغ الخلاطه عن التابع
في حرف فالحاصل انه لا ضير في استقلال التاكيد مع جزئية المتبوع لمعارضته
الاختلاط في عدم القصد اياه ولا ضير في جزئية المتبوع والاستقلال ه
في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط لكونه في حكم ه
التنحية فيعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح الخلاطه
بجزئيته مع استقلال تابعه وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما
مقصودان نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه اي
اي التاكيد لطريان حدوث فتور في المعطوف باعتبار البعد ه

التابع

عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار
استقلاله فيلزم استقلال المتبوع بمعارضة هذا المقصود كضربت اليوم وزيد
فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان الفصل واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض لئلا يلزم العطف على الجزء والتاكيد بغير ظاهر لانه يحتاج
الى الصورة المرفوع المجرور ولامتناع الانفصال فيه واما قراءة تساءلون
به والارحام فشاذ وقيل الواو للقسم دون العطف واعلم
ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجيء بالاول والثاني كالعدم
معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جزء بالثاني كانه المحكم في السلام وكفى بالله وهو الاصح والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفيه التهم الا ان يقال
الا فيما يختص به ولا يتعداه كيا الرجل وزيد ويا زيد وعبد الله وعبد
الله كالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث وكاشتمال الضمير في زيد تجاه
وغلام ونحو ذلك واما رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا
على الشذوذ وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا

وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عائد الى المائة
وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكم الواهب المائة بخلاف
زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب بجعل عمرو مبتدأ ولا ذاهب خبره المقدم عليه
ولا يجوز النصب بالعطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم
ولو انه لو نصب او جر عطفا على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه
وهو الضمير العائد الى الاسم ما فيه وانما جاز الذي يطير جواب سؤال مقدر
وهو انه يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وقوله
فيغضب زيد الذباب لانها اي ما جاز هذا الكلام اي ما جاز هذا الكلام
الا لانها فاء السببية وكفى به رابطة وفيه لا الى لحقه وفيه انها وان كانت
للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابطة
في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء بمنزلة جملة واحدة فيكتفي بالربط
في احديهما واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لا يقال لا يوف لاستقبال
اذا والماضي ضاحك حسن لانا نقول في الاستقبال ولا في هنا اعتبار لطيف

وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه
وان ادعى المخالف وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك
اتى بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف لم يجز مطلقا عند سيبويه بخلاف
العطف على معمولي عامل واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمروا
وبشر بكرا وانما لم يجز لامتناع قيام حرف ضعيف مقام عاملين مختلفين
ولان الواو اذا قام مقام اثنين وقد وقع بينه وبين مجروره فاصل
اجنبي اذ التقدير وفي الحجرة وفي ترتب عدم الجواز على وجود العطف
العاطف نظر والصواب ان يقال ولم يجز العطف على عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه
في كلامهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وقوله اكل امرء تحسبين امرءا
ونار توقد بالليل نارا واقتصر الجواز على صورة التسليم خلافا لسيبويه
فانه منعه مطلقا وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة
في بعض القراءة

التأكيد تابع

جنس شامل

وباقي القيود فصل يقرر امر المتبوع اي شانه ومعنى التقرير هنا ان يكون
ثابتا في المتبوع ويدل عليه صريحا وخرج بهذا القيد ما سوى التأكيد وسوى
الصفة المقررة وذلك في عطف البيان والعطف بالحروف والصفة غير المقررة
ظاهرا وكذا في البدل لان متبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا ولو سلم
ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير متبوع البدل لا لتقرير المتبوع من حيث
هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب المفصل يا زيد زيد من البدل
ويصدق عليه هذا الحد قلت انه ذكره بهذه الحيثية فلا شك انه تأكيد
وان ذكر زيدا اولا بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له القصد ونوع
غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول
ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان
في النسبة نفسها او صفتها نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهو تقرير عن النسبة
في اضافة الامر الى المتبوع اي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تقرير الذات
المذكورة العامة بالاضافة فهو الامر وبهذا القيد وما بعده خرج نحو واحد
وامس الدابر لانه تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة والشمول وفوق الجميع
بانه تقريرها بالتضمن دون المطابقة وفيه اذ لحوقه كذلك على انه الصفة الكاشفة

مؤكدة بالمطابقة فلا تحتمل ما ذكرنا او الشمول اللغة نحو جاءني القوم كلهم او صفة
نحو جاءني القوم اجمعون فانه قوله اجمعون يقرر المتبوع في صفة الشمول وهو
الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول معترا له وتقرير الشمول بكلهم لا ينافي في
تقريرهم باجمعون وباتباعه لانه يقرر الشيء ويكرره ارادة فلا يرد ما في كونه بعض
الشروح والقائل ان يقول معنى التوكيد لا يتناول نحو ان ان زيدا لعالم
التقرير في النسبة او الشمول وقوله وتجري في الالفاظ كلها بنحو الا انا وانا
اياه والجواب ان يراد في النسبة نفسها او صفتها وان المكررة
تقرر صفة نسبة الجملة وهي كونها الخارجية او طلبية لا ابتدائية او يجعل التوكيد
لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي والضمير فهو لفظي ومعنوي يرجع
الى الجنس دون التاكيد المعرف فلا يدل قوله وتجري في الالفاظ كلها على
دخوله فيه وهو عائد الى التاكيد بمعنى التقرير او التقرير لا بمعنى التابع المذكور
حيث عرف اللفظي تكرير اللفظ الاول والتاكيد هو المكرر لا التكرير وهو
من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التاكيد ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول
وقوله بالفاء على ما يصح به الحمل لفظي ومعنوي في التاكيد اللفظي والتقرير
اللفظي تكرير اللفظ الاول اي ما به تكرير اللفظ او يراد به الحقيقة ولو حكما بالترادف

اي ما به تكرير اللفظ او يراد به الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو ضربت انت وانا
انا وضربتك اياك فيحمل الاول على التاكيد والثاني في بدل وهو يجب لعدم
الفرق فان قيل ان اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه
بعينه لا يندرج فيه نحو ضربت انت وضربت انا وجائع نائع ولبث اسد
ونحو ذلك وان اريد التكرير ولو بايقاع المرادف لدخول اجمعون والمتعون
وابتعون فيه قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع
لكن الفرق بين اجمع اكتع وبين حسن وبسن مشكل لعدم الترادف
فيها اللهم الا ان يمنع كون بسن تاكيدا او يجعل صفة اخرى لموصوف
حسن فليتامل مثل جاءني زيد وتجري الى التاكيد في الالفاظ كلها
وقد يراد فيه العاطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف
تعلمون وفلا تحسبنهم بعد ولا تحسبن وغير ذلك فقوله كلها اي اسما
او فعلا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها ونحو قرأت الكتاب
سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له بابا بابا وجاء
القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من باب التابع وجعلها الحافظ
وانما هو تكرير المعنى والثاني في غير الاول معنى واعراب الاول والثاني في الاعراب وا

لنا، وكلها بلفظ واحد فتظهر في موضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح
والتاكيد والتقرير المعنوي كائنة اي كائنة بالفاظ محفوظة اي معلومة كلي ملتبس
بجزئيات محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع
واكتع وابتع وهي مؤكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن وبسن
وقيل اكتع من حول كتيع اي تام وابصع من بصع العرق اي
سال وابتع من البتع وهو طول العنق مع مفردة وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة فالاولان اي النفس والعين
يعمان يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمؤنث باختلاف صيغتهما
تقول جاءني زيد نفسه وجاءني الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم
والمراة نفسها والنساء انفسهن وضميرهما تقول نفسه في المذكر
الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة انفسهما في المذكرين العاقلين
بايراد صيغة الجمع في التثنية وعن بعض نفساهما وعيناهما والاول
اولى انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث العاقل وغير العاقل
من المذكر والقسم الثاني اي ما سوى النفس والعين او ليس ما سوى الثالث ثانيا
كلتي في جاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما والباقي بعد الثلثة وهو كل

والباقي بعد الثلثة وهو كل واجمع الى آخرها جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب
كله واشتريت العبد كله لغير المثنى باختلاف الضمير في نحو قرأت الكتاب كله وقرأت
العقصة كلها واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن وباختلاف الصيغ
في الكلمات البواقي نحو اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة واجمع
بالهاء ويلحقه البواقي وجمع المذكر جمع في الجمع المؤنث واجاز الاخفش
اجمعان وجمعاوان وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء اذ الكلية
والجزئية لا تتحقق الا فيه يصح صفة الاجزاء افتراقها اي تلك الاجزاء حسا
او حكما اي سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او تمييز حال من فاعل يصح
او مفعول مطلق كضربت سوطا او حال بحذف مضاف اي يصح افتراقها
ذا حس او حكم او غير ذلك نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم نظير ذي اجزاء
يصح افتراقها حسا واشتريت العبد كله تاكيد العبد ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها
حكما من حيث ان العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض بخلاف جاءني زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
او اذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المجرور والمنصوب لانه لا استتار فيهما

صح يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته الكد بمنفصل
اولا ثم بالنفس والعين لانهما يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفا عل
تاكيدين في المستكن اذا لم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما
فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم الالتباس ونحو ضربا هما انفسهما
وضربوهم انفسهم مع عدم اللبس لو ترك التاكيد محمول على ضرب
هو نفسه طردا للباب مثل ضربت انت نفسك تاكيد للفاعل الضمير بعد
تاكيده بمنفصل والكتع واخواته اي اخوات الكتع ومثلا ونظيره وهما ابتع
وابصع اتباع لاجمع استقلالا فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع على اجمع لكونها
اتباعا له ولا يتقدم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع عند النحويين
وبتوالمصر وعند البغداديين والجزولية تقدم ابصع على ابتع وقال ابن
كيسان ابتدا بايتهن شئت وذكرا اي اكتع وابتع وابصع دونه اي دون اجمع
ضعيف لعدم ورود دلالتهما على معنى الجمعية وللزوم ذكر التبع بدون الاصل

البدل تابع في الاعراب مقصود في المعنى وذكر المتبوع
قبله للتوطئة والتمهيد وفي به التاكيد والصفة وعطف البيان بما افاد الحكم
نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع ابتداء وبقاء فخرج المعطوف بل لان متبوعه

لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا الطريق وخرج به عطف النسق ودونه ظرف او حال اي متجاوزا
عن المتبوع وهو بدل الكل اي بدل هو كل المبدل والبعض اي هو بعض المبدل
والاشتمال اي بدل اختص غالبا باشتمال المبدل على المبدل نحو سلبت زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والغلط
اضافة البدل الى الغلط اضافة المسبب الى السبب وفي اختلاف كيفية
الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها الاضافة الى السبب
الى السبب وبعضها الى غيره نظرا فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول
اي يتحد ما صدق عليه الاول عبارة عن المبدل منه والنوع الثاني اي بدل
البعض جزءه اي جزء المبدل نحو ضربت زيدا راسه والنوع الثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق راجع الى النسبة
بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية ولهذا الايراد نظرات الى القمر فلكه وذات
درجة الاكمه برجه واعلم ان في اطلاق الملابسة يدخل بعض
افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او ثانيه فينبغي ان يقيد اي ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة اي الملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد علمه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ... لمواهب
محمد ...

حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد مجيئا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
ويتضمن نسبة الايجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا
وكذا في سلب ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط والنوع الرابع
اي بدل الغلط ان تقصد من باب ضرب اي تعمل بان تقصد اذ نحذف
حرف الجر من ان وان كثيرا اليه اي البدل بعد ان غلطت اي بعد غلطك
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ولم يعمل بالمبدل ولا بالمتبوع لانه
ذكر ولم يتلك بحيث كونه مبدلا ومتبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره
باسم المتبوع ولا باسم المبدل ويكونان اي البدل والمبدل في الانواع الاربعة
فيصير الاقسام ستة عشر معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني
رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد
واذا كان البدل نكرة اي وجد نكرة من مبدل معرفة بدل الكل بخلاف مررت
بزيد حمار فالنعت اي فنعت تلك النكرة واجب وقيل حسن لئلا يكون
المقصد من كل وجه ويقرب المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان ويفيد بواسطة
الصفة ثم بعده البدل مع التوابع بعده وبما في قوله فانه هو الا امرا او بدل الكل من الجملة

الله في بعض الوجوه فيقدر صفة من نحو عظيم او لا شريك له او غير ذلك
او يجعل لم يلد صفة له واتقد الصمد اعتراضا او يقدر موصوفه من حيث
المعنى اذ المعنى اله واحد او على قول البعض فانه قال نحو تركه اذا اعتقد
بالبدل ما يستفد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى
اذا لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان
لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو مررت بزيد رجل واما نحو مررت بزيد
ضارب ابن على الابدال فتقديره رجل ضارب كما قيل في قوله شديد العقاب
في قوله من الله العزيز العليم شديد العقاب على الابدال تقديره اله شديد
العقاب مثل بالناصية ناصية كاذبة فان الناصية نكرة ابدلت
من المعرفة وهي الناصية الاولى فوصفت بصفة كاذبة ويكونان
اي البدل والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة
في الاربعة ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ونحو ضربتك اياك وفيه نظر ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا وفيه
وفيه ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر فلا يقال في المسكين ولا بكر زيد
بدل الكل مفعول مطلق وانما لا يبدل الظاهر من المتكلم والمخاطب لانه ابين من الظاهر المقصد

مع اتحاد ما صدق عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب
فظاهر غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل ما لم يفده المبدل
نحو ضربتني رأسي في بدل البعض وحسنتني علمي في بدل الاشتمال وابتغني غلامي
في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار
في افعل وتفعل وافعل ونفعل لا يبدل منه بدل ما سواء كان بدل الكل
او غيره استقباحا لابدال الظاهر عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا قط
الا من الغائب مستثنى من قوله من مضمر نحو ضربته زيدا **عطف**
البيان تابع جنس **غير صفة** صفة تابع احتراز
عن الصفة **يوضح متبوعه** اي ومن شأنه يوضح متبوعه
خرج به البدل وعطف النسق والتاكيد مثل اقسم بالله ابو حفص كنيته
امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان وتمامه ما ان بها من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وفصله اي فرق عطف البيان وهو مبتدأ
من البدل صفة الفصل لفظا خبره واما معنى فالفرق مطرد وذلك بان عرفت
في الحد في مثل ضربه اي في كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشرا وفي قيل تختلف حكم

حكم عطف بيان وبدلا وهذا التعريف يتناول صورتي النداء ايضا انا ابن التارك
البكري اي الذي ترك البكري من باب ضارب الرجل بشر عطف
بيان البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى
التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد وهذا الفصل في النداء
ايضا فان البدل في حكم المستقل مطلقا وعطف البيان على التفصيل الذي
عرفت ولما فرغ من المعربات شرع في المبنيات فقال **المبني ما** اي اسم ناسب
مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعفها
او علل تعارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة
اي الحاقه مع لزوم الاضافة المانعة من البناء مبني الاصل اي المبني في اصل
معناه ووضعه وهو الحرف والماضي والامر بغير اللام كما عرفت من قبل او وقع
غير حال مركب تركيبا اسناديا او غير مركب مع عامله والمضاف اليه على هذا
من قبيل التركيب الاسنادي ليس بمبني مثاله الف باتا وزيد عمرو بكر خالد
والاصوات التي لا تركيب منها فان قيل فعلى حد يد قيل نحو غاق صوت
الغراب وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل المراد غير مركب
حقيقة او حكما باعتبار قصد المتكلم والحمل الواقع غير مركب قيل فيه نحو غاق صوت

النوا. وحكمه اى خاصة المبنى ان لا تختلف آخره اى لا تختلف حركة آخر الاسم
او صفة آخر المبنى لاختلاف العوامل اى لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفى او
او بالمنفى ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس
بمعلوم اختلاف العوامل واما الثانى فلانه يلزم من توجه النفى الى القيد وبقاء
الفعل مثبتا ويفسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه النفى الى القيد
يكون جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف الآخر لا ينافى مل
فى المبنى جائز الثبوت كمن الرجل ومن يزيد والظاهر ان اللام بمعنى
الوقت اى لا تختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصح ان يتعلق بمعنى النفى
ايضا فلا يرد توجه النفى الى القيد والقابه اى الالقاب المسمى وكانت انواع
البنا وسكونا والكوفيون يطلقون الالقاب الاعراب على البنا وبالعكس فتذكر
فى الاعراب الانواع وفى البنا الالقاب لان الاعراب به الاختلاف وكل من الرفع
والجر نوع منه والبنا عبارة عن صفة فى المبنى عن الحركات والسكون وكل
من الضم واخواته ليس نوعا منه بل اسم لما فى آخره من الحركات والسكون فلو قال
انواع البناء لتسبق الذهن الى كونه كل بناء كما فى انواع الاعراب ضم يسمى
الضم ضما لظهوره بضم الشفتين وفتح يسمى فتحا لانفتاح الفم والتلفظ وكسر

وكسرا يسمى كسرا لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ ووقف يسمى وقفا لتوقف
النفس فيه عن الجرى وهى سبعة انواع وفيه بحث لان المصنف لم يذكر الا سبعة
فى باب اسماء الافعال كالزمخشرى بل هى ثمانية ابواب. المضمرات

واسماء الاشارة والموصولات

وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موصولات وانما جمع لاختلاف انواعه والكنايات
والكناية لفظ مبهم يعبر بها عن عدد معلوم وحديث معلوم واسماء الافعال
والاصوات والمركبات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى
واسماء الاصوات وفى الجر نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت فرفعه
لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر فى الاسماء المبنية والجواب
انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها فى البناء وان لم يكن اسما على الحقيقة
لعدم الوضع فعلى هذا لا يشكل ذكرها فى الاسماء المبنية وبعض الظروف وانما قال
بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية الا ان بل المبنى بعضها المضمر
بنى المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه الى المتكلم عنه ما وضع اى اسم وضع لمتكلم
او مخاطب ويدل لفظ المتكلم والخطاب ان المراد اسم مبنى وضع على وجه الكناية
لانه لو ماوضع لمتكلم او مخاطب [illegible]

لما صيغة او ما وضع لمن هو فيه او لمن الحكاية عن نفسه او لمن هو في وان
توجه الخطاب. فلا يرد لفظة المتكلم والمخاطب لانهما اعم او المراد بالمتكلم الاصطلاحي
لا اللغوي ولفظة او لمنع الخلو دون الشك فلا ينافي التعريف ونحو امير
المؤمنين يا ذا حركت بكذا في قول الامير مريدا به انا اوحركت وان كان مستعملا للمتكلم
لكنه غير موضوع له فيخرج من الحد بقيد الوضع او غائب تقدم ذكره احترز
به عن الاسماء الظاهرة فانها غيب لكنها لا بهذا الشرط واحترز به ايضا
عن لفظ الغائب فانه موضوع لغائب مطلق لا مقيدا بالتقدم وهذا القيد
غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي سواء الوضع على وجه
الكناية فيخرج اسماء الاشارة وكذا فيه ان الكلام وكذا موضوع للغائب
على وجه لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقييد فكيف يكون غير داخل
في الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة
بغير شرط التقدم لفظا حقيقيا كزيد ضرب غلامه او تقديرا كضرب غلامه
زيد لتقدم الفاعل تقديرا دفعه وانه المالوف في المقدر قسما للفظا لانقسام مع
بانه تقديره النفس الموجود ذكره في اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل [illegible] اعدلوا اي
اول [illegible] الكلام [illegible] واحد منها [illegible] ثم الكلام

الكلام لنيابة المرجع وهو يستلزم سبق المرجع ويكون ادراجا كضرب غلامه زيد فهذا العلم
لتقدم الفاعل تقديرا ومعنى وهو المرجع او حكما بعود الضمير الى ما هو احضر في الذهن
ولم يصرح به لقصد الابهام في مقام التفخيم وهو عائد الى المذكور حكما ولا يطرد
هذا الحكم في باب التنازع لعدم قصد التفخيم او للتحرز عن التكرار مثاله نحو قل هو الله
احد ونحو ربه رجلا رجعا على الاجمال والتفصيل وهو متصل ومنفصل اي المضمر
قسمان فالمنفصل مبتدأ والفاء للتفسير المستقل خبره بنفسه في التلفظ اي الذي
اي الذي يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح واما المنفصل والمتصل فلانهما مستقلان
لانهما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه اي ما كان كالتتمة لما قبله كجزء منه
ولم يصح التلفظ به منفردا اصطلاحا وهو اي المضمر باعتبار انواع الاعراب
اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل منهما قسمان متصل خبر مبتدأ محذوف كل منهما متصل ومنفصل والجملة
خبر المبتدأ الاول ولو كان قوله متصل خبر القول فالاولان لم يجز لعدم المطابقة
الا ان يقال بتقدير موصوف اي ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد ومنفصل
والثالث متصل فقط لامتناع تقديمه والفصل بينه وبين جاره والفصل
بين المضاف والمضاف اليه وان جاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع هنا اذ زيادته اولى

بواسطة اتصال الضمير اذ نقول الفصل بين المضاف والمضاف اليه وان جاز
لكنه خلاف الاصل فلا يجاء به وذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل الاول اى المرفوع
المتصل او مثال النوع الاول من الانواع الخمسة ضربت اى ضمير ضربت ضربنا
ضربت ضربتما الى آخره صرف الافعال وهو خبر الاول والجملة مستانفة وقدم
انا يراد بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ولذا قدم في الحد واو ضمير الغائب
لانه دون الكل وضربت الى ضربن وضربن فان قيل لا يدخل في هذا
التعداد ضمير المخاطبة وبعض المستكنات في المضارع نحو اضرب نضرب ولو قيل
مكان ضربت الى ضربن واضرب الى يضربن لكان اولى اذ لا فرق بين الماضي
المجهول والمعروف في الضمائر بخلاف المضارع قيل فان قيل الى هذا المد الحكم
لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت
وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى الاسقاط فيدخل ما بعدها فيها
قبلها ولنا ان نقول انه لا يمتنع مع او منع والثاني اى المرفوع المنفصل
انا وما دونه من نحن انت انتما انتم انتِ انتن هو هما هم هي هما هن الى والثالث
اى المنصوب المتصل ضربني الى ضربني وما دونه ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربه

وضربه الى ضربهن وضمير اني وما دونه من اناك الى اياكن واه الى اياهن نظير
الضمير المنصوب المتصل بالحروف والرابع اى المنصوب المنفصل اياي وما دونه
من ايانا واياك الى اياكن واياه الى اياهن والخامس اى المجرور المتصل
غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحروف وما دونهما من غلامنا
ولنا الى غلامهن ولهن والضمير المرفوع المتصل خاصة وانما قال خاصة
لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة
اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل العامل
لانفصاله وقوله خاصة حال من فاعل يستتر والتاء للمبالغة او مصدر اي خاص
زنة فاعلة منصوب بفعل محذوف اى خص بالاستتار خصوصا والجملة
معترضة ويستتر خبر المبتدأ ويتعلق به في الفعل الماضي للغائب نحو ضرب
والغائبة نحو و في المضارع عطف على قوله في الماضي للمتكلم صيغة المضارع نحو
اضرب ونضرب مطلقا اى زمانا مطلقا واستتارا مطلقا سواء كان واحدا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمخاطب عطف على قوله والمتكلم نحو يا زيد تضرب
والغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب ويستتر في الصفة استتارا
مطلقا او زمانا مطلقا او استتارا مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا

يؤنث نحو جاء زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون الضاربون وهند
ضاربة والهندان ضاربتان والهندات الضاربات والالف والواو وحرف التثنية
والجمع وليسا بضمير بدليل تغيرهما بالعامل ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المرفوع
والمنصوب المنفصل الا لتعذر الضمير المتصل لانه وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل
او على اصلها اى لا يسوغ المنفصل الا لاجل تعذر المتصل والاضافة فيه
اضافة الى الفاعل وذلك اى تعذر المتصل كائن بالتقديم اى
بسبب تقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت وعلى صلة التقديم لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو وصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال
وانما تعذر لان الانفصال ينافى الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض
او بالحذف اى بحذف العامل لانه لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به
او بكون العامل اى عامله معنويا لفوات ما يتصل به حال او حرفا يكون او وقفا
عطف على قوله معنويا اى بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما
لانه لو اتصل لوجب ان يستتر والاستتار فى الحرف لا يجوز بخلاف المنصوب نحو انك وانى والجملة

والجملة حال ولا تحتاج الى الضمير لانه من باب لقيتك والجيش قادم او بكونه اى الضمير
مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما جعل
بينهما مسندة مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة لانه ترك التانيث فيما يجوز فيه
لدى الفصل او لجريان تلك الصفة على غير من هى له اى تلك الصفة كائنة
له كيدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد وحمل صورة
عدم اللبس فى الصفة على صورة اللبس طردا للباب بخلاف الفعل حيث
اقتصر فيه ابراز الضمير عند اسناده فعل جرى على غير من هو له على صورة اللبس
نحو زيد عمرو يضربه بخلاف هند زيد تضربه هى حيث لا يجب تضربه هى لعدم اللبس
والحكم لا يختلف فى المسئلة بين من هى له وما هى له لكنه ذكره الاصل وهى ما
المحقق به وهى العلوم مثل اياك ضربت مثال التقديم على العامل وما ضربت
الا انا مثال الفصل لغرض واياك والشر اى اتق نفسك والشر مثال
حذف العامل وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل
حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هى مثال الذى اسند اليه صفة جرت
على غير من هى له فانه اسند الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له
وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس بخلاف

بخلاف العكس والكوفيون يقولون بعدم الضمير في صورة عدم اللبس ولفظ اي تأكيد
الضمير المستكن في ضاربه لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون الزيدون ضاربوهم
نحن وقد عرفت ضعف قاعدتهم غلمانه وروي عن الزمخشري
ضاربوهم نحن وعلى هذا يكون فاعلاً كما قيل ولانه لو كان فاعلاً لكان داخلاً
في صورة الفصل لو نحن واذا اجتمع ضميران والحال انه ليس احدهما اي احد الضميرين
مرفوعا احترازا عن الكرمة اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل
اصلاً فيجب الاتصال فان كان الشرطية جزاء الشرط احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عن اذ انسا وبالحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال
في الاصح للتحرز عن تقدم المتساويين من غير ترجيح ولكن الاول راجح بالتقابل
ولا بانه الثاني عن اللحوق بشيء من كل وجه وفيه نظر وقوله وقد جعلت
نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها باتصال الضميرين شاذ وقدمته
اي الاعرف احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال
ليعوز المتكلم في تأخير الاعرف باعتبار الشهرة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة
بايراده على وجه خلاف الاولى وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال ايضاً نحو اعطيتهوك
نظرا الى ترجيح المعنوي باعتبار المقام المرجح من الترجيح اللفظي فلك الخيار في الضمير الثاني فيهما

في الضمير الثاني المؤخر اتصالاً وانفصالاً فيجوز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة
والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت هنا
تعذر الاتصال فالانفصال والا فالاتصال واحد النقيضين واقع لا محالة
فلا وجه للخيار قيل تعارض فيه جهتان جهة التعذر وعدمه فجوز
الوجهان توفيقا مثال اعطيتكه وضربيك مثال المتصل واعطيتك اياه
وضربي اياك مثال المنفصل فانه اجتمع فيها ضميران كلاهما غير مرفوع
لنصبهما في اعطيتكه ووقوع الاول ونصب الثاني في ضربيك واحدهما
اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف
فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال والا اي وان لم يكن
كذلك فهو اي الثاني منفصل لا غير نحو اعطيته اياه واياك والمختار في خبر
كان الانفصال نحو كان زيد قائماً وكنت اياه والضمير للقائم لانه في الاصل
خبر الابتداء ويجوز الاتصال لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول ولكن الحقيقة
راجحة على الشبه فيختار الاول والاكثر لولا انت الى آخرها اي الى لولا انت
ولولا هو الى لولاهن ولولا انا الى لولانحن وعسيت الى آخرها بكونهما بعد
مبتدأ وما بعد عسى فاعلا ولا تخفى عليك حكم الاتصال والانفصال والله أعلم

انه ذكر الضمير المتوسط وهو ضمير المخاطب لو قال لولاه وعسيته لكان اخرهما
اولى لان المتكلم مقدم فيدخل ما دونه في قوله الى آخره بخلاف ذكر المخاطب
حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى آخره فيقصر العبارة عن ذكره وجاز
لولاك وعساك بالاتصال فيهما على الجر في الاول لجعل لولا جارة
في الضمير خاصة والنصب في الثاني لحمل عسى على لعل لموافقته للترجي ويلزم
بيان متعلق الجار وهذا عند سيبويه ويمكن ان يكون على طريقة
الحبك رحمه في انه لا احتياج الى المتعلق واما الاخفش فجعلهما مرفوعين
على الابتدائية والفاعلية باستعارة المجرور لم يقع في الاول كعكسه
في مالان لكانت والمنصوب لم يقع في الثاني كعكسه في ضربتك انت ويلزمه
تغيير اثني عشر ضميرا فيهما الى آخرهما يقال لولاك وعساك لولاكما
وعساكما الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن
ولولاي ولولانا وعساي وعسانا ونون الوقاية سميت نون الوقاية
لانها تقي الفعل عن اخ الجر مع الثاني اي ياء الضمير لازمة في الماضي لصونه
الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر في الحقيقة [illegible] والمراد بالكسرة التي مع الآخر لزوما
[illegible] كسرة [illegible] لانه في الوسط [illegible]

وقيل لكون نون وضمها بانضمام كلمة مستقلة غير منفصلة فيكون عارضا محضا ولهذا
لا يعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولك
ضربني ولا ضير في كون ضربني بدون قولا اذا كان فوق المثال بين [illegible]
فاعرف وقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي بترك النون لحمل ليس على ما
دعاني ورماني على ضربني في طرد الباب او لصون الفعل عن الكسرة
تقديرا وعساي محمول على لعل والاكثر عسيت واجاز الكوفيون في فعل
التعجب ما احسنني واحلي بترك النون فانه قبل نون الوقاية صون
فكما يصان الفعل عن اخ الجر ينبغي ان يصان عنه الحرف ايضا
قيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها في الآخر لكونها
على حرف واحد والآخر يكون على حرف واحد والآخر مما يكون على آله
اول بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وفي المضارع عطف على قوله في الماضي
عريا ويتعلق به قوله عن نون الاعراب فالاضافة بمعنى من لخاتم فضة
لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه نحو يضربني ويكرمني
وانت الخطاب لغير مبين وهذا عطف كلام على جملة مع [illegible] وزيادة
لخير النون اللام للعهد اي نون الاعراب فيه اي في المضارع صفة التنوين

صفة النون اى النون الحاصلة فيه ولكن عطف على النون اى انث
مع لكن وانّ واخواتها وهى انّ وكانّ ولكنّ وتخيّر حيزانت اى تخيّر
بين الاتيان المحافظة على الحركات البنائية فى غير لكن وعلى السكون
فى لكن وبين الترك تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل
لقرب اللام من النون فى المخرج والحمل على لعن وعن وانّ من
لغاتها وكما فى ليت للحمل على اخواتها وعن وعن وانّ من لغاتها وكما
فى ليت للحمل على اخواتها لكنه لما لم يكن فى ذاتها مانع وتحقق الداعى هو
قصد الابقاء على وكنها والحمل خلاف الاكل اختير فيها الاتيان ولما كان
مانع فى لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع وتحقق الداعى هو قصد
الابقاء على وكنها والحمل خلاف الاكل اختير فيها الاتيان ولما كان مانع
فى لعل وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع وتحقق الداعى هو قصد الابقاء
على وكنها والحمل خلاف الاكل اختير فيها الاتيان ولما كان مانع فى لعل وهو انضمام
ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف اختير فيها الترك فهو اى الواو اسما [illegible]
ليت ولعل لزوم التخيّر فيهما [illegible]
[illegible] بين اصل الكلام [illegible]

صورة اختيار الاتيان كما فى ليت واختيار الترك كما فى لعل فيمان من صورتى
التخيّر فلا يرد قوله وتخيّر فى ليت وعكسها لعل على خروج ليت ولعل
من هذا الكلام وتخيّر لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات
ان استقلالا اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال
سيبويه لا تحذف فيه الا لضرورة الشعر كقوله كمنية جابر اذ قال
ليتى اصادفه وافقد بعض مالى ومن عن وقد وقط بمعنى حسب
فيختار الاتيان فيها فيقال منى وعنى وقدنى وقطنى بمعنى كفانى للمحافظة
على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء بخلاف الحركة اللازمة
والترك قياسا على الحرف الساكن الظاهر كمن ابنك ومن آل جارك
وعكسها اى عكس ليت لعل اى تخيّر فيها لكن لثقل التضعيف وكثرة
الحروف وبجعل لعل لكراهة لام ساكنة قبل النون وتتوسط بين طرفى
يتوسط المبتدأ والخبر فان قلت يلزم فى المبتدأ والخبر الجمع بين
الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جائز عند المصو باختلاف الجهة او تحمل
الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فقد اراد بالمبتدأ المسند اليه المقدم وبالخبر
المسند المؤخر بالمبتدأ او اراد بالمبتدأ الجزء الاول من الاكثر وبالخبر الجزء الثانى

ونحو ذلك مما يصح ان يقال المبتدأ هو الخبر على الحقيقة والظرف متعلق
بتوسط كما يقال رأيت الشاب شبابه وصباه قبل صفة المبتدأ
والخبر او ظرف بتوسط اي قبل دخول العوامل اللفظية من نحو كان وان
وعلمت واخواتها وفروعها مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
صيغة ضمير مرفوع انما لم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا
ولا يكون الاختلاف في كونه صيغة منفصل مطابق افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة للمبتدأ لكونه عبارة عنه ومن
الواجب المطابقة بين العائد والمعاد مثال ما بعد العوامل نحو انك كنت
انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمته هو القائم وما زيد هو
الكريم يسمى فصلا لمجيئه صفة اولى وهذا عند البصريين والكوفيون
يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت وقال
الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده
ليس في حيز الاول وليس من صفاته ومعاينة والمبتدأ فروي قالوا سمي
فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت ومال الوجهين واحد
والفوق في العبارة لتفصل حقيقة فيما يتفاوت او حكما فيما لا لبس لكان الحمل

لكان الحمل على صورة اللبس اللازم على التوسط لا التسمية لان هذا الغرض فيه
لا يحصل بالتسمية وبين طرف تفصيل كونه الضمير عائدا الى الخبر وان كان المذكور
سابقا كلا الخبرين لتعين القرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت اولى
كون ما بعده نعتا او خبرا ثم اتسع فيه فيدخل حيث لا لبس وذلك
عند الاختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك مما يحمل على صورة اللبس في
وكما ان الضمير يفصل كذلك يفيد ضربا من التاكيد وقوله نعتا حال او خبر
وشرطه اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة
ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا لان الفصل انما يحتاج اليه في المعرفة
وافعل من يلحق بالمعرفة لامتناع اللام منه كان زيد هو افضل من عمرو
ذكر مثال افعل بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل
لاصالتهما واستغنائهما عن المثال لكثرتها بخلافه الفرعيين واجاز المازني
وقوعه قبل المضارع لمشابهة الاسم وامتناع دخول اللام لقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور وفيه انه لا يتعين في الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون
تاكيدا او مبتدأ كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى ولا موضع له اي للفصل
لتضمن الفصل من الاعراب وقوله لفظ [illegible] عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة

الضمير وعند بعضهم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل ويستبعد الخليل الغاء اللام وقوله
عند الخليل خبر لا او يتعلق بقوله لكونه ظرفا مستقرا او يتعلق بمعنى النفي وبعض
العرب يجعله اي ضمير الفصل مبتداء ويجعلون الجملة خبر المبتداء الاول وما بعده
بالنصب عطف على ثاني مفعولي يجعله الاول مفعولي يجعله ضميره فلا ينصب
في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وقوله خبره يحتمل ان يكون
خبرا لما قبله والجملة حالا او بعض العرب يجعله تاكيدا لما قبله دخول اللام الممنوع
دخولها على التاكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا لما بعده وذلك ليس بمعهود
في كلامهم اصلا على انه ينتقض بكنت انت الرقيب ويتقدم قبل الجملة
قبل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الا ان يقال انه
من باب اسرى بعبده ليلا اي يقع قبل الجملة او التصريح قبل التاكيد التقدم
لان تقدم الضمير على معاده غير ظاهر فناسب ان يؤكد ضمير غائب يسمى
صفة الضمير ضمير الشان اذا كان مذكرا او القصة اذا كان مونثا وتوضيحه
لانها في الذهن من شانه وقصته ونختار تانيث الضمير لرجوعه الى القصة
اذا كان في الجملة المفسرة مونث لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار تفسره
ذلك الضمير الابهامي هو ايضا صفة ضمير غائب بالجملة لما ادعي من اللفظ موقع للتفخيم في التمكن

التمكن في الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان من
مظان التفخيم بعده اي الواقع بعد ذلك لان القصة والشان لا يكونان
مفردين والفوائد يجوز تفسيره بالمفرد الماول بالجملة نحو كان في الزيدان
وقوله بعده مستدرك بقوله ويتقدم قبل الجملة لكنه ذكره لمكان التاكيد
لا مر قوله ويكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا تفسير لضمير الشان والقصة مستترا
تقسيم المتصل وبارزا اي غير مستتر على حسب العوامل ان كان عاملا معنويا
بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مستترا او لا بارزا مثل هو اي الشان منفصل زيد قائم وكان اي الشان
مثال المتصل المستتر زيد قائم وانه مثال المتصل البارز زيد قائم وكذلك
انه من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وحذفه اي حذف ضمير
الشان حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع الضعف لعدم الدليل عليه
لاستقلال الخبر كلاما وعدم الرابطة فيه دون ان يقوم الدليل عليه وهو في نحو زيد
قائم والجواز لكونه في صورة الفضلات الا مع ان اذا خففت مستثنى مفرغ من
اي ضعيف مع كل عامل الا مع ان اذا خففت واذا نظر في معنى المقارنة او لمنع الاشكال
اي الا مع ان ... وقت تخفيفها ... فانه لازم اي واجب حذفه مع ان

اما القول بوجوه فليكون لما فاة صورة على التخفيف وتغير الصوت **اسماء**
الاشارة ما وضع لمشار اليه فان قيل ان اريد
الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
اذ الاشارة في الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة الاصطلاحية
لزم تعريف الشيء بما يساويه لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغائب في المعهود
ونحوهما **قيل** المراد الاول والتعريف لفظي اي تعريف لفظ
بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة في الحدود لغوية في الاصل صارت حقيقة في
المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة والمراد الشيء فخرج ضمير الغائب
ونحوه باعتبار الحيثية فانه وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوي لكنه
لم يقصد منه ذلك بل كونه كناية عن غائب متقدم او المراد اشارة حسية فلا يرد
نحو ضمير الغائب ونحوه ونحوه علم ذلك الله واجيب بانه على التجوز وهي مبتدا
محذوف الخبر اي وهي خمسة والجملة بعده مبينة لها ويحتمل ان يكون خبرا لمحذوف
المعطوف اي وهي ذا وذان وذين اخبر مبتدأ محذوف اي وهو ذا للمذكر ولمثناه
كذا وهو ذا وذان ... الاول والمحذوف اي ذا هو للمذكر قال ابن يعيش
... ان يكون في الكلام ... واما ... فانه ... امرا ... الكلام ...

المتمكنة بمنعه وقيل اصله ذوو فحذفت الواو اعتباطا وقلبت الواو الفا
وبني لمشابهته الحرف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه
انه يقتضي ان يكون تثنيته ذوان كعصوان وفيه انه لم يقل ذلك فرقا
بين المتمكن وغيره **وقيل** اصله ذيي بيائين وقيل اصله ذي
وقيل اسم الاشارة الذال والالف زائدة **وقال الاخفش** اصله
ذي مع التشديد **ولمثناه** من حذف الموصول الى والذي لمثناه وذان
وذين بدلان ذان وهي صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد
وذين وهي صيغة مرتجلة وللمثنى المنصوب كانتا واياك والاقل زيان
او ذوان كعصوان ورحيان فالاكثرون على بنائهما لقيام العلة وهي مشابهتها
الحرف في الاحتياج وقيل معرب للاختلاف بالعوامل وبناء الواحد وبناء
الجمع شاهد صدق على بنائهما عدم اضافة الاختلاف الى العامل لجعله بناء
على الوضع كاختلاف صيغ الضمير وهكذا القول في اللذان واللذين وعن ابي
اسحاق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل
زيدان زيد وزيد **وللمؤنث** تا بقلب الذال تاء **وذي** ... لان التاء والياء يكونان
للتانيث كضاربة ... **وتي** **وذي** ... **وذه** ...

الفهما ها وذهي وتي وتا بالجمع بين البدلين ولمثناه اي لمثنى المؤنث تان
وتين على الخلاف المذكور فذان وذين وتجمعهما اي المذكر والمؤنث
اولاء عاقلا كان او غيره مدا او قصرا اي سواء كان ممدودا او مقصورا
وقد ينون مكسورا كسرا ان كان او لا معرفة لافادة البعد وتنزيله
بالبعد منزلة النكرة **واعلم** انه اذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها
اي اسماء الاشارة حرف التنبيه يعني ها ويتصل بها اي باسماء الاشارة
حرف الخطاب والدليل على ذلك امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه ان ضمير الفصل
كذلك وفيه انه وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد وهي اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي ستة لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة والحرف
يذكر ويؤنث وهنا اعتبار التذكير ولذا انث العدد فيكون خمسة وعشرون
بضرب اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك وما سواه الى ذاكن فيكون الاصطلاحية فلا تخرج ما بعدها
وذانك وما سواه الى ذانكن وكذلك البواقي وهي ذاك وتيك الى تاكن
وتيكم وكذلك اخواتها واولئك لاولئك والجملة عطف على جملة وهي ذاك الى آخره
وما اي الموصولة تختلف من اللواحق ما يحصل ذا بمكان او خرية وبالعكس

لم يجز منه هنا واحال الى غيره فقال ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
والظاهر ذكره في الربط الآتي آخر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة ال
الطرفين وتلك مبتداء وذانك وتانك المدغمين فيهما بدل من اللام عند
المبرد وعوض من الف واحد عند غيره مشددتين حال من ذانك
وتانك المحكوم بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي ويجوز ان يكون التقدير ان كانا مشددتين واو لك
مثل ذلك في افادة البعد خبر ذانك وتانك لانه ليس لا فرق بين تشديد
النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد واولئك
مثل ذلك في افادة البعد واما ثمة وهنا وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاز كسر الهاء ايضا فللمكان اي فللاشارة الى المكان خاصة
اي احقية خصوصا والجملة مؤكدة واما قولهم قال كذا ومن ثمه قيل
فللاشارة الى المكان الاعتباري **الموصول** وبني الموصول حيث
يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار ما موصول او موصوفة
لا يتم جزءا اي مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا او نحو ذلك من جزئين
اي لا يتم جزئية او حال الاسم بعد كونه جزءا من التركيب الا بصلة بعده من جملة

فان قلت ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال او الاشكال
في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول في تعريفها اولا وعلى
الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قال
المص اريد بالصلة اللغوية فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول
الاصطلاحي وفيه انه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه
قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم يقل بجملة جريا على اصطلاحهم فينافيه
كلامه قلت الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة
فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف بالحاج الى
تفسير آخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من
قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فان
فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كذلك
لا يتم فضلة الا بهما فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اتم من الركن فينافي كل
الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا لا يفوت الكلام بفوته
ولو قال ما لا يتم جزءا الا بصلة بجملة خبرية وضمير لكان اخصر واوضح
لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل فهو نوع من البلاغة وهذا بيان المعطوف عليه

عليه لتلك الجملة وذلك الضمير وعايد احترازا عن نحو حيث فانه لا يتم جزءا
الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى العايد وفيه انه اذا اريد
بالصلة الاصطلاحية لا يخرج الى قيد آخر لان جملتها لا يسمى صلة اصطلاحا
ولو اريد بالكلمة كان قوله وعايدا احترازا عن الموصول الحرفي وصلته
اى الموصول جملة شرطية خبرية معلومة للمخاطب فان قيل الموصول معرفة
فكيف يتبع بالجملة وهي نكرة قيل لا ضير فيه اذ قد يفيد النكرة تاكيدا
المعرفة والعايد ضمير له اى وعايد الموصول ضمير للموصول وصلة الالف
واللام وهما الذي والتي صارتا بعد ما بعد التخفيف اسم فاعل او مفعول
بمعنى الفعل لان الموصولة يشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملتها
معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا واعلم ان اعراب
الصلة بالموصول كما عرفنا بعد الاول الا وهي الموصول الذي للمفرد
المذكر والتي للمفردة المؤنثة واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والاولى والذين كلاهما لجمع المذكر واللاتي
واللائي واللواتي لجمع المؤنث ومن وما واي نحو ايهم اشد على الرحمن عتيا
واية نحو ايتهن احسن من هند وذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي

ه نحو لئن لم تغير بعضنا قد صنعتم لانتحين للعظم ذوانا عارفه اي الذي
ه انا عارفه و قوله فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
ه اي التي حفرتها و ذا الذي بعد ما التي للاستفهام نحو ماذا صنعت وقيل
ه مطلقا و الالف و اللام عطف على ما كونه من الموصولات فان قيل الالف واللام
يوهم كونهما موصولين قيل الجمع بحرف العطف كالجمع بلفظ
الجمع نكاته قال و مجموعهما والعائد المفعول اللام في العائد للعهد اي الذي
لا تتم الموصول الا به فخرج العائد الذي هو غير المفعول وقيد
لان العائد الذي هو مبتدا وجزؤه غير جملة تحذف في صلة اي مطلقا
و في صلة غيره عند طولها نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله يجوز حذفه مرادا الا المانع كما في الذي ما ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه
حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف و على المحذوف ضمير لا لفظا
واعلم ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون
ضميرا سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل
اذ الفاعل لا يحذف و بخلاف الضمير نحو الذي ضربت غلامه زيد
حيث لا يدل الموصول على المحذوف ولا استغناء عنه بخلاف صلة الموصول لعدم تحول

الموصولية فيها وبخلاف العائد في نحو قوله سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد
الى غير الموصول فيكون مستغنيا عنه فلا يجوز حذفه منويا فاذا قال سمع
الله لمن حمد قاصدا على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان
هذا غير جائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون
مما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات
واعلم ايضا ان الضمير وان كان فضلة لان الاضمار خلاف الاصل
وانما وضعت الضمير للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والمضمر فلا حاجة
الى ارتكاب مخالفة الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض بحذف الظاهر
وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول
يجوز حذفه لقيام الدليل على عدم تحقق مخالفة الاصل واذا اخبرت بالذي
اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة باستعمال الذي او التي فالباء للاستعانة
وليست بصلة الاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت
كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت عطف على صدرتها موضعه ظرف لمكان
نصب بتقدير في وان لم يكن منها كلفظة المكان المخبر عنها الذي قصد الاخبار
عنه ضميرا معقولا جعلت لها اي كلمة الذي معقول ثان واو في اي المخبر عنه

حال كونه جزاء فاذا اللام بتفسير او تعليل اخبرت اى اردت الاخبار
عن زيد الكاين من ضربت زيدا فمن تبعيضية وصفة قلت الذي ضربته
زيد بتقديم الذي وجعل الضمير في موضعه وتاخير زيد خبرا وكذلك ضرب
مقدم اي مثل الذي الالف واللام مبتداء في الجملة الفعلية المفرقة
خاصة اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا ليصح
منه بناء اسم الفاعل والمفعول من الفعل فاذا تعذر امر منها اى من الامور
المذكورة تعذر الاخبار المذكورة ومن ثمة اى ولاجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار في ضمير الشأن لامتناع تاخيره
جزاء لاستلزامه التقدم على الجملة نحو هو زيد قائم وقد جعل المخبر عنه ظرفا
على الامتناع وانما بداء بالتفريع من الاخبار لا الاول اخذا فيه من الاقرب الى الاقرب
والموصوف بدون الصفة بخلاف الذي ضربته زيد العاقل والصفة نحو
فلا نحو ضرب زيد العاقل ان تخبر بالذي عن زيد لامتناع وضع الضمير موضع
الموصوف لانه لا يوصف ولا عن العاقل لامتناع وقوع الضمير صفة لا يوصف
به والمصدر العامل بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب بامتناع عمل الضمير
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب والحال نحو جاءني زيد راكبا لامتناع ... يعمل

والضمير المستحق لغيرها اى الذي نحو زيد ضربته فلو قيل في الاخبار عن ضمير المفعول
الذي زيد ضربته هو لزم خلو المبتداء او الموصول عن العايد وكل منهما ممتنع
وقوله لغيرها مفعول المستحق واللام لتقوية العمل والكلام المشتمل عليه اى عليها
ضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه ولو قيل في الاخبار عن غلامه الذي
زيد ضربته غلامه لزم خلو الموصول او المبتداء عن العايد وما مبتداء
الاسمية اى المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي واحترز به عن الحرفية
موصول نحو اعجبني ما صنعت واستقامة وما تلك بيمينك يا موسى وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو بما معجب لك اى شيء معجب لك
واما بجملة نحو قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
ويحتمل ان يكون ما في البيت كافة فهو من تبعيضية ومتعلقة بتكره والمثال
يصلح محتملا وتامة اى نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى ان تبدوا
الصدقات فنعما هي اى نعم شيئا هي بمعنى شيء منكر عند ابي علي وبمعنى الشيء
معرفا عند سيبويه وصفة نحو اكرمته بوجه ما اى بوجه اي وجه وقيل هو حرف
زائد وفايدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما او تحقيرا نحو اعطيته
عطية ما او تنويعا نحو اضرب ضربا ما ومن كذلك الا في التامة والصفة اى

اي مثل ما في اوجهها اي يكون موصولة نحو الزمت من جاءك وشرطية
نحو من تضرب اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي
على شخص غيرنا او بجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وتجئ عند الكوفيين
ومن تبعهم زائدة ايضا وتمسكوا بقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك
القبيلة والاكثرون من عدد فمن زائدة والاكثرون عدد والبصرية
جعلوها موصوفة اي الاكثرون انسانا يعد عددا واعلم ان بناء
ما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار والاستفهاميتين والشرطيتين
لتضمن الحرف والموصوفتين والتامة والصفة لمشابهتها الموصولة
لفظا واي للمذكر واية للمؤنث ولفظ اية اريد بها اللفظ فهو علم
فينبغي ان يمنع للسببين الا انه جعل التنوين تنوين المتمكن كما في السماء
في ثبوت ما ثبت فيه من الوجوه الاربعة دون انتفاء ما نفي عنه خلا بعض
مجيئهما صفتين دونه اي يكونان موصوفتين نحو اضرب ايهم واتيهن
لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وايهم وايتهن
لقيته وشرطيتين نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واي ملك يسألك وموصوفتين

وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين
في غير هذا المقام واجاز الاخفش مررت برجل اي رجل وامرأة اية وقوله
نحو يشير الى عدم وجه الاخير لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله ادرجه
في الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اي رجل فكأنه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف
كنهه ويسأل عن شأنه ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم
فاعرابه اعراب الموصوف وهي اي كل واحدة من اي واية معربة للزوم
اضافتها المانعة عن البناء المنزلة لها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يعد
نحو حيث لانها عهدت مانعة الا افرد ولا يعد نحو يومئذ ويوم ينفع لان عدم
الاضافة من حيث اضافة الى الجملة والا فالاضافة الى الجملة داعية
كما انها من حيث قيامها مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين
الجهتين وحدها مصدر قائم مقام الجملة الحالية اي منفردا انفرادها وفي الا
بالنسبة الى نوع الموصولة لا مطلقا ولا شاركها من الموصولات في الاعراب غيرها
الا اذا حذف صدر صلتها فانه يجوز ان يبنى لان ازدياد شبهه بالحرف
لازدياد افتقاره بحذفه عارض جهة اضافته فصار مبنيا لان ما هو صفة
بالاشتباه يميل اليه كل شيء بادنى سبب ويبنى على الضم لجبر النقصان كقبل وبعد

هذا الشيء اى اذا كانت غير مضافة نحو اضرب ايهم اى اذا كانت غير مضافة
نحو اضرب أيّا افضل فانه لا يسمع الا منصوبا فالاولى ان يقال اى اذا
كانت مضافة يبنى على الضم سماعا نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة
مبتدأ استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلق النزاع ومن للتبعيض
والجملة صفة شيعة بتأويل مقول فيهم وحمله يونس على التعليق
بالاستفهام فيلزم التعليق في غير افعال القلوب ومن خصائصها كالعرف
وحمل الاخفش على زيادة من في الاثبات كما هو مذهبهم وجعل ايهم اشد
على الرحمن مستأنفة وقال سيبويه وللاول الايضاح جيد وقال الجرمي
قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا يقول اضرب
ايهم افضل الا منصوبا وانما لم يتنى يا ايها الرجل لانه في بيان احواله
من غير الموصول كالمطلق او في ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت وجهان
احدهما ما الذي افادة معنى الذي يكون ذا موصولا والجملة صلة او مستأنفة
وجوابه اى جواب ماذا صنعت رفع على هذا الوجه اى مرفوع او دون رفع
بجوابه من ابوك على انه خبر المبتدأ المحذوف فالتقدير في قبل الاكرام جواب

نقة

في جواب من قال ماذا صنعت الذى صنعته الاكرام وجملة جوابه رفع مترضة
والوجه الآخر اى شيء صنعت يكون ما استفهامية بمعنى اى شيء منصوب
المحل على انها مفعول بها لقوله صنعت وجوابه اى جواب ماذا صنعت
على هذا الوجه نصب على المفعولية فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا ينفقون
على الوجهين وقوله نصب كرفع اسماء الافعال بنيت لقيامها
مقام الامر والماضي والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغها صيغ
الافعال وتنوين بعضها ودخول اللام في بعضها والنقل عن المصدر
والظرف والجار والمجرور في بعضها كرويد ودونك وعليك فاحفظ
وبعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعمالها مصدرا نحو شتان
وشتان وهيهات ونزال فانها على زنة كيان وقوقات ذهاب فحمل
المحتمل على المتيقن وجعل الكل مقولا ما كان بمعنى كل الوجوه الاربعة وهي
ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زائدة بمعنى الامر
قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه او الماضي وضعا فلا يرد نحو
الضارب بمعنى الذي ضرب وفيه انما كان بمعنى الامر والماضي وضعا صدق حد
الفعل عليه وفيه انها صفة او الاسمية وعليه [illegible] الفعل عليه [illegible] الافعال وشتى

وضع اعتباري استعمالاً فلم يتناول نحو الضارب امس لعدم هذا الوضع
ولم تخرج عن الاسماء لعدم تحقق ذلك الوضع **ورد عليه**
اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واجيب ان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت
وتوجعت فان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا مثل رويد زيدا
مثال المتعدي ونظيره بمعنى الامر وزيدا مفعول رويد وهي
مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر من قائم الزيدان
على راي وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيه انا لا نم ان هذا النوع
من الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه وقيل انها
منصوبة المحل على المصدرية انما يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا يكون
في اسماء الافعال والحق انها لا محل لها من الاعراب كتصير وستاتي مع
الفعل واخذ ما حكمه اي امهله وهيهات ذاك اي بعد مثال اللازم ونظير
ما كان بمعنى الماضي والامر والى ما ان متعديا اولازما وليعلم ما كان المنقول
عنه فيه مستقلا اولا وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر الكائن
من الثلاثي وتحمل ان يكون حالا من قوله قياس اي قياسي او ذو قياس
اي يصح اشتقاقه من كل ثلاثي كنزال اي منزل نزال بمعنى انزل وفعال اي

اي ما يوزن بفعال مصدرا حال من ضمير مستتر في معرفة كفجار بمعنى الفجرة
صفة اي في المصدر الثلاثي او خبر مبتدا محذوف اي هو كفجار وفجار معرفة
وصفة مخففة بالنداء ولا مثل صفة او خبر مبتدا محذوف يا فساق
مبني خبر فعال المشابهة له اي لمشابهة فعال التي هي مصدر معرفة او صفة
بفعال بمعنى الامر وقوله له مفعول به للمشابهة واللام لتقوية العمل عدلا
وزنة تميزان اي لمشابهة عدله وزنة او حالان اي حال كونه معدولا
وصاحب زنة فعال وعلما الواو داخلة على قوله مبني في الحجاز معرب
في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله
مبني في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين وان تعلق باحدهما
لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال للاعيان اي العين والتشخص
او لام الجنس يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان
واحترز به عن علم المعنى كفجار وقوله للاعيان صفة علما مؤنثا معنويا
وهو صفة علما كقطام علم مؤنث وغلاب علم مؤنث مبني عطف بالواو
السابقة على قوله مبني واقعا خبر المبتدا وهو قوله فعال في استعمال اهل
الحجاز خارجة نحو حضار وسفار ومعرب في استعمال اكثر بني تميم وقوله مبني

وهو بمعنى جز واحدا مختلف في اعرابه وبنائه الا الاستثناء من قوله
وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوزن بفعال فيكون عاما في المستثنى
منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه واعرابه بين اهل الحجاز
وجميع بني تميم ما كان آخره را والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء في
من الموجب التام راء فانه مبني بالاتفاق نحو حضار علم لكوكب في نه
لم يعرف الا مبنيا ولعل بناءه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرير
وكذا جعار وكرار ونحو ذلك **الاصوات** ولم يقل اسماء الاصوات
لان المطابق للاصوات مما يصوت به الانسان لبهيمة كنخ عند اناخة
البعير او يشبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء
الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت الاناخة وغاق صوت الغراب وانما
ذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء كل لفظ حكي به صوت اي صوت كصوت
بهيمة او طائر او غيرهما وشبه به انسان بصوت غيرها كما يفعله بعض الصيادين
عند الصيد ليأتي في الصيد وليس المراد به حكاية الصوتية في الحال صوت الغراب
لانه اسم لا صوت وللصوت [illegible]

فسماه واحدا او صوت التصويت الصوت يقال قد صات الشيء يصوت صوتا
وكذلك صوت تصويتا به مفعول ما لم يسم فاعله للبهائم كنخ زجرا او دعا نها
او حسنتها او غير ذلك وانما لم يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير
تعلق بالغير كوي صوت المتعجب او ما صوت المتوجع ونحو ذلك لانه ملحق
هذا ان القسمان ملحقان بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او لان المراد كذين او غيرهما فلا
يخرج المذكور بحذف المعطوف وانما حذف بقرينة ان هذا القسم اولى
الاقسام فالاول اي ما حكي به صوت كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها
بالغراب والثاني اي ما صوت به لبهائم كنخ عند اناخة البعير **المركبات**
اللام للعهد اي المركبات المذكورة من قبل وسنعرف وجه بنائها في الحال
فتامل والمراد المركب كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين اي لفظين وجعلا
كلمة واحدة بالامتزاج انما لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان الجزء
الاخر صوت لا اسم وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل
انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع فيخرج من كلمتين فلو قال من
لفظين لكان اولى الا انه [illegible]

لكن يخرج منه نحو حسبي بيتي على انه تركيبا مع مهملين ليس صفة كلمتين
بينهما بين تلك الكلمتين نسبة لانسبة اسنادية اضافية ولا تعلق ولا افادة
معنى فخرج نحو بادئ بطاشر او عبد الله والنجم ويزيد فان تضمن الثاني
حرفا بنيا اي بني الجزآن الاول للتوسط والثاني للتضمن نحو خمسة عشر
اصله خمسة وعشرة وحادي عشر وجه بنائه مشكل لعدم التضمن لعدم استقامة
المعنى بتقديره وحادي عشر وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشر ثم غير
المركب مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر لبيان حاله ثم غير الصدر
الى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني عشر الى التاسع
عشر بلا قلب فلا يلزم عدم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغير اذا
الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه فيبنى
للحمل على احد عشر واخواتها اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر الا اثني
عشر فانه لا يبنى فيه الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني اعرب الجزء الثاني
كبعلبك وبني الجزء الاول على الفتح في الاصح للتوسط المانع من الاعراب وقيل
وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الاول مضافا الى الثاني نحو

وقيل مصروفا **الكنايات** اي بعض الكنايات انما لم يوصف
الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات لانها محدودة منحصرة معلومة بالتعيين
فلا حاجة الى تعريفها وهي المص الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها
عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او نسيانه وفيه ابحاث نحو
كم وكذا منه وانما بنيت الكنايات منه لتركيب كذا من كلمتين مبنيتين
الكاف وذا ولتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية
على رب او كم الاستفهامية وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بها
واعلم انه تبع الكنايات ليست بمبنية كم وكذا الكاين والكاية
لا للعدد صفة او صفة كم وكذا وقد جاء كذا كمميز العدد نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت او يوم الاحد او نحوهما وكيت وذيت اصلهما
كية وذية خففت للتركيب في العضة فكم الفاء للتفسير الاستفهامية
اي الدالة على الاستفهام مميزها اي مميز كم الاستفهامية منصوب على التمييز
ومنصوب خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول مع وجدها على التمييز
العدد من احد عشر الى تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية
اي مميز الخبرية مجرور في المضاف في الاكثر مجرور والجار مطوف على الجملة الكبرى

اعني قوله وكم الاستفهامية آه دون الصغرى الواقعة خبر لعدم الربط
ولا يشكل الاجتماع بين معنى الاخبار والانشاء في كم الخبرية
لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار
فاختلف الجهتان مجرور على الاضافة لحملها على العدد المضاف كثلثة وماية
الا اذا فصل لتعذر الاضافة ولم ينصب على التمييز للفرق بين كم الخبرية
والاستفهامية مفرد فرقه تمييز ماية والف ومجموع اى كتمييز الثلثة الى
العشرة وانما كان مميز كم الاستفهامية والخبرية على ما ذكر لانهما لما حملتا على
العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذنا حكم العدد وهو نوعان المضاف
والمميز ففرق بينهما حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز فينصب مميزها
مفردا والخبرية حكم العدد المضاف فخفض مميزها على الاضافة ولما حمل على العدد
المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى المفرد جرى فيه حكم كليهما
ولم يفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية نقيضها رب والجر بعدها اليق وتدخل
من البيانية فيهما اى في مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية ولهما اى لكم الاستفهام
والخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية بتضمن الاستفهام والخبرية نقيضة
رب التي هي للتقليل وكلاهما اى كلا النوعين وهما كم الاستفهامية

الاستفهامية وكم الخبرية او كل من كم الاستفهامية والخبرية ولو قال كلاهما
لكان اوفق لما بعده الاستفهامية والخبرية يقع حال كون كلاهما مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فكل الفاء للتفسير ما موصوفة وذكونها موصولة نظرا
الى كلمة كل في المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى اى كل لفظ من كم
الاستفهامية والخبرية بعده الضمير عائد لها او الجملة الاسمية والظرفية صفة ما فعل
ناصب غير صفة فعل مشتغل عنه اى عرض عنه بضميره او متعلقه احتراز
عن نحو كم رجل ضربته اذا جعل كم مبتدا ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه كان
ضميره عائد الى قوله كل ما بعده والجملة خبر المبتدا الاول منصوبا وجوبا على انه
مفعول او ظرف للفعل الواقع بعده معمولا على حسبه اى على حسب العوامل
او على حسب ذاته اى اذا كان مفعولا كان منصوبا على ذلك وان
كان ظرفا او مصدرا كان منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه
نحو كم رجلا لقيت وكم غلاما اشتريت وكم يوما سرت وكم ضربا ضربت
وكم قصدا قصدت وكم رجلا كان من جاءك ورجل كان من حضرني وفيه
نظر حيث تخرج عنه نحو كم رجل ضربته ولا شك في جواز نصبه على شريطة التفسير
اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله فيما نحو كم رجلا ضربته او يجعل

المراد فعل غير مشتغل عنه لفظاً او تقديراً فلا يرد نحو كم رجل ضربته لان التقدير
كم رجل ضربت ضربته اذا الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى
المفعول الصدر يقدر مؤخراً فصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه
تقديراً وكل ما موصوفة لا موصولة كما قبله حرف جر نحو بكم درهم
اشتريت العبد وبكم رجل مررت وقوله حرف جر مبتدأ او فعل الظرف اذ
او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور نحو بكم
درهما اشتريت العبد وبكم رجلا مررت وقوله فمجرور بالاضافة الحاصلة
بواسطة حرف الجر اللفظي او التقديري او بذلك الجار والمضاف لانتقال
الصدارة منها الى الجار والمضاف لمكان الجزئية وقوله فمجرور خبر المبتدأ
الذي هو المتضمن لمعنى الشرط والا اي ان لم يكن بعده ناصب غير مشتغل
عنه ولا قبله جار ولا مضاف او وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا
فلا يرد نحو كم رجل ضربته فمرفوع اي فهو مرفوع وجوبا او على الوجوب
مرة وعلى الاولوية وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله جار او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ او خبرا
فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون مجردا

عن العوامل بان يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا وكم رجل
ضربته فيكون منصوبا لا مرفوعا قيل معنى قوله مرفوع انه مرفوع على الوجوب
في نحو كم رجلا وكم رجل غلامك وعلى الاولوية كما في كم رجلا او رجل ضربته
او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى مبتدأ ان لم يكن الاستفهامية
والخبرية ظرفا مستقرا او ليس بعده يصلح في الابتدائية وفيه لصدق
حد المبتدأ عليه دون ذلك في نحو كم رجل او رجال قام او قائم وكذلك
في نحو كم رجل وكم رجلا غلامك لتعينه بالابتداء اصطلاحا على ما عرف
في من ابوك عند سيبويه وخبر ان كان كم الاستفهامية او الخبرية ظرفا
مستقرا فلا يرد نحو كم يوما او كم يوم متى سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا
فانه كم يوما سوئك وكم يوم سيري وكذلك اي مثل كم في محل الاعراب
في جميع الوجوه او بعضها اسماء الاستفهام فانها مثلها في جميع الوجوه
واسماء الشرط فانها مثلها في بعض الوجوه فنظر يا وقع منها بعده ناصب
لها نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع ونظر تقدم
الجار والمضاف نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضرب ونظر الى غيره فبالابتداء من ابوك ومن يكرمني اكرمه

ونظير الجزم نحو من يبرك وابن فيا لك ولا يتادى في ذلك في اسماء الشرط
حيث لا يقع الا الفعل وفي مثل تمييز اي فيما هو تمييز في بعض الوجوه
ثلثة اوجه او فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز وانما كتبت
تمييزا باعتبار بعض الوجوه كم عمة البيت للفرزدق يهجو جريرا جرير
وكم يحتمل الخبرية والاستفهامية فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته التي
عشارة والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها عن علمه وادخل ج
الاستفهام مع انه يتضمن التقرير وحمله على الافراد ويتضمن ايضا ادعاء
وضوح الامر بحيث يقربه الخصم عند الاستفهام عنه والتنكير في عمة للتعظيم
او التكثير او التحقير لك ظرف مستقر صفة عمة وفي ذكر اللام تخصيص
الشناعة وبيان الاختصاص مثل هذه العمة والخالة لك يا جرير والجملة
الندائية معترضة متضمنة لايقاظه بسماع ما ذكر والتعريض بتوجه الشتيمة
اليه وخالة ذكر العمة والخالة لبيان انه رذيل الطرفين وتمام البيت
فدعاء قد حلبت علي عشاري قوله فدعاء اي معوجة الرسغ ذم لها لسوء
الخلقة او صورتها كذلك نكرة حلبت عشاري وهو صفة خالة او صفة عمة
وخالة تبا ودبالكل او اخر منها وبعضه او في سالكه كو هو فيه وبالي فيها

رفعها على انه خبر المبتدأ ونصبها على الحالية من ضمير لك وقوله قد حلبت
خبر او صفة او حال وفي ذكر الحلب لبيان انها خدمت المواشي وهي ابلغ
في الذم من انها خدمت الاناسي واستعمال على يدل على حلبها عشاره
مع كراهته ذلك واستنكافه خدمتها والعشار جمع العشراء وهي التي
اتى على حملها عشرة اشهر وحلب العشار دليل على دوام هذا الفعل منه
لطوله لان العشار ربما تدر من الحلب ولا يطيع الا من الفه واعتاد
على حلبه فيدل حلبها العشار ربما ثلثة مبتدأ متقدم الخبر اوجه النصب على انه
كم الاستفهامية والجر على انها خبرية والرفع على الابتداء وحذف مميز كم وكونه
بالعين وقوله قد حلبت خبر اي كم حلبة او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء
قد حلبت علي عشاري فيكون ظرفا او مصدرا لقوله حلبت وقد يحذف
التمييز في مثل كم درهما مالك وكم رجلا او كم مرة ضربت **الظروف**
مبتدأ منها ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ما الموصول فاعل الظرف
او مبتدأ متقدم الخبر والجملة خبر المبتدأ قطع عن الاضافة المعنوية الا
المقصودة بحذف المضاف اليه واذ نسبت الاضافة اعربت مع التنوين
كو زنت بعد كان خبرا من قبل وانما بنيت لمشابهته بالحرف في قطع الاضافة وجعله الحاق

في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير الذكر
ايضا قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما حيث واذ فبناؤهما لكون المضاف
اليه واجبا اليه معارضا لتلك المانع واختير الضم لجبر النقصان قبل وبعد
وفوق وتحت وامام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل
ولا يقاس على ما سمع يمين وشمال ونحو ذلك وسميت هذه غايات لان
غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صرن حدودا بها ينتهي
الكلام واجري في حذف المضاف اليه والبناء مجراه اي مجرى الظرف
المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير وحسب اي اجري لفظة غير بعد
لا وليس ولفظة حسب مجراه لابهام غير وكثرة الاستعمال في حسب
ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان وانما بنيت حيث للزوم اضافتها الى الجملة ولا يضاف حيث
الى شيء الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر استعمالا وقد جاء حيث
سهيل طالعا نجما ومنها اي من الظروف المبنية اذا الكائنة او هي كائنة
للمستقبل فهي مضافة ابدا لجملة [illegible] وقد اذا دخلت على الماضي [illegible] بمعنى المستقبل
وقد تستعمل في الماضي [illegible] اذا [illegible]

نظير ونحوها اي في اذا معنى الشرط مبتداء متقدم الخبر ولذلك اي ولاستقبال اذا
الفعل اي قبل اذا ولزومه الفعل بعدها اذ الشرطية يقتضي الفعل لكنه لما كان
غير وصيق فيه لم يجب بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية
وقد يكون اذا للمفاجاة اي لوجود الشيء مكانك مفاجاة وهو مصدر مضمون
الكلام من باب المفاعلة فيلزم المبتداء في الاستعمال غالبا بعدها اي بعد اذا
المفاجاة هنا اي من الظروف المبنية اذ الكائنة او هي كائنة للمفاجاة
وقد يقع بعدها اي بعد اذ الجملتان الفعلية والاسمية ومنها اي من الظروف
المبنية اين وانى الكائنتان او هما كائنتان للمكان استفهاما اي من حيث
الاستفهام او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام وشرطا وانما بنيا
لتضمن معنى حرف الاستفهام والشرط ومنها متى الكائن او هي كائنة
للزمان وهو اكثر استعمالا من ايان فيهما اي في الشرط والاستفهام نحو متى
القتال ومتى تخرج اخرج وايان عطف على متى وجاء ايان بالكسر ايضا
في لغة بني سليم للزمان استفهاما من المستقبل بخلاف متى فانه اعم وبني لتضمن الاستفهام
واجاز المجازاة به بعض [illegible] اصل ايان اي آن او انه في [illegible]
مع الياء الاولى [illegible] وقيل اصلها اي ان فخففت [illegible]

المدة وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا لام وفيه ان
عدم الاستعمال لا يمنع تقدير اللام كذلك وقيل زيد فاين تشديد والف
فوزنه وزنا فعال وفيه ان اين للمكان وايان للزمان وفيه
انه يحمل التغيير معنى بعد التغيير لفظا قوله استفهاما حال او تمييز او ظرف
اي ايان للزمان من حيث الاستفهام او حال كون الزمان ذا استفهام
او للاستفهام عن الزمان او وقت استفهام وايان بمعنى متى الاستفهامية
تختص بالامور العظام كقوله يسألونك عن الساعة ايان مرسيها وايان يوم
القيمة وايان يوم الدين ومنها كيف الكائنة او هي كائنة للحال
استفهاما اي وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال
ذات استفهام وانما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار
والمجرور والظرف متقاربان وكونه ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
اسم بدليل ابدال الاسم منها كقولك كيف انت اصحيح ام سقيم والاخفش يقول
كيف انت افي حال الصحة او حال السقم وانما بني لتضمنه حرف الاستفهام
ومنها مذ قدم مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ الكائنتان بمعنى
اول المدة وانما بنيا لتضمنهما معنى من الابتدائية والى الانتهائية وقيل مذ مرخم منذ

ومنذ الكائنتين قبلهما اي يقع بعد مذ ومنذ يقع بعدهما ويتصل بهما
المفرد لا المثنى والمجموع لان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين
او اشياء كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم
الجمعة وقيل المثنى بعدهما كقولك ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتني فيهما
المعرفة الواقعة خبرا منها لان الوقت المجهول لا يكون لابتداء الكلام
معلوم فلا فائدة في ذكره فلا بد من التعيين ليفيد والمعرفة هو الاصل
في ذلك وقيل المنكر بعدهما كقولك ما رايته مذ يوم لقيتني لحصول التعيين وهو
المقصود وبمعنى الجميع اي جميع المدة قبلهما اي يقع بعدهما المقصود بالعدد
اي الزمان الذي قصد هو مع عدده الى قصد بيان جميع المدة
لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد كقولك ما رايته مذ
يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي يومان وفيه ان المقصود بيان
جميع المدة وهذا لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رايته مذ يومنا هذا وفيه
ان المراد عدد الافراد وعدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يعرف وقد
للتقليل يقع المصدر بعدهما كقولك ما فرحت مذ ذهابك والفعل كقولك ما فرحت
مذ جئت او ان متقلا او تخفيفه كقولك ما فرحت مذ ان ذا هو فان قيل لم يذكر

ان المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهب قيل لعله اعتمد على
تصور ان بالتشديد والتخفيف معًا او ادرجها في ذكر الفعل بارادة
مجردًا ومع ان المصدرية واما لم يذكر الجملة الاسمية للقلة نحو
ما فرحت مذ زيد مسافر بمعنى حين زيد مسافر فيقدر زمان مضاف
لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك بمعنى اول مدة عدم
الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك
ذاهب وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الزمان
الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وهو اي كل من مذ ومنذ مبتدأ وصحة
وقوعهما مبتدأين للتأويل بالمعرفة وهي اول المدة او جميعها ه
خبره ما بعده الجملة صفة مبتدأ او مستأنفة خلافًا اي نخالف
هذا القول خلافًا للزجاج فانه يعكس بناء على نكارتهما والخبر انما يكونا
من الاسم ويلزم بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي من الظروف
المبنية لدى وهو بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال
بني لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو ابتداء الغاية
ولذا بنيتا لفظًا وتقديرًا وحمل لدى التي بمعنى عند نحو من الابتداء عليها وفيه

انه يوجب ان لا يبنى عند الى آخره في نحو من لدن لعدم التضمن ح قالوا انها
بمعنى من عند وحمل لدي التي بمعنى عند عليها طرد للباب وفيه وقيل بني
لدي بالحمل على لدي الموضوعة وضع الحروف وكذا سائر لغاته وفيه ان وضع
بعض اللغات وضع الحرف بناء على البناء وعدم التصرف فبنى بناء البناء عليه
دور وفيه والفرق بين لدي وعند ان عند يستعمل في الحاضر والغائب
وفيما في حوزتك وحفظك وان بعد بخلاف لدي فانه لا يستعمل في البعيد
وقد جاء لَدُ ولَدْ ولُدْ ولَدْنَ ولَدُنْ ولَدُنِ ولُدْنِ ولُدْنَ واصل
اللغات لدن كعضد فاسكن العين بلا نقل فالتقى ساكنان فحركت الدال
فتحًا وكسرًا او حركت النون كسرًا او حذفت او بنقل الضمة فحركت النون
كسرًا او حذفت النون من اصل اللغات وبعبارة اخرى تحذف النون
من لدن بلا اسكان العين او بعد اسكان بلا نقل او بنقل او بتحريك
العين فتحًا او كسرًا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرًا بعد اسكانها
بنقل ومنها اي من الظروف المبنية قط وفيها لغات كلها للنفي وقوع شيء
فيه نحو ما بمعنى ما رأيته قط وفيها لغات ما رأيته في جميع الازمنة الماضية
او ملاو المعنى المنفي اي على ما مضى منفي كما رأيته قط فان كان صفة

صفة الزمان فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف
اى لزمان ماض نفي فنفي فيه وان كان صفة الفاعل فالاسناد ظاهر
وكذا الكلام في المستقبل المنفي واما قط هل رأيت الذئب قط فهو ماض منفي
معنى وقد يستعمل في الاثبات كقولك كنت اراه قط اى ابداً وعوض الجائي
او هو كائن للمستقبل اى للزمان المستقبل اى ما علم يكون استقباله
المنفي نحو لا اراه عوض اى في جميع الازمنة المستقبلة ولو قال قط
وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن
لتضمنه اصل الوجه الحسنة وسلامة عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع
في كليهما والظروف المضافة الى الجملة الفعلية الخبرية كيوم ينفخ في الصور
ويوم ينفع الصادقين واذا كيومئذ وحينئذ يجوز بناؤها اى تلك الظروف
على الفتح اذ الجملة مبنية من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها مبنية الاصل
لكن اكتسبت الاعراب لوقوعها مقام المفرد فخرج عن كونه مبني الاصل اذ مبني
الاصل كالحروف والماضي والامر لا يكون لها اعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً
ولو ورث بعضهم بعود المحل فهو الجملة لا تخرج [illegible] عن كونها
مبنية الاصل [illegible] فيها صارت مناسبة للاضافة الى المبني او لو كانت

كما في اذ المضافة الى الجملة جواز البناء واختار الفتح للخفة فان قيل الاضافة
تمنع البناء فكيف تدعو اليه قيل تمنع من حيث انها نائبة
عن التنوين المنافي له وتدعو من حيث اضافته الى المبني فجواز البناء
توفيقاً بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك اى كالمذكور من الظروف
مثل وغير مع ما وان وان مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنع من الجلوس
غير انك قائم ونحو لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات
اوقال بني غير لاضافته الى ان نطقت وكذلك مثل للاضافة الى الجملة
صورة وتشبيهها بالظروف ولهذا ذكرهما في بحث الظروف واعلم انه
شرع في تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين بعد ما قسمه الى المعرب
والمبني فقال المعرفة ما وضع بوضع جزئي كالاعلام
والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة
والنداء لشيء متعين بعينه اى لشيء معين واحترز به عن النكرة وعن
النكرة والتعيين باعتبار تعينه على شيء معين في التركيب فيدخل المضمرات
والمبهمات مع كونها كليات الوضع لكونها جزئيات الاستعمال ولا يرد نحو ادخل
السوق فانه معرفة وليس لمعين لتعين الحقيقة المرادة به وان كان الفرد

غير معين ويمكن ان يقال انه في حكم النكرة فيكون خارجا وفيه فلا يرد نحو
وجه لكونه ليس لك لان وضع امثاله لغير معين وان تعين بعارض واعلم
ان الشيء المعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل معهودا
وانت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد محلى بلام الجنس او جماعة
معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعرف
فاعرفه وهي اي المعارف ستة بالاستقراء وفي ذكر الستة وهي المعرفة
بالنداء نظر لرجوعها الى المعرف باللام فذكرها على حسب ترتيبها في رتب
التعريف واشار بالترتيب الى الترتيب في المرتبة **المضمرات**
والاعلام كزيد وعمرو **والمبهمات** اي الموصولات واسماء الاشارة كالذي
وهذا **وما عرف باللام** العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل والغلام
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يرد ما دخلته
هي قسما آخر من المعارف وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل ما دخله اللام
الزائدة لتحسين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه واما
على مذهب الخليل فحرف التعريف اللام مع الالف **وبالنداء** نحو يا رجل لقصد
التعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة وان لم يذكره المتقدمون

لوجوه

لوجوه الى الذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل **والمضاف الى احدها**
اي احد الاربعة المذكورة **معنى** مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة
معنى او اضافة مفيدة معنى او اضافة معنوية او مفعول له بحذف
مضافين لقوله والمضاف اي وقت افادة معنى اي الذي اضيف
الى احدها لاجل افادة معنى واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربع
المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفها ولما كانت المضمرات
والمبهمات والمضاف في تعريفها تأمل وما عرف باللام مستغن عن التحديد
لا جرم خص العلم بذكر التعريف فقال **العلم ما وضع لشيء**
عينا او معنى انسانا او غيره مما يتخذ ويؤلف ولا بعينه اي ملتبس بعينه
احترز عن النكرة **غير** حال **متناول غيره** فردا او جنسا في شيء من التراكيب
فلا يرد عدم تناول المضمر والمبهم غير المعنى المراد بها في تركيب واحد
وكذا المعرف باللام والمضاف لتناولهما فردا آخر في تركيب آخر او المراد
لا يجوز استعماله في غيره بخلاف مثل انت فانه يجوز استعماله في غيره امالم
يقل غير متناول ما اشتبهه لئلا تخرج لفظة الله لانه لا يشتبه بشيء حتى
يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشتبهه **وفيه** انه السؤال لاستحاطة فيها وهو

الموضوع فلا يشترط لنفي تناول ما اشتبه وجوده وفيه انه في التناول وان
كان سلبا لكن الصلة في قوله اشتبه موجبة فيوجب وجود ما يشبهه وهو ذلك
باطل وفيه ان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء
لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالمنفي مع كون الصلة موجبة
ونفي تناول ما اشتبه اما بنفي التناول مع وجود ما اشتبه او مع عدمه
وعدمه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف بوضع واحد
انما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع لشيء بعينه
ويتناول غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه
انه غير متناول غيره بوضع ولا يرد اسامة لوضعها لحقيقة معينة
غير متناول غيرها وان كان ما صدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان
الرجوع الى الذكرى كذلك واعرفها المعارف المضمر المتكلم ثم المخاطب

النكرة ما وضع لشيء من غير ان يعتبر فيه
الوضع لمعين بوضع كلي او جزئي لا بعينه منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا
اسما او لقبا او كنية موضوعا للعين او معنى حدثا او وقتا او لفظا
يوزن به او يؤدى به لفظا او محض عدد او اسم زمن الموقت او ما نحو ادخل

ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار حاضر
الوضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع
اسامة على فرد غير معين لا يوجب التنكير لعدم الوضع ولا يرد نحو وجه
لك واذن لك له لان ذلك وضع لشيء لا بعينه وان وقع على معين باعتبار
عارض **اسماء العدد** لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء
العدد التي يلازم اكثرها التنكير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر
والمؤنث لكان اولى لتعلقها بمبحث التذكير والتانيث فكانه اشار
الى التقسيم الاخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمها والاسماء على نوعين
اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كلا منهما
مع القسم الاخر ما وضع فخرج بهذا ما لم يوضع للكمية نحو رجل فانه وان فهم
منه الكمية باعتبار سياق الاثبات لكنه ليس بالوضع وكذا نحو رجلان
لانه لم يقصد فيه هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يأتي في رجل
ايضا لكمية آحاد الاشياء اي ليبين كمية افراد الاشياء وكمية الشيء
عدد المعين وفيه والى الكمية اي الصفة المنسوبة الى الكم اي الصفة
التي يستفهم عنها بكم وهي عدد الخاص قوله احاد جمع احد ولا يرد واحد

واثنتان من: لدلالتها على الآحاد بالدفعة وان لم يدل دفعة ولو قال

ما وضع للكمية لكان اولى وفيه انه دخل في التعريف ح الخط

والسطح والجسم التعليمي فقوله احاد الاشياء احتراز عنها

واما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل واما نحو ثلث جماعات او ثلث

مجموع فيدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وفي القول

بانه احتراز عن الذراع نظر لانه وضع لما وضع للكمية وهي الخشبة

المقدرة ولم يوضع للكمية فيخرج ما وضع لكمية ولا احتاج فرد به

الى قوله احاد وفيه انه وان لم يكن لكمية ما يذرع به لكنه لا يخفى

وصفه بكمية الخشبة لوصفه لخشبة متصفة بكمية معينة واصولها

واصولها اثنتا عشرة كلمة الجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف

اسماء العدد حرك السامع ان يسال ما هي فقال اصولها كذا وانما

اتى بالجواب بقوله اصولها وان كان الجواب المطابق للظاهر بيان اسماء

العدد فقط مع غير بيان اصالة بعض وفرعية الآخر تنبيها على

الاليق بالسؤال ان يسال ما الاصل منها فكانه يليق الحكيم طلب

بغيره ما يطلب تنبيها على الاولى بالسؤال غير هذا واحد بدل

بدل البعض من اثنتي عشرة فيه وجه او خبر مبتدا او

محذوف الى عشرة الى للاسقاط اذ المعنى واحد وغيره الى العشرة

ولو لم يقل بذلك يخرج عشرة عملا بالغاية ومائة عطف على واحد والف

تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة على وجه التعداد

واحد اثنان واحد اثنان وثنتان على الاصل بتذكير المذكر وتانيث

المؤنث وثلثة الى عشرة اى تقول ثلثة بالحاق التاء في المذكر

بناء وبل الحاجة وفيه انه كالجوز التاء وبل بالحاجة يجوز التاء وبل

بالجمع ايضا وقوله الى عشرة متعلق بنتهيا والمراد وما زاد عليها

الى عشرة فالى للاسقاط وثلث للمؤنث بترك التاء فيه للفرق

بين المذكر وبينه الى عشر والتقدير فيه كما في المتقدم احد عشر

اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة شروع في عدد

المركب اي بذكر الجزان بترك التاء في المذكر ويؤنثان بالتاء في المؤنث

على الاصل ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلث عشرة وما زاد

عليها الى تسع عشرة يعني تسقط التاء من العشرة وثبت في النيف

في المذكر وتعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل

في التعليل الى للاستقاط باشارة ان الغاية
هنا داخلة في المغيا لان الحكمية الى
لا يخ اما ان للحكم او للاستقاط فعلى
الاول لا يكون الغاية داخلة فيه
وعلى الثاني يكون محمد سعودي

تعليلاً بخلاف الاصل ويلزم تكسير الشين اي شين عشرة في المؤنث تحرزاً
عن توالي اربع فتحات في احدى عشرة وثنتا عشرة او خمس في ثلث
عشرة الى تسع عشرة واما الحجازيون فيسكنونها تحرزاً عن توالي اربع
متحركات مع ثقل التركيب وهذه الجملة معترضة عشرون واخواتها تها
وهي ثلثون واربعون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
عشرون مقول تقول على التعداد والرفع على الحكاية واخواتها
منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها
فهو مبتداء محذوف الخبر اي واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل
عشرون مبتداء واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا لانقطع سلسلة
التعداد فيشكل قوله احد وعشرون الى آخره احد وعشرون اي تقول
بترك التانيث في المذكر اذا زاد على عشرين فاحد وعشرون
مقول والرفع على الحكاية احدى في المؤنث وعشرون ثم تقول
بالعطف بلفظ ما تقدم على عطف على قوله تقول اي تقول كذا
وكذا ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف ملتبساً بلفظ ما
تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث في المؤنث تقول ثلثة وعشرون

الى تسعة وعشرين رجلا وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة
وكذا القول في سائر العقود فقوله بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف
عليه المقدم او صفة للعطف اذ اتصاف المعطوف عليه بشيء
يوجب اتصاف العطف الى تسعة وتسعين وتسعة وتسعين
متعلق الى كمتعلق لا المتقدم مائة والف من المقولات تقول على
وجه التعداد مائتان والفان فيهما اي تقول كذا وكذا في المذكر
والمؤنث وضعاً ثم بالعطف على ما تقدم ثم تقول قولاً ملتبساً
بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما بالعكس واقعاً
على وجه متقدم من التذكير في المؤنث والتأنيث في المذكر والاضافة
والتركيب والعطف كما عرفت تقول مائة وواحد او واحدة
واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة
وثلثة عشر رجلاً وثلث عشرة امرأة ومائة وعشرون رجلاً
وامرأة ومائة واحد وعشرون رجلاً وواحدة وعشرون امرأة وتسعة
وثلثة وعشرون رجلاً وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعين رجلا
وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا وثلثمائة وكذا الى تسعمائة

والف وكذا والفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا
واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا
على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى ذلك فسح زد ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فتقول واحد ومائة في الكل وفي ثمان عشرة فتح الياء
لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشرة مبتدأ متقدم
الخبر وجاز اسكانها اي الياء تخفيفا وحذفها اي حذف الياء فقولا لكمال
التخفيف بفتح النون حملا له بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح
الصدر شاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل النون معقب الاعراب
نحو قوله لنا بار اربع حسان واربع فثغرها ثمان وتمييز الثلثة وما دان
عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة لئلا يكون المميز الذي هو موصوف
معنى منصوبا بالنصب على صورة الفضلات واما النصب فيما زاد
على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما ستعرف وقد جاء ثلثة
اثوابا في الشعر على الشذوذ ومجموع اي جمع كان مكسرا او بالالف والتاء
ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم تجئ
الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا واما اذا وجد جمع كثرة وقلة

وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع القلة لان الثلثة الى العشرة عدد القلة
وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس
والسر في استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه
على ان الثلث في التربص في حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج
كثيرة وانما يقع مجموعا لكون الثلث فما فوقها جماعة فيراعى ان يفسر
بالجماعة وانما افراد تمييز ما فوق العشرة فلما ستعرف لفظا كثلثة رجال
او معنى كتسعة رهط وثلثة ذود وسبعة نفر الا اي مخفوض في كل
المواضع الا في ثلثمائة وما زاد على ذلك الى تسع مائة وهو لفظ المائة
مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وانما جعلوا ذلك
لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام النون في احد عشر الى تسعة وتسعين
منقوين الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة الى العشرة وانما رجعوا الى الخفض
تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه وكان قياسها اي المائة
المضافة اليها ثلث الى التسع مائات ومئين كسنين وبعضهم يضم الميم
قال الاخفش لو ضمت ميم مات كمئين جاز لكن ترك هذا القياس
واستحسن الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين حالة لزوم افراد التمييز فان قيل اضافة

الى الجمع بالواو والنون غير جائز اصلا فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلث
سنين وكيف يقال والقياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث
هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه وتميز احد
عشر وما زاد عليه الى التسعة والتسعين منصوب مفرد صفة او جنس
بعد جر اما النصب فلامتناع الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر
فلامتناع تركيب ثلاثة اشياء مع الامتزاج المعنوي لمكان الاضافة
الى المفسر بخلاف احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي
عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء ولعدم امتزاج المعنوي الـ
الناشي من الاضافة الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى التسعة
والتسعين فلامتناع كل من حذف النون وابقائها بناء على اصالتها
وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل وحصول غرض التمييز
فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة وتميز مائة والف وتثنيتهما اي
تثنية المائة والالف مائتان والفان وجمعه اي جمع الالف والنون
وهو الالاف والالوف واما المئة وجمعها لان جمع المائة ليس بمستعمل مع ثلثة
يقال ثلثمائة والمستعمل ولا يقال مئون او مئات فمخفوض مفرد اما الخفض فبالاضافة واما الا

ط اشارة الى انه لابد للمغيا ان يكون امر ممتد والا فلا لجريه

فراد

١٤١

فلاصالة الافراد وحصول الغرض او يقال لكثرة المائة والالف
الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث انها من اصول العدد ومثلها
ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى التسعة
والتسعين في الكثرة مع انها بقربان بهذا القسم اعطى تميزهما احد
حكمي تميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض واحد حكمي احد عشر الى
تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس في التميز
اصلا انه لا يجمع وان كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا تقول عندي
ثلثة اشخاص من النساء او ثلث اشخص من منتقين وقوله اه عطف على جزء
كان من قبيل عطف معمولي عاملين واحد بحرف واحد وبالعكس او كان الامر
بالعكس اي كذا بان كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا تقول عندي ثلثة
نفوس من الرجال وثلث نفوس منهم فيه مجالا اي في العدد وجهان للعمل
بالاعتبارين التأنيث او التذكير وحق هذا الكلام ان يذكر عقيب بيان
التذكير والتأنيث لا عقيب بيان المائة والالف لعدم اختصاصه بها تذكيرا
وتأنيثا ولا يميز واحد ولا اثنان اي لا يذكر لواحد واثنين تميز
ولا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان ذكر الفرد يغني ذكر المعدود الى اخره

وذلك العدد هو ما، كرره توضيح وعكس فى ذلك لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود
وفيه نظر لأن فى كلامهم الى ازيد من المقصود نحو جاءني
القوم كلهم اجمعون استغناء مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف الى الفعل
المنفي اي يترك تمييز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء، والاولى توجه
النفي الى القيد فيفيد المعنى بلفظ تمييز منها اى تمييز كل منها على تقدير
ذكر التمييز معهما عنهما عن كل منها والجار متعلق باستغناء، فانه
فان قيل الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه التأكيد
او تشويق او نحوهما كما في اله واحد ونعم رجلا زيد قيل مثل رجل ورجلان
لا فائدة اى لا فائدة مثل رجل ورجلان النص المقصود والتصريح بالعدد
من الفرد الواحد فى تمييز واحد والاثنين فى تمييز الاثنين فلا حاجة الى
العدد لحصول المقصود بلفظ التمييز ولو ذكر معه لكان اطناباً وفيه بل
يمتنع ايقاعه تمييزا لان كون المميز مغنيا عن التمييز بخلاف ما عليه باب
التمييز على افادة النسبتين معاً وعدم استغناء كل عن الآخر كما في قوله
منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه عسلا واما نعم رجلا
وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه به النقض قوله بالعدد متعلق

بالنص اى التصريح بالعدد المقصود هو التصريح بالواحد او منه واحد لا
واحد او متعلق بالنص اى لا فائدة النص التصريح الذي يقصد بالعدد من
بيان الكمية وتقول انت فى المفرد اى الواحد من المتعدد اى فى استعمال العدد
فى احد المتعددات مفعوله من ظرف مستقر واقع صفة للمفرد اي الواحد الكائن
من المتعدد او صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد باعتبار
تصييره اى قولا ملتبسا باعتبار تصيير ذلك المفرد عددا انقص من عدده
ازيد عليه بواحد او يكون المعنى بسبب اعتبار تصييره فقوله تصييره مصدر
من اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف الثاني في الى
اى تقول فى المفرد المذكور اى المفرد المصير للواحد اثنين والثانية
فى المؤنث وما زاد عليها منتهيا الى العاشر اى عاشر التسعة وعاشر التسع
فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فهو مبني على
الضم لان ما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر
والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه
اسم الفاعل بمعناه وما روي من قولهم كان القوم عشرين فعشرتهم اى صيرتهم بنفسي
وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين واما ثالث اثنى عشر ورابع ثلاثة

عشر درهم معنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة فلو علم صحته لكان محمولا على ثلث
عقودهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرة ورابع نيف ثلثة
اى مصيره ثلثة ومصيره اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وتقول في المفرد
من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعداد الاول في المذكر وزنه
افعل وفيعل فوعل والاولى تونيثا الاول وفي فعلى نحو ثانية
حالا تونيثا الثاني والثانية في المذكر والاولى والثانية ومازاد عليهما
من المفردات الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث وتقول باعتبار
حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادي عشر في المذكر فهو عطف
على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية والحادية عشرة للمونث
بناء بينهما الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجه والثاني عشر والثانية
عشرة ومازاد عليها الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المونث
اشار بتركه ما ذكره في صورة التغيير من قوله لا يغير الا انها غاية المركب
لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شايع فيما فوق ذلك ايضا وانما ذكر
بيان الحال في العدد المركب دون العقود والمائة والالف لعدم التغيير فيها
دون مازاد على العشرين والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير المفرد بخلاف

بخلاف تغير المركب فانه يبان تغير المفرد اذ تغيره في الاول الا الاول وتغيره
المركب الا الحادي دون الاول فتقول الرجل العشرون والمراة العشرون
وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتاسعة
والتسعون والتسعين والرجل الالف المراة المائة والالف والرجل
الحادي والمائة او الالف والمراة الحادية والمائة والالف فصاعدا
الى ما لا يتناهى ومن ثمة اى ومن اجل انه يجب في الواحد من المتعدد الاعتبار
اولاجل اختلاف الاعتبارين او تحققهما قيل في الاعتبار الاول وهو التعبير
او في المفرد من المتعدد باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الاقل
بدرجة اى مصيرهما اى مصير الاثنين من ثلثتهما اى مصير الاثنين ثلثة من الثلث
وهو تصيير الاثنين ثلثة وفي الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال في المفرد
من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة بالاضافة الى العدد المساوي لعدده
اى احدهما اى احد الثلثة الثالث فيه درجتين ويجوز ان يضاف الى العدد
فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا وتقول في اضافة مازاد
على العشرة مما وضع لبيان الحال حادي عشر احد عشر اى واحد من احد عشر
مما فوقه بعشر درجات واقع على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال

من الاعتبار التي بذلك خصوصًا والجملة حال او معترضة وان شئت قلت اي
ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف الجزء
الأخير من الاول تخفيفًا واستغناءً عنه بذكره وهكذا تقول الى تاسع
تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم البناء وهو التركيب وبني الجزء
الباقي لوجود موجب البناء وقوله فيعرب عطف على الجزء او استئناف
على معنى فانت تعرب الاول على نحو الم تسأل الربع البواء فينطق اي فهو
ينطق

المذكر والمؤنث

لما وقع ذكر التذكير والتانيث في باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم او شرع في تقسيم آخر
للاسم باعتبار التذكير والتانيث وانما قدم المذكر لاصالة المؤنث
قدم المؤنث في التاريخ رعاية لاختصاص بيانه وتبعًا للمذكر في كل ما
كل ما يخالف كتقديم الآخر التقديري وتعميم اللفظي في كل اعداده ويكون
ان يقال قدمه افراده التاريخ من القريب او ترجيحًا لوجودي على العدمي
ما فيه علامة التانيث تاء او الف مقصورة او ممدودة او ياء لفظًا اي
ملفوظًا حقيقة كامرأة وناقة وغرفة وطلحة وعلامة او حكمًا كالعقرب
لا سيما اذا سمي به مذكرًا اذا الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث

ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية وحائض وطا لع
من الصفات المختصة الثابتة ونحو كلاب والطب مما جمع مكسرًا او تقديرًا
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر ما ليس
بخلافه اي بمخالف المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظًا
ولا تقديرًا ولا حكمًا وعلامة التانيث المذكورة في حد المؤنث التاء
والالف سواء كانت مقصورة او ممدودة واما لم يذكر الياء فلقلتها وثبوتها
عنده ضعيف كما في بنت هي وانت لا بالعلامة وهو كتثنية هذا والذي
في هذان والذان على قول من يرى بناءهما وبعضهم عد الياء في هذي وهي من
علامات التانيث وذكروا ان التانيث بالياء من خصائص اسماء الاشارة فلعل
قائله في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرًا وتانيثًا وافرادًا وتثنية وهي
اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي هو الخلقي ما بازائه ومقابلته ذكر كائن
في جنس الحيوان الذكر معناه خلاف الانثى لا الرجال ولو قال ما له فرج لكان اولى
حيث يشمل الانثى التي ليس بازائها ذكر من الحيوان ولو فرض شيء من الحيوانات
كذلك واحترز به عن تانيث النخل كامرأة في الاناسي وناقة في البهائم بازاء
رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى واتان وعناق والمؤنث اللفظي اي المنسوب لا

نعم عبرة لفرض ليس الامر الغفلة انه [illegible]
وما النقض في التعريف [illegible] الا انه
ان كان تابعين من المحقق [illegible]
بخروج تعريف [illegible]
محمد بن تقوى
[illegible] منه

اي اللفظ الموجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث
خلقي في معناه بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر
في الحيوان اي سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم كطلحة او صفة كعلامة
او اسم جنس كنملة ذكرا او لا يكون مذكرا حقيقيا كظلمة والاول لا يوثر الا في حكم
نقيضه وهو منع الصرف ولا يسري الى غيره من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة
القائم خلافا لبعض الكوفية وكعقرب علما لمذكر ونافة (?) وكذا ما يونث نحو نملة
ذكر عند ابن السكيت وبنى ابو حنيفة نوع (?) الاستدلال على ان النملة في قالت
نملة انثى على ذلك كطلحة وعيون (?) واذا اسند اليه اي المؤنث اذا كان حقيقيا
مظهرا او مضمرا او اللفظي مضمرا بقرينة السابق حيث قال بعد ذلك وانت في ظا هر
غير الحقيقي بالخيار الفعل المتصرف بخلاف نعم المراة هند بلا فصل نحو ضربت امراة
بخلاف حضر القاضي امراة حيث لا تجب سراية التانيث الى الفعل لمكان الفصل
فالتاء واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ تقديره وجبت وجوبا في علامة (?)
حيث يلزم امتناع الفاء واما تجب التاء للسراية اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج
واما في الظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصور
في الامتزاج لكمال الظهور وقصور في التانيث لعدم كونه حقيقيا فانه اي الاعلان (?) في نعم المراة بل

بل يجوز بناؤه على الامتزاج والتانيث معا وجه دون واعلم انه لا يلزم
التاء اذا كان دليلا كافيا صوريا وكون المؤنث الحقيقي من البهائم وتخلف
الحكم عن الفاعل (?) عند التدليل امر شائع مستفيض فلا يحتاج الا الاعتناء (?) فرحا (?)
وانت في ظاهره اي في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي واحترز به
عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التاء فيه واجبة والظرف متعلق بالخيار
غير المؤنث الحقيقي وما في حكمه من المؤنث البهائم كـ الناقة بالخيار
اي ملتبس بخيارك بين التاء وعدمها او تذكير الفعل وعدمه اعتبارا
بجهتي التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احترز
عن ضميره نحو الرجال جاءت او جاؤا فان الحاق التاء او ضمير الجمع
فيه واجب لا الحاق التاء بالتعيين والاضافة من باب جرد قطيفة
واخلاق ثياب غير المذكر بدل او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على العدول
يتوقف على اشتهار غير جمع المذكر السالم الا في تثنية فان حكمه حكم الابناء (?)
نحو قوله تعالى امنت به بنو اسرائيل وان كانت جمع المذكر السالم مطلقا فراف (?)
لمعنى التشبيه المفهوم من الحاق الحكم اي زمانا مطلقا او جمع الا وقتا سواء كان واحده
مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو فادت (?)

نحو جاءت الرجال فكلم ظاهر غير الحقيقي لتأويله بالجماعة ولم يؤنث جمع المذكر
السالم لكراهة اجتماع علامة التأنيث مع بقاء صيغة المذكر وانما شبه الجمع
بظاهر غير الحقيقي ولم يطلق لان مصرحه ليس كمضمره لا مضمره يستلزم التا
او الواو وفي الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال جاءت او جاؤوا
والليالي والايام مضت او مضين وضمير العائد الى صيغة جمع التكسير
للذكور العاقلين غير الجمع المذكر السالم احتراز عن العاقلين اذا جمعوا
سالما فان ضميرهم الواو فحسب ويقال الزيدون والمسلمون جاؤوا الا
الا جاءت وقوله غير كون السابق في الاعراف فعلت اي ضميرها بوزن فعلت
وهي المسكن فيه للقرون بالتاء الساكنة التي هي تاء التانيث وضمير
موزونات فعلوا وهو نحو الرجال جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة
للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء اي ضمير النساء من جموع المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على
ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في نحو لكل فرعون موسى
او المراد منه كلها من المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التاء وهو في قوله
والايام اي ضمير كل الايام من نحو المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضميرها التانيث

فعلن وبتاويل الجماعة واما النون في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون في جمعت
لهذا النوع من الجمع كالواو وصفت بجمع العاقلين واما في نحو النساء فللحمل
على جمع غير العقلاء والاناث نقلا عقولهن تجري مجرى غير العقلاء
المثنى شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية
والجمع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما المفرد وهما
للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد
ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته ولعدم اختصاصه بشريطة بخلاف
الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بالذكور العقلاء
وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا مع المؤنث ولا بتاء
التانيث كعلامة والقسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر
الذي لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء او فيهما وان لا يكون افعل
فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة
بالمؤنث والقسم الثالث وهو جمع التكسير بسبب الصيغة وتوقيف الوضع ما لحق آخره
الف نحو مسلمان والزيدان او ياء نحو مسلمين والزيدين وانما اختير لزيادة
التثنية والجمع حروف العلة لكونها دورا خفيفا بعضها تقلبا للاخر وخصت الالف

الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولكونه
اخف لفظهما وانسب الواو بالجمع لكونها للجمع ضميرا او عاطفة وحصولها بجمع
الشفتين ثم زيدت اليا تكثيرا لابنية التثنية والجمع السالم لتوسل الى
تقليل الاشتراك في الاحوال والآلي ان الالف والواو في الاحوال الثلث
ووقع بينهما بحركة ما قبل اليا ففتح في التثنية لو فق ما قبل الالف وكسر
في الجمع وفقا مفتوح ما قبلها صفة سببية لقوله باء اي باء فتح حرف حصل
قبلها لوفق ما قبل الالف ونون والحق ما اختير ذكر النون عن قوله ليدل
لزوم ما بعدها في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين مكسورة
للتعادل ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي
الامثال وهي فتحة قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل ما لحق آخره ذلك وفيه اوكل واحد من الالف والياء وفيما والملحوق وفيه
نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك على انه متفق في اللفظ
وفي الوصف بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه في المعنى لا من خلاف
جنسه فلا يجوز العينان للباصرة والشمس الا على نوع المجاز خلافا للاندلسي
فانه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظي واما نحو القمرين ففي التغليب وفي التقييد

بالافراد نحو العينين للشمس والباصرة نظر لانه فرد من المثنى وان كان مشتقا
وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الاصطلاحية فلا يجوز التعريف بان يخرج
عنه ذلك الفرد الممتنع الا يرى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له ومعه وثاني علمت
وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في آخره تخفيفا ولم
يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على
تقليل ولم يخرجوا تصغير القصاير ونحو من المستثنيات الى غير ذلك فالحق ما ذكره
في المفصل من جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييده
بانحاء الجنس اللفظ الاان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع واعلم
انه لو اريد بقوله متفق في الوصف والجنس جميعا لاستغني عن قوله من جنسه فالاسم
المقصور سمي مقصورا للامتناع عن المد او اعلم ان التثنية انواع صحيح
ومقصور وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود حكمه كذا والصحيح والمنقوص
حكمها ظاهر لعدم وجوب تغير في تثنيتهما فالالف للنفي على هذا التحقيق
ان كانت الفه كائنة عن واو اي كان اصلها الواو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالواو في المسمى بلدا وهو اي والحال ان ذلك المقصور

ثنائي أي ذو ثلاثة أحرف لا الثلاثي الاصطلاحي ليخرج سعلى قلبت ألفه
واوا لاعتبار الأصل حقيقة أو حكما أو لخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث
لم يرد فيه لمكان الثقل وإلا أي وإن لم يكن كذلك بأن كانت الألف عن ياء
حقيقة كرحيان في رحى أو حكما بأن كان مجهول الأصل أو عنه ممنوعة وقد أميل
كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا أو كان على أربعة أحرف فصاعدا
أصلية كانت الألف كمعلى ومصطفى أو زائدة كحبلى وأرطى وبحجى وجمادى
قلبت ياء اعتبارا للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلاثة أحرف ولو قال وإلا ياء لتقدير وقلبت ياء لكان أوفق وأخصر لكنه قصد
التنبيه بإيراد الكلمة في الجزاء لكثرة صورة وعلمية وجوه الأم
الممدود إن كانت همزته أصلية أي غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة
كقراء في جمع قارئ ثبتت الهمزة لمكان الأصالة وحكى أبو علي عن بعض
العرب قلبها واوا قراوان مطلقا الأخوات وإن كانت همزته للتأنيث
قلبت همزته واوا كحمراء وصحراء تقول حمراوان وصحراوان كراهة ثبوت
صورة علامة التأنيث في الوسط وتحت لضرورة دفع اللبس وتعيين الواو
لكونه عن اجتماع اليائين في النصب والجر وإلا أي وإن لم تكن أصلية ولا للتأنيث

بل كانت منقلبة عن أصلية ككساء ورداء أصلهما رداي وكساو أو كانت
زائدة للإلحاق كعلباء فإنه ملحق بسرداح فالوجهان أي ففيها الوجهان
الثبوت لكونها في مكان الأصلية باعتبار الإلحاق بها والانقلاب عنها
والقلب لشبهها بهمزة التأنيث في عدم كونها أصلية وتحذف نونه أي نون
المثنى في الجر والنصب للإضافة أي وقت أو لأجل الإضافة المقتضية
للاتصال لأنه للانقطاع الذي يوجبه التنوين إذ قامت النون مقا مها
وتخصيصه أن النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والإضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وإن لم يسقط
باللام لأنه اعتبر عوضيتها عن الحركة وحذفت تاء التأنيث الثابتة في
في الواحد في كلمتين فقط خصيان وأليان تثنية خصية وألية جوازا
على خلاف القياس والشذوذ لأوثا بالحي قولا منها تلقني فردين توجف
البيت وتستطار وقول أبي الحارث وخصيتاه أحب القوارين
والبيان تثنية ألية وخصية وقيل جاء خصى وألى هما لغتان في خصية
وألية خصيان وأليان تثنيتهما فلا يكونان من باب الحذف وأما قولهم
حقان أي حقتان معزى المناسب لأفصح أو محمول على ضرورة الشعر

في سعة الكلام بخلاف ضيفان والبان وقد شذ منهما من ضرورة الشعر كقوله
كأن خصيبه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله قد نج الباب من الحجج
الوطب **المجموع ما دل على آحاد** وافراد
حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امرأة وعباديد وعبابيد
بمعنى الفرق لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها في التأنيث
والرد في التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند صيغة منتهى الجموع
اعتبر له واحد تقديرا كعرس نحو عباد وعبدد وعبدود ونساديد على وزن فعال
بضم الفاء كغلام وغلمة مقصودة اي قصدت فيه بحروف فالباء يتعلق
بمقصودة او بقوله دل اي دل بحروف مفردة على آحاد مقصودة فلا
يرد نحو تمر ونخل لدلالتها على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا
هو الجنس والآحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها
وغيره لا باعتبار حروف مفردة بخلاف نسوة لانها اريدت باعتبار حروف
مفردة فرضا فان قلت لم ينتقض ذلك بنحو ابل وغنم وخيل وقوم ورهط قيل انه
لا دلالة لنحو قوم بمادة الجمع فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة والشهور فيه
ل الابل ... مفرد ... فانه

فانما ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها فيقصد آحاد بابها
واضافة حروف الى مفرده للجنس اي بجمع حروف مفرده كرجال في جمع
رجل او بعضها كسفارج في سفرجل وفرازد في فرزدق وفيه انه
لو اريد كل المفرد دخل نحو سفارج وان اريد الجنس كفت الواحدة
وفيه بتغيير ما اي دل على آحاد قصدت فيه بحروف مفرده الملتبس بتغيير ما
لا في صيغة الواحد قبل التغيير والتغير اما حقيقة كما في الجموع او تقديرا
كما في فلك وهجان حيث يتحد فيهما الواحد والجمع لفظا وهيئة لكنه
اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين وفي الواحد اصليتين فحصل
التغير بهذا الاعتبار فرضا وايضا اما بزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح
ونحو رجال في جمع رجل واحجار في جمع حجر او نقصان ككتب في كتاب
او تغير حركة كأسد في اسد ونحو تمر وركب مما بينه وبين واحده التاء
ليس بجمع على الاصح لجريان احكام المفرد المحقق لا على نحو ركب مثلا وان
وقعت التراكيب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد ركب بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد مع كونه على غير صيغة القلة
وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه فصدق الآحاد بحروف مفرد

وفيه ان المفرد ان اريد به المفرد الواحد فصادق وان اريد
كونه مفردا اصطلاحا فهو موقوف على كونه جمعا فيلزم الدور وهذا
قول سيبويه وقال الاخفش جميع اسماء الجموع التى لها آحاد
من تركيبها كحامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمرة وتمر ونخلة ونخل واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وانما مثل بمثالين لان الاول اسم
جنس والثاني اسم جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قلنا ذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا ونحو فلك
جمع لتحقق التغير تقديرا وهو اى الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر
وللمؤنث المذكر الجموع صحيحا او جمع المذكر الصحيح وهو مبتدأ والجملة
مستأنفة للبيان ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها اى تلك الواو لوفق الواو
وياء مكسور ما قبلها لوفق الياء ونون اى ما لحق آخره احدهما ونون مفتوحة
ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والعوض لزوم الواو والياء وهو متعلق بلحق والى

تقديم ليدل على قوله نون لانه لا اثر له في هذه الدلالة بل هى عوض عن الحركة
او التنوين الآن يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى نحو ذلك
ليدل على ان معه اكثر منه وتحقق انه عوض عن الحركة او التنوين فيستقيم
على اللف والنشر على ان معه اى مع ذلك الاسم اكثر منه اى من ذلك
الاسم فان قيل التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل
عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل
الفرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار وقوله الثاني للنون الكوم
من وبره والمن واللوم من وبره ما ولد وانما لم يقل نون حذف الثقا
بما ذكره التثنية او اراد توقيف المادة بقطع النظر عن الصحة وعدمها فلم
يحتج الى القيد لاخراج الممتنع فان كان الف ولنفي الاقسام المستفادة
١٥٥ من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك
ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن التغيرات اى الاسم بياء قبلها
كسرة فاعل الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة بياء حذفت الياء
لالتقاء الساكنين بعد الاسكان للاستثقال مثل قاضون في جمع قاض
اصله قاضيون وان كان الاسم اسما مقصورا اى لامه الف مقصورة حذفت الالف

المقصورة لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي الالف حال
كونه مفتوحا ليدل الفتح على الالف نظيره مثل مصطفون مضاف اليه
والرفع على الحكاية وشرطه اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون او شرط
بيان هذا الكلام او شرط هذا النوع ان كان الاسم الذي اريد جمعه
او المذكور على هذا مراد افادة قوله مذكر قوله علم اسما غير صفة لمذكر
قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه مبتدأ وقوله فذكر
خبره بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترضة وفيه ضعف
لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد
في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة قلت يمكن توجيهها
بوجوه الاول ان شرط مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه التفصيل
بقرينة ما جمع من الجملتين او شرطه ما يذكر كما قيل في قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا ان التقدير الزانية والزاني في حكمهما ما يذكر وفاجلدوا
ابتداء بيان وقوله ان كان الخ جملة مستأنفة والثاني ان محل الكلام على
حذف اما فيكون الكلام الفاء في جواب اما ويندفع اختصاص اعتراض
الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر والثالث ان يجعل الشرطية خبر قوله

قوله شرطه بجعل الضمير المقدر بعد الفاء عائد الى الشرط وعلى هذا يلزم
حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح به
الشارح في بحث المبتدأ ولنا ان نقدر حينئذ امتنع حذف ضمير اسم الاشارة وكفى
به رابطا اي شرطه ان كان فذلك الشرط حصول مذكر او نقول انما جنس
بيانه وبل مضمونه هذا الكلام علم يعقل ان اريد بالمذكور الذات المتصفة
بالذكورة يراد بقوله علم مسمى علم ويكون حمل المذكور على الاسم من باب
التسامح ولا تسامح في يعقل وان اريد به اللفظ المذكور فلا تسامح
في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح
ويكون قوله وان لا يكون به تاء تأنيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط
التذكير اللفظي واما اشتراط هذا لانه اشرف الجموع لسلامة الواحد فيه
فاختص باشرف الاشياء والمذكر المجموع بذلك والمراد في الخبر القيد صفة
غير علم فمذكر يعقل اي فحصول مذكرا وفذلك المذكر مذكرا فهو مذكر
وعلى هذا من قوله وان لا يكون افعل فعلاء يحمل على حذف مضاف اي
ذو عدم كونه كذا او ذو ان لا يكون كذا وعلى الاول لا حاجة الى التقدير
واعلم انه ان اريد به الذات المتصفة بالمذكورة فهو بتقدير

مضاف الى فهو اسم مذكر يعقل وان اريد به اللفظ المذكر كان ولا بتاء
التانيث صفة لما يعقل لو قال يعلم لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات
الله نحو نعم الماهدون اللهم الا ان يقال الشرط هو العقل
ونحو نعم الماهدون مندرج فيما جمع بالتاء ويل كيلفت من البطيخين
وان لا يكون افعل فعلاء الاضافة بادنى ملابسة اى افعل الذي فى
مؤنثه فعلاء مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل واما الاجمعون مع جمعاء فجمعه بالواو والنون على خلاف القياس
الا ان يقال انه فى الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب
والحلى وقد يكون تاكيدا على جمعاء خلاف القياس ولا فعلان فعلى
مثل سكران فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلا
كندمانون ولا مستويا فيه اى فى ذلك مع المؤنث قال الشارح العلامة
هذا اخف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون
المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا

ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكن لا يثبت الا هذا عبارته قلت ضمير ان لا يكون
عايد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة اى شرط ان
كان صفة فحصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف
مع المؤنث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو
عدم كون المذكر فيه افعل فعلاء وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه
مع المؤنث وان جاء ضمير شرطه وضمير فهو مذكر وضمير ان لا يكون
الى المذكر دون الاسم اعتبار الصدر البحث وهو قوله المذكر ما لحق اخره
لم يحتج فى الربط الى تقدير فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء كما فى هذه
العبارة كما ظن الشارح اصلا نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما
مستو مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون
ولا صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء
وقد يرتفع الاستواء المعهود فيه ولا بتاء التانيث كراهة اجتماع
صيغة المذكر وتاء التانيث وهو عطف على افعل فعلاء او عطف
على مستويا وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء التانيث مثل
رجل علامة ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لكونها عوضا عن

عن التنوين المنافي لها ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهي ورأيتهم
لي ساجدين مما دل بصدور فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية
في الدواهي وفعل السجود في الكواكب وقد شذ نحو ارضين بفتح الراء
كارضات وثمرات ويجوز اسكان الراء ايضا وسنين لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وارتكاب شذوذ في نحو سنين
لجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بقياس
وان كان كثيرا اذ جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب ٥
والمؤنث المجموع صحيحا او جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف
ما لحق آخره الف وتاء وشرطه واعرابه كاعراب سابقه ان كان ٥
الاسم المؤنث الذي جمع بالالف والتاء صفة وله اى لذلك المؤنث
مذكر الجملة حال فان يكون خبر مبتدأ محذوف وهو اسم الاشارة ٥
ويكون الجملة جزاء والفاء جزائية والشرطية خبر لقوله شرطه والمعنى
وشرطه ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكره
كذا مذكره اى مذكر ذلك المؤنث او ذلك الاسم جمع بالواو والنون
ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع

الفرع على الاصل والجملة خبر يكون فان لم يكن له اى لذلك المؤنث او لذلك
الاسم مذكر فان لا يكون اى فالشرط عدم كون ذلك الاسم مجردا عن التاء
اذ لو جمع المجرد لزم اللبس بذي التاء كحائض حيث يقال في حائضة
حائضات فلو قال في حائض كذلك ولم يعكس لان ما فيه التاء ٥
صريحا اليق بهذا الجمع والا اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما
جمع زمانا او جمعا مطلقا اى غير مقيد بشرط نحو هندات ودعوات
وثمرات وكسرات وعرفات **جمع التكسير ما**
اى مجموع تغير فيه حقيقة او حكما او تقديرا كما في فلك وهجان في
حالة الجمع ولا يعتبر التغير بعد الجمع نحو مصطفون ومعلون وغازين
ودايين وثمرات وكسرات وعرفات فانها جموع سلامة مع وقوع التغير في الاصل
فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي
بناء واحده المحقق كرجال في جمع رجل وافراس في جمع فرس او المقدر
كفلك ونسوة في جمع امرأة وجمع القلة وهو الذي يقع على الثلاثة
الى العشرة والعشرة داخلة افعل غير المنصرف للعلمية والوزن
وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كاكلة وزاد بعضهم افعلاء ٥

جمع القلة

افعلاء كاصدقاء والصحيح اي جمع القلة هذه الاربعة من جموع التكسير وكلا نوعي جمع السلامة وما عدا ذلك المذكورين من الاوزان الاربعة وجمع الصحيح جمع كثرة اي واقع على ما فوق العشرة واذا لم يجئ للفظ الابناء القلة كارجل جمع رجل او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك وقد يستعار احدهما للآخر عند وجودهما كثلثة قروء مع وجود اقراء

المصدر شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلاً بالفعل او غير متصل به واخر عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصل بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيق ايضا من لطائف هذا وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى الجاري صفة الحدث على الفعل اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتداء او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر

على الفعل تعلقه به في الاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على المذهبين وكل من المعنى اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريان اسم الحدث وهو مشهور بالمعنى الذي ذكرناه لا لمطلق الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد بالحدث الجاري هو الفعل بان له فعل مشتق منه فيذكر هو بعد ذلك الفعل بيانا له نحو ضربت ضربا وقتلت قتلاً وبغير الجاري على الفعل ما ليس له فعل مشتق منه مذكور ولا غير مذكور يجري هو عليه بيانا له نحو انواعا في ضربته انواعا من الضرب لان الانواع ليس لها فعل يجري لانه اسم موضوع فقيد بالجاري ليخرج عنه غير الجاري اذ لا مدخل له فيما نحن فيه واسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث وتخرج ايضا المصادر التي لا فعل لها الا ان يراد بالجاري على الفعل حقيقة او فرضا وحينئذ يشكل الفرق بينها وبين اسماء المصادر وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد اي ما هو على ثلاثة لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم مصدر قياسي لا سماعي وهو حال من مفهوم الكلام اي فهو المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذي الحال لانه

لانه ليس لقوله سماعي فاعل مظهر ولا مضمر ومن بيانية اى كائنا من جنس
البناء الثلاثي او ابتدائية اى ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا
الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفية سماعي اى سماعى او مسموع وهو
من غيره اى الثلاثي قياسى اى قياسى او ذو قياس او مقيس او من شانه
ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع فقوله قياسى خبر المبتداء
المحذوف بقرينة السياق والكلام من عطف الجملة على الجملة لا من عطف
معمولين مختلفين لعدم تقدم المجرور لكونه من الثلاثي منصوب المحل
على ما عرفت اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقديم المجرور
مع الجار ويقال يجوز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو ولكنه لم يثبت
او يحمل الكلام على قول من جوز ذلك مطلقا ويعمل المصدر شغل مفعول
مطلق للنوع فعله لمناسبته بالفعل لكان الاشتقاق بينهما ماضيا نحو
اذكر ضربك زيدا وهو حال من فاعله وغيره اى غير الماضي نحو ضربك
زيدا الان او غدا شديدا اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر مفعولا مطلقا
حيث لا يعمل اذ لا يتعلق المعمول به مع وجدان ما هو اقوى منه
وهو الفعل واما اذا سد مسد الفعل فيصح ان يعمل للنيابة دونه

دون المصدرية كما سيجئ وانما لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل
والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق لا باعتبار الشبه والافتراق
في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان ولا يتقدم معموله اى المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليها وضعف
عمله ولذا فقد وجب ولا فاعل مظهر او لا مضمر بخلاف الفعل وسائر العوامل
وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته
واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل ولا يضمر فيه اى لا يقع اضماره
المستتر بخلاف البارز نحو ضربي زيدا الضعف عمله ولئلا يلزم تثنية
المصدر وجمعه عند تثنية الضمير وجمعه فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين في لفظ واحد ويلزم الالتباس بخلاف اسم الفاعل ونحوه
لاتحاده مع فاعله فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية
وجمع للاخر فلا يلزم ذلك كذا ذكره المصنف لقائل ان يقول يجوز
ان يضمر فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع كالظرف واسم والواجب
ان الاضمار في الظرف واسم تسامح باعتبار قيامهما مقام ما اضمر
فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره ولا يلزم ذكر الفاعل مع ضعف

علة ولان التزامه يفضى الى الاضمار فيه اذا كان غائبا والكلام يكون
لازما ولهذا كانت اضافته معنوية وتجوز اضافته اى المصدر الى
الى المفعول اذا قامت القرينة سواء كان مفعولا او ظرفا او علة
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واذا اضيف
الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبنى ضرب اليوم
زيد عمرا ويكون منصوب المحل ان اول بفعل معروف مع ان او مرفوعه
ان اول بفعل مجهول مع ان واعماله اى المصدر من اضافة المصدر
الى المفعول حال كونه مقرونا باللام قليل حيث لا يقع ما قبله بالفعل
مع انه فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مدار لكنه صح على قلة لان المانع
عارض قيل لم يأت فى القرآن شىء من المصادر المعرفة
باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء اما ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخى الاجل فالجر دمنه وجعله بتقدير فى او بتقدير مصدر
منكر عاملا فيه فان الفاء نتيجة للتقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
والجمل المتوسطة معترضة لبيان بعض احكام المصدر عند ذكر عمله كان

كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل الفاء جائزة وواجبة اذا الجملة اسمية
للفعل اذ العمل لا يتولى بالضعيف مع وجدان القوي وان كان المفعول
المطلق بدلا منه اى من الفعل وسادا مسده بعد حذفه لكونه
بمعناه كاسم الفعل لنعين عمله دون الفعل نحو حمدا له وشكرا لله
وسقيا لزيد وخيبة فوجهان اي فيجوز وجهان وفيه وجهان اي
فيجوز وجهان او ففيه وجهان والفاء جائزة على الوجه الاول وواجبة
على الوجه الثاني كما عرفت والوجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة لا المصدرية وانما يجوز ان اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف
من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث
الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمنع عمله **اسم الفاعل**
ما اشتق من فعله يشير الى جريانه الاصطلاح بالقول
بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة لمن قام الفعل به احترز عن اسم
المفعول وتخرج منه اسم الفاعلين من الاضافيات الا ان يراد
بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وانما لم يقل من له
فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومنكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن

اذا صيغ لبناء الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث
ودخل فيه نحو الناهق والصاهل والعاوي وغير ذلك من صفات
غير العقلاء على سبيل التغليب في الآخر للعقلاء لا يدخل فيه ذلك
حقيقة بمعنى اي حال كونه بمعنى الحدوث احترازا عن الصفة المشبهة
واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن واحسن واما نحو خالد
ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت فغير
وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام والاستمرار واما نحو حائض
من الصفات الثابتة بمعنى حيض وطمث ليس باسم فاعل او يقال معنى
الثبوت عارض ونحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها فلا يرد
وكذا لا يرد صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغة
بل باعتبار الموصوف واعلم انه قد يعتبر قيد الحيثية والا
لا يخرج من هذا الحد نحو اضرب واقبل مما صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى
الحدوث وصيغة اي صيغة اسم الفاعل الكثيرة المشهورة والافعال
وفعول نحو ضبار وصبور ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي
المجرد من مجرد الثلاثي الا فاعة من باب ٩ دقيقة والجار والمجرور حال

حال من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على عامل
المعنوي الا اذا كان ظرفا او صفة الصيغة اي صيغة الكائنة
منكذا وفيه حيث يلزم ح في قوله ومن غير العطف على معمولي
عاملين مختلفين وفيه انه على تقدير ثبوت الجواز في صورة
تقديم المجرور مع الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقا والحق
انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف قالوا وعلى الحفظ
وعلى صيغة المضارع عطف على قوله فاعل ومن غيره ظرف
وقع حالا من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفا على فاعل اي واقعة
على زنة فاعل وبيان الصيغة من وظائف التصريح وقع في النحو
استطرادا وضمنا وصيغة ومن غيره اي من غير مجرد الثلاثي ثلاثيا
مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع بميم اي
مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة
غير مضمومة كما في تخرج واما في نحو منبش ومنتن فرعاية وكسر ما قبل
الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما يتفاعل ويتفعل ويتفعلل
واما نحو احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب بالفتح فقليل او مستعار من اسم

من اسم المفعول كسبيل منهم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل
كمدخل ومستغفر ومثل بمثالين لان احدهما كان على صيغة المضارع
ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة وثانيهما ما يخالفها بحركة
الميم ايضا وينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر
صلية ايضا كمتفاعل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط اي باشتراط او بمشروط
او بوجود شرط معنى احد الزمانين الحال والاستقبال فى نحو جاء حال
او خبر مبتدا محذوف اي ملتبسا او هو ملتبس بكذا والجملة حال او
او معترضة او اضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام او بيانية واما
اضافة المعنى الى الحال فبيانية او بادنى ملابسة اي معنى يحصل عند
اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون
المرفوع وفيه واما اشترط احدهما لانه عمل لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان للكسائي ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدا والموصوف او ذو الحال والهمزة
او بالتقوي فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه متصفا بما هو بالفعل
او بما هو المستفهم او النفي خلافا للاخفش والكوفيين لعدم اعتمادهم وتخصيص الشبه فانه

فان الف للتغيير او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل بمعنى الماضي الى المزنا
المضي او الاستمرار المتضمن في الماضي وجبت الاضافة معنى حال الى ذات
معنى او معنوية او ظرف اي وجبت الاضافة في المعنى او تمييز اي
وجب معنى الاضافة او من حيث المعنى خلافا اي تخالف هذا القول
خلافا للكسائي مخالفا او مخالف وبكل وجه فانه يعمل اسم الفاعل حينئذ
ة ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية ولا
لا يعتبر وصف المضي ويتعين على ذي اللام مطلقا ولا تمسك له
لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهما كما ذكر في المتن ونحو انا ظان
زيدا امس في اعجابا اما انه لا يمنع جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم
الاقتصار او جعل من خصائص افعال القلوب وان كان تامة اي وصف
او ناقصة والخبر محذوف اي كان له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
معمول اخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون
بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا
لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب انا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمول الاسم
الفاعل وعلى تقدير التسليم تحمل على المعمول على تقدير من النفي ديرلا يبطا

لا على كل تقدير ولا على نحو اولا شك ان درهما زيد معطي عمرو امس
درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير
كونه بمعنى الحال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك
في كونهما معمولين للفعل لو كان فيفعل اى فهو ملتبس بتقدير فعل
مقدر وفي الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الجزء المذكور مطلقا ه
لانه لو كان بعض معمول تابع للمضاف اليه او معمول الفعل مؤخرا عنه
او غيرها لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو امس درهما
اى اعطاه درهما ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب
للزوم الاقتصار الممنوع الا ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل من خصائصها
فان الفاء للتعقيب في الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع
اى جميع الازمنة او جميع انواع الفاعل اى ما تضمن الحال او الاستقبال
او الماضي لضرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة الاسم ه
والفعل يستوي في عمل الازمنة كلها وكذا هذا فيجوز الضارب امس
غلامه زيدا كما يجوز عند طلوع غدا او الان وما وضع منه اى من اسم الفاعل
بيانه وقوله للمبالغة في الفعل مفعول به لوضع بواسطة كضراب اى كاسم الفاعل

وهو بدل من المبتدا اى مثل ضراب او صفة مصدر محذوف اي
وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتدا محذوف اى هو كضراب والجملة
معترضة لايراد المثال وضروب ومضراب وهما ايضا بمعنى كثيرة
الضرب وعليم كثير العلم وحذر كثير الخوف مثله اى مثل ما ذكرنا فيما لم يوضع
للمبالغة في العمل واشتراط الزمان والاعتماد **والمثنى والمجموع**
اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثله اى مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد
في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر
لانه اراد ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد ويجوز
حذف النون اى نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف
باللام مع كون اسم الفاعل عاملا وعدم الاضافة نحو المقيمي الصلوة ه
تخفيفا مفعول له لحذف **اسم المفعول ما اشتق من فعل**
فخرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فمن قوله لمن [illegible]
غير العقلاء على سبيل التغليب وقع الفعل عليه من حيث انه وقع الفعل عليه ه
بخلاف نحو اشهر واعرف وخرج ايضا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
التفضيل الذي صنع لتفضيل الفاعل وصيغة اى اسم المفعول في قرائة بيانه

الصيغة ليس من وظائف علم واما هو وظائف علم التصريف من الثلاثي
على زنة مفعول غالبا كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل وقد عرفت
بيان ان اداه مما لا مزيد عليه في اسم الفاعل فلا يفيد وقد شذ اصففته
فهو مصفوف بمعنى مضاعف بفتح ما قبل الآخر لخفة وكثرة المفعول كمستخرج
وامره اى شان اسم المفعول في العمل كونه عاملا عمل فعله والاشتراط
اى احد الزمانين الحال اذا كان ذا اللام والاعتماد على صاحبه
او الهمزة او لعله في المنصوب وليس في كلام المتقدمين ما يدل على
اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكون الماضي فيه كافيا على
ومن بعده قالوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل وكذا الامر في وجوب
الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس كما في
اسم الفاعل وشانه حيث عمل عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لنيابته الفعل
والاحتياج الى الشرائط فيعمل بتلك الشرائط مثله مثل زيد معطى الآن
او غدا غلامه مفعول ما لم يسم فاعله درهما مفعول ثان لمعطى فانه عمل
عمل فعله وهو اعطى المبني للمفعول لمشابهته له

الصفة المشبهة

باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث لفظا واسم التفضيل

في بعض الاحوال كما سيعرف بالمشتق من فعل لازم احتراز عن الفاعل والمفعول
المتعديين لمن قام ذلك الفعل به عائد الى من على معنى الثبوت اى على
الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة احتراز عن نحو قائم وثابت مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة
ويدخل في هذا الحد حسن واشرف مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على
معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان تقصد الحيثية واما نحو الخالد
والمستمر ونحو الخالق والبارئ فقد خرج عن ايراد ذلك في حد اسم
الفاعل وصيغتها اى الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل
اى ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل قياسية على حسب السماع اى
كائنة على قدر السماع من الواضع ووفقه وهو خبر بعد خبر تقتضي وجه
الجبر على وجه او حالا على وجه نحو حسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها
الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن الزمان اى غير مقيد بزمان الاشتراط
الزمان لخروجها عن كونها في معنى لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم
الحدوث وتقسيم مسائلها اى الصفة المشبهة وهذا اخر التقاسيم ولها باعتبار

او آخر تقاسيم اخر ويرتقي مسائلها الى الالوف وتنقسم الى حسنة الى لطيف
وقبيحة وممتنعة وهي صعب تعدادها وقد ذكرت في رسالة على التفصيل
فان رغبت فعليك بها ان تكون الصفة اي اسم الصفة كائنة او نكرة
او معرفة او ملتبسة باللام او مجردة عن اللام وتكون معمولها اي الصفة
مضافا وملتبسا او مقرونا باللام او مجردا عنهما اي عن اللام او الاضافة
فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة
المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام المذكورة مرفوع ومنصوب
ومجرور صارت جملة مستانفة كان سائلا يسال كم صارت فقال
صارت ثمانية عشر قسما بضرب الثلثة من اقسام المعمول في الستة
من الاقسام الحاصلة بضرب صفتي الصفة في صفات المعمول الثلثة فالرفع
اي رفع المعمول مبني على الفاعل اي كون المعمول فاعلا والنصب مبني
على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال
المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح كما في قوله تعالى لا يحب الله الجهر
بالسوء والمعرفة فانه تجعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في الضارب
الرجل وعلى التمييز في النكرة نحو الحسن وجها والجر مبني على الاضافة اي كونه

اي كونه مضافا اليه اعلم ان نحو الضارب الرجل في الحسن الوجه اصله
الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لطلب التخفيف بحذف الضمير من الفاعل
وينصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفين
باللام وتفصيلها اي مسائل الصفة المشبهة وهو مبتداء محذوف
الخبر اي تفصيلها فيما يذكر بعد فقوله حسن وجهه وهو نظير ما كانت
الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضافا مبتداء وقوله ثلثة خبره بمعنى
بمعنى ذو ثلثة اوجه من الرفع والنصب والجر في المعمول خبره والجملة مبينة
للتفصيل او بدل قوله حسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر
مبتداء محذوف اي هذه ثلثة وفيه ان التفصيل لا يتم به
ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به وكذلك اي كحسن وجهه حسن الوجه
وكذا وكذا في كون كل ذا ثلثة اوجه وهذا نظير ما كانت الصفة مجردة
عن اللام والمعمول ذا اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة
فان قيل اي وقد يقدر في اضافة حسن الوجه ويصلح
لدخوله في الفاعل قيل تقديرا لحرف في المعنوية واما الجر في اللفظية نحو له
فيه الحرف وليس بتقدير الحرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة

حرف الجر لفظا او تقديرا فيحول على كون تعريف الاضافة المعنوية وفيه
نظر او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول اللفظية على
القول بتقدير الحكم على ما ذكرنا من الحل او يقال ضارب زيد ملحق
بغلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة
في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو
السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير في تقدير
الحرف في نحو حسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة والقول
باضمار الفاعل او يقال حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة
في الثلث المذكورة فيقدر بحسب اقتضاء تقديرا اسم الفاعل والمفعول
وعند عدم اقتضائه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة
لضرورة تصحيح الجر فيكون فيما وراء الضرورة في حكم العدم اذ الاضافة
الصورية تستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية وحسن
وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة
فهذه ثلثة الحسن وجه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة وهو معطوف على قوله الحسن وجهه فيكون حكمه

تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير الترتيب للتنبيه الى انه شروع في قسم آخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام في
والمعمول ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة الحسن
وجه الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة اثنان كما بان منها ممتنعان يكون المعمول
مضافا او مجردا والصفة ذات لام وامتناعهما ظاهر لعدم التخفيف في
مع ان الثاني متضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا الحسن وجهه
خبر مبتداء محذوف اي هما الحسن وجهه الحسن وجه بحذف العاطف
خبر بعد خبر او تعدادا واختلف في حسن وجهه والنحو اما كان قبحه منها
ضمير واحد وهو الحسن الوجه احسن لحصول المقصود مع قلة الاعتبار في
وضع الكلام ما قل ودل وهو الحسن وجهه الحسن للوجه او الوجه والحسن وجهه
وحسن وجه حسن الوجه او الوجه حسن وهما فان قيل يلزم في الحسن الوجه توارد
العاملين الاضافة والفاعل وجهه ضمير ايضا فان الفاعل هو الاضافة
ومنع عن جعله كونه فاعلا لفظا لكونه فاعلا معنى وباعتبار الحقيقة ليس فيه

فيه

وفيه انه يتبعه بابه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار
فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحل باعتبار المعنى وهو
لهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه منها ضمير اثنان وهو حسن وجهه والحسن
وجهه وحسن وجه حسن لحصول المقصود وما لا ضمير فيه نحو الحسن الوجه
والحسن وجه وحسن الوجه وحسن وجه قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظا
ومتى رفعت بها اي بالصفة المشبهة فلا ضمير فيها والا يلزم
تعدد الفاعل فهي الفاء للتعليل اي لانه كائنة كالمفعول او مثل الفعل
فالكاف حرف جر او اسم بمعنى المثل والا اي وان لم ترفع بها بل تجر
ما بعدها بالاضافة او تنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة والتمييز
في النكرة ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جر بالاضافة
او نصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة والتمييز في النكرة ففيها اي
في الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على
التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون
فاعلا لها فتؤنث الصفة نحو هند حسنة وجها او حسنة وجه وتثنى نحو الزيدان
حسنا وجه او حسنا وجها وتجمع نحو الزيدون حسنو وجه او حسنو وجها اي على عدم تعددها

فيها على حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحمل ضميره واسماء اصله اسماء
الفاعل والمفعول اي اسماء هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسماء
غير المتعديين اي المبني وزنهما عن الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله احتراز
عن نحو ضارب زيد او معطى زيد درهما فانهما متعديان لا يجري فيهما مع
ما تعديا اليه من المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول
على المفعولية او جره على الاضافة مثل الصفة المشبهة فيما ذكره
من التقسيم الى الصور نحو القائم الغلام رفعا وجرا وكذا القائم غلامه
والقائم غلام وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو
المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا بتركه اللام
عن المضروب وكذا الحكم في المنسوب نحو التميمي الاب الى آخر الصور

اسم التفضيل

اي اسم ما يدل على تفضيل
شيء بشيء ما اشتق من فعل ليدل على الموصوف اي لما وصف بزيادة
على غيره من الفعل او لا موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال
لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعا نحو
اضرب واشهر بزيادة في ذلك الفعل صلة لموصوف او لمعنى مع وقع صلة

محذوفة على غيره اي بغير ذلك الموصوف وهو مفعول به للزيادة بعلى
ولا يبنى من صيغ المبالغة كضراب وضروب ونحوهما وان دلت على الزيادة
حيث لم تقصد فيه الزيادة على الغير ولا يبنى ايضا نحو زايد وكامل حيث
لم تقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو منه اذ لم يعد الزيادة في الزيادة
او الكمال مثلا بل في ارامن وهو صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير
واشر وشرطه ان يبنى من ثلاثي احترازا عن الرباعي نحو
بعثر مجرد احترازا عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما ليمكن بناء
افعل الآية لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وهو علة
يبنى وفيه او خبر مبتدا محذوف اي وهذا الاشتراط ليمكن والجملة معترضة
ليس صفة اوفي للثلاثي بلون احترازا عن نحو احمر واسود ولا عيب احترازا
عن نحو اعمى واعور فلا يقال نحو اجهل فبله ولو اريد العيوب الظاهرة
صح احمق على معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه نحو احمق من هبنقة الكلم
الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هبنقة
من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون
من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا ينبني منه اسم التفضيل الاشتقاقي او وقاية

لالوان اي وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة منهما اي من الالوان والعيوب
افعل الكائنة لغيره اي بغير التفضيل ولو جاء مع لزوم اللبس نحو زيد افضل
الناس فان قصد غيره اي تفضيل غير الثلاثي المجرد وما ليس بلون ولا عيب
من الثلاثي المزيد او الرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان
والعيوب توصل اي ابانة للمقصود على وجه يمكن اليه اي الى غير الثلاثي
او الى ذلك المقصود او الى تفضيل غير الثلاثي بمثل هو اشد منه اي بما يماثل
اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه وايقاع مصدر ما امتنع بناؤه منه تمييزا
استخراجا او دحرجة او سوادا او عرجا وهذا مثال غير الثلاثي واشد منه بياضا
مثال اللون وعمى مثال العيب وقياسه للفاعل اي مجيء اسم التفضيل
للفاعل بقرينة وقد جاء للمفعول وعلى هذا فقياسه مبتدا ومجيئه خبره
وللفاعل متعلق المحذوف او هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اي
قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل فقياسه مبتدا محذوف
الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل
الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول نحو اضرب واحسن والافعل
على حذف الموصوف اي قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو احسن واكرم واما

كان قياسه للفاعل لانه يدل على الزيادة في المصدر المشتق منه واصل المصدر
كونه موصوفا فينصرف عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتقليل جاء اسم التفضيل
للمفعول سماعا نحو اعذر اي اكثر معذورية والوم اي اكثر ملومية
واشهر اي اكثر مشهورية واشغل اي اكثر مشغولية ويستعمل اسم
التفضيل في كلام العرب واقعا على احد ثلثة اوجه فقط لفظا او تقديرا
نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدها ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان منها الا انا در
لحصول الغرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود لغوا الا ان نحو نج
عن هذا الاستعمال بالعدل كما في آخر واخر من و اما الدنيا تانيث ادنى
والجلى فانه تجردهما عن احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما اسمين ة
والمنى معنى التفضيل منهما ونحو الحسنى والسوءى مصدر لانه تانيث ة
احسن واسوء فلا يرد جواز تجردهما مضافا لا يدل من قوله على احد
ثلثة اشياء او كانتا تمنع او مانعة الخلو دون الجمع او معرفا باللام العهدية
ليس الا واحد هذه الثلثة لا بد لاستلزام معناه المفضل عليه و ذا في
من والاضافة ظاهر وفي اللام معهود معنى لان اشارة اللام العهدية ليدل
افعل المذكور مع المفضل عليه فيكون معنى قولهم الافضل التحفي الذي هو كونه افضل

افضل من زيد ولا يجوز زيد الافضل من عمرو ويستعمل مع اثنين منها واما وليست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست بتفضيلية او هي تفضيلية
متعلقة بمحذوف اي لست بالاكثر بالاكثر منهم والمحذوف بدل فلا يجمع لانه
افضل يستعمل بدون واحد منها الا اي يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات
الاوقت ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اي
اكبر من كان كبيرا او يخرج عن معنى التفضيل فيستغنى نحو فاذا اضيف
صنه اسم التفضيل فله معنيان احدهما اي احد المعنيين وهو الاكثر الجلى معنى
ان تقصد لو اريد بالمعنى الزيادة نحو المقصد عليه صحيح ولو اريد المعنى ففي
الكل اشكال الا ان يكون المعنى احد معنى حاصل بان تقصد كذا او يكونا
المعنى قصد احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا به اي باسم
التفضيل الزيادة اي زيادة موصوف اسم التفضيل على من كان من العقلاء
وغير العقلاء داخلون تبعا فلا يخرج الهدى الخيول واجسم البغول ونحو
ويل ذلك اضيف اسم التفضيل اليه فيشترط ان يكون موصوفه وهذا ايضا
المصدر مفعول لم يسم فاعله منهم اي بعضها من الذين تناولوا موصوفه
واقعا وافرادا وان لم تناوله في الارادة وقت الاضافة والتركيب

والتركيب فلا يرد ما اورده في الشرح من انه يلزم تفضيل الشيء على نفسه
مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس فلا يجوز تركيب يوسف
احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني اذ ليس يوسف بعضا
من اخوته لانه ليس باخ لنفسه لخروجه اي يوسف وهذا علة عدم
الجواز عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه اي باضافة الاخوة الى يوسف
ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من قبيله
لان يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض
اخوته الخ وان تقصد اي المعنى الثاني حاصل بان تقصد تفضيله
على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده او قصد الثاني فقصدك
كذا او الثاني ذو قصدك كذا او لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على المقصود
زيادة اي زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق منه مطلقة اي غير
مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه وح لا يشترط ان يكون
من جملة المضاف اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل على قريش وان
كان النبي منهم واحدا منهم ويوسف احسن اخوته اي احسن الناس من بينهم انما يضيف

الى الاخوة بملابسة اباهم وفلان اعلم بغدادي اعلم ما سواه والاختصاص
ببغداد لكونها منشأه ومسكنه ويضاف اسم التفضيل بالنصب عطف
على تقصد اي المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف للتوضيح
وبالرفع على الابتداء وح يضاف للتوضيح كالاضافة ما لا تفضيل فيه
وعدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ
التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرة يوهم التزام اضافته الى النكرة
وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا
بني مروان فيجوز بهذا المعنى تركيب يوسف احسن اخوته اي احسن من غيره
لملابسة باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلا
اعدل من غيرهما لملابسة ببني مروان ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف اي المستعمل بالمعنى الاول وحمل الاول على
المعنى الاول منظور فيه حيث يأباه قوله والمراد الافراد اي
افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان الموصوف مثنى او مجموعا لكونه
في معنى المستعمل بمن فيجب الافراد والمطابقة اي مطابقة الموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن مفعول المطابقة عائد عليه

اى من ويجوز التذكير كتفعه بقوله فيما يقابله بعده والآخر فمفرد مذكر لا غير
واما النوع الثاني من اسم التفضيل المضاف المقصور بالنية مطلقة وعطف
الشرطية على الفعلية وهي قوله ويجوز الخ والمعرف باللام فلا بد الفاء
بقة وهو خبر المبتدا بعد والضمير محذوف اي لا بد لها من المطابقة للزوم مطا
الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه من التفضيلية
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها وقوله من المطابقة خبر وجعلها
متعلقة بعده والقول بحذف الخبر نظرا لانه ح يكون مضارعا كالمضاف
فيجوز نصبه الذي استقراء واستعمالهن مفرد مذكر نحو زيد والزيدان
والزيدون وهند والهندان والهندات افضل من كذا لا غير اى لا غيره
المفرد المذكر لكراهة لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالآخر بما في حكم الوسط باعتبار امتزاجه من التفضيلية لكونها هي الفارقة
بينها وبين باب لو لكونها من تمام الكلمة ولا يعمل في فاعل مظهر لانه في الاسم
نظرا فعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في مظهر فكذا هذا ولانه ليس بمعنى
الفعل لدلالته على الزيادة دونه وليس مشبها باسم الفاعل حيث لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو الاصل من استعمالاته وهو الاستعمال بمن فقصر عن العمل

في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا او مضمرا وفي الفاعل مظهرا
الا اذا وجدت الشرائط المذكورة لصيرورته بمعنى الفعل والقيام الضرورة
في اعماله ح كما ستعرف بيانه الآن اذا كان اي في جميع الاوقات الاوقت
كون اسم التفضيل صفة كائنة لشيء كرجل في المثال مثلا وهو اسم
التفضيل في المعنى صفة كائنة لمسبب اي لسبب ذلك الشيء والتنوين
بدل من الاضافة في المثال المشهور في اصطلاحهم ان يطلق
على المتعلق مع اسم السبب دون المسبب ولعل المص استعمل غير المشهور
للتنبيه على صحته وتحققه مفضلا باعتبار الموصوف الاول وهو
الموصوف لفظا كرجلا في المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا باعتبار
عينه على نفسه اي مفضلا على نفسه باعتبار غيره والجار متعلق المفضل عليه اي باعتبار
الموصوف الثاني كعين زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل في
مفضلا عليه في عينه منفيا صفة مصدر محذوف اي تفضيلا منفيا
او حال اي كون اسم التفضيل منفيا مثل ما رايت رجلا احسن صفة
رجلا في عينه ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكحل فاعل احسن
منه او من الكحل في عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على شيء

او حال فاسم التفضيل ذو الحدثين تعلق ظرف ان كل بحدث كالتشبيه
في نحو زيد في الدار مثله في السوق والمقصود مدح الكحل في عين
زيد بنفي تفضيله في عين رجل عليه ونظيره الحديث الذي ذكره الشارح
وهو قوله عم ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
لا اذ اي احسن خبر مبتدا محذوف اي وهذا الآن او متعلقة بمفهوم
الاستثناء المذكور اي بطل في معنى الصورة لكذا بمعنى احسن حيث
يستلزم هذا التركيب في قولنا حسن الكحل في عين كل رجل حسنه في عين
زيد او دون حسنه وبه دعوة وجودا او عدما ولان مقام المدح
يستدعي ذلك لان التفضيل بمنزلة القيد فانتفى بتوجه النفي
اليها ولما نفي التفضيل بقي اصل الفضل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض
لا يجوز عليه للممتنع باعتبار ما يرجع الى اصله الا في صورة تفضيل
الشيء على نفسه لانه على خلاف الاصل وكفى في انه خلاف
الاصل انه لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فاذا انتفى مثل هذا
التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل ويتم العارض لضعف
المعارض بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز وان جعل

التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل
لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه فيعتبر بعد الزوال بعارض النفي
والحاصل ان اشتراط النفي لضرورة بمعنى الفعل بانتفاء
قيد التفضيل واشتراط التفضيل على نفسه باعتبارين فيكون التفضيل
على خلاف الاصل فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء واشتراط كونه صفة
سببية ليتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في الظاهر مع الاسم حينئذ
لم يعملوا اسم التفضيل لو رفعوه احسن على انه خبر والكحل على انه مبتدا
ولا وجه يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع مخالفة المبتدا لا سيما
اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عذر رفع احسن الا كون الكحل مبتدا
واحسن خبره فصلوا بينه وبين معموله وهو منه مع انه ممتنع على
باجنبي وهو الكحل اذ المبتدا اجنبي من الخبر غير داخل لكونه غير داخل في
في خبره وخبر معموله فان قيل كما امتنع الفصل امتنع عمل اسم التفضيل
فليجز الفصل بالضرورة كما جوز العمل قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما
وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كون اسم التفضيل
وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه فالامتناع اقوى فان قيل فليعم

منه قيل لا يكون تقديمه للزوم ايلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا
عليه وايلاء المفضل ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا في كل ذي جهتين
كذا ذكره الشارح في بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا على انه اذا كان
المسموع تأخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع لزوم تأخيره لا ينفع التقديم
فلا يعد ذلك ونقل عن المص انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم عود الضمير
الى المؤخر وهو ايضا مشكل لان المبتدأ رتبته التقديم ويكفي في صحة
عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يحمل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا
بان يقال عود الضمير الى المتأخر في نحو هذا المثال ممتنع بالاشتراط
تقدم معاد الضمير المفضل عليه بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو تقدم
لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل هكذا
بناء تحته في الاثبات نحو رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
وقيل صحته غير متحقق لعدم الاتكال والسماع فلا يحتاج الى التصحيح بخلاف
صورة النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام البلغاء وذلك جرأة تقول ح
بعبارة اولى اخصر من الاولى بحذف المضاف من نحو ومن نحو رأيت رجلا
في احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل في العين

العين ونظيره في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود من الصحابيين ح
مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه السلام ولا احد احب اليه المدح
من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين قلت ك
بهذه العبارة ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها فيلزم
الفصل في هذه العبارة تقديرا اي ما رأيت مثل عين زيد عينا احسن
فيها الكحل منه في غيرها او ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه ح
في غيرها وعلى الاول كان المفعول الاول لرأيت قوله احسن وقوله
كعين مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثاني بالعكس وهذا اذا كان رأيت
من افعال القلوب واما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله
احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اي ما رأيت عينا
مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون
قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رأيت ويكون قوله كعين زيد حالا
متقدمة ويجوز ان يكون كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين ح
للمفعول المحذوف اي ما رأيت عينا متصفة بهاتين الصفتين مثل قول
الشارح ورأيت عطا واد السبع ولا ارى من افعال القلوب او بمعنى ابصر ح

كوادي السباع اسم موضوع ومفعول ثانٍ مقدم او حال مقدمة او مفعول
لادري بمعنى لا ابصر ووادياً عطف بيان او بدل او حال موطئة او تمييز
على نحو عندي مثل زيدٍ رجلاً وانما اورد المظهر مع تقدم الذكر لان الكاف
لا يدخل المضمر ولكان التقويل بالذكر صريح بظلم خراف لمعنى التشبيه او لقوله
لا ادري اي لا ادري وادياً يشبه وادي السباع وقت ظلامه وادياً
اقل صفة سببية لوادياً او مفعول ثانٍ ان كان كوادي السباع حالاً
او تمييزاً او حال بتقطيع شان الوادي بالتنكير حتى يكون حالاً عن النكرة
المحضة مؤخراً به الباء بمعنى في اي في اقل فيه والضمير للوادي ركب
منهم فاطلك بالرجال او ركب على اقل اعمل فيه اسم التفضيل لوجود
الشرائط والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع كما توهم الجلاء
صفة ركب تأنية اي تثبتاً وتوقفاً ونكثاً وهو مفعول من
تركيب اسمي بحسب الحال تأني اي تلبث وهو تمييز من فاعل اقل
او مفعول له اي اتوه ذا تأنية اظرف اي اقل في زمان الا
الساعة والنزول واخوف ركب منهم ثبرة وهو ولو كان بمعنى المفعول لكان
كان صوابه لو اعم بتبعية الاعمى الله مستثنى من وما مصدرية حينية

اى اقل به ركب واخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب
وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهاباً الى الصفة او مستثنى منقطع اى لكن وقاية الله
ثابتة او من وقاه الله سارياً اسم فاعل من السرى وهو فاعل حال من فاعل
ركب او مفعول وقى او صفة لوادياً على المجاز العقلي من الاسناد الى المكان
او صفة مصدر اخوف اى اخوف خوفاً سارياً الى الهلاك وقد يكون من السراية
دون السرى ولما فرغ من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فقال
الفعل ما اى كلمة **دل على معنى**
حاصل **ثابت في نفسه** اى مدلول لها او حاصل بنفسه
اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج واحترز به عن الحرف
كائن **مقترن باحد الازمنة الثلثة**
الماضي والحال والاستقبال وضعاً فلا يرد عليه عكسه نحو عسى ونعم وبئس
وغيرها من الافعال الجامدة وعلى طرده نحو هيهات وشتان ولا يرد
نحو الماضي والمستقبل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران
في معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وقد ذكرنا
فيما مضى بالاستقصاء والمضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة

لوجود الواحد في الاثنين ولانه مقترن في كل موضع بواحد وان عرض
الاشتراك بتعدد الواضع او بتعدده فقوله احتراز عن الكم
ومن خواصه اي الفعل وقد عرفت معنى الخاصة فلا نعيدها ٥
دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او لتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين اي سين الاستقبال ل
لا سين الاستفعال ولا غيره من السينات وقدم السين على سوف
لدلالتها على الاستقبال البعيد ولان السين جزء لسوف وسوف لانها وضعا
لدلالته على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل والجوازم لان الجزم من خواصه
فلذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه ولانها وضعت لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه كلا النهي ولتعليق الشيء بالفعل كادوات
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق عطف على دخول تاء التانيث
الساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بالفعل والصفة استغنت
عنها باجتماعها مع التاء المتحركة لدلالتها وتانيث ما عملها في لكن الاتحاد بينها
وبين ما عملها ظاهر لانها اختصت بالفعل ولانها انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة
للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسم لثقل الكلم ونقل الفعل ونحو قلت اي ما هو مشتمل تاء قلت

من الضماير المتحركة البارزة لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما
يكون للفعل او فروعه وحطت فروعه عنه لمنع احدى نوعي الضمير تحرزا
عن لزوم تساوي الفروع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستتر اخف
واخصر فهو بالتعميم اجدر واليق **الماضي** اي فعل دل على زمان حاصل
قبل زمانك اي في زمان يسبق زمانك ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان
لمكان العموم والخصوص والكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الازمنة
الثلثة ووقت الظهر يوم الجمعة واضافة زمان بادنى ملابسة
اي زمان انت فيه والخطاب لغير معين مبني لان الاصل في الفعل البناء لفقد
المعنى الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي
وخبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني والجملة مستانفة لبيان حكم الماضي
بعد بيان حده على الفتح لانه لما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبار
النوع مشابهة له بالاسم في وقوع كل صفة لنكرة في مررت برجل ضارب
وضرب اختير واسم الحركات الفتحة لخفتها او مشابهتها السكون الذي هو
اصل في البناء مع غير الضمير المرفوع احتراز من المنصوب نحو ضربك المتحركة
نحو ضربت لوجوب اسكانه لئلا توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة

لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف ضمير المفعول كضربك والواو من الضماير في
الساكنة حيث يضم ح لموافقة الواو **المضارع ما** اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف اي بمطابقة زيادة احد الحروف
التي يجمعها نأيت او اتين وانما عدل عن تركيب اتين لان فيه تقديم الغائب
بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب
اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب
اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فلتضمنه الحروف الاربعة
واما معنى فلصلاحية صفة للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي من المقام
من كل وجه بخلاف نأيت اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من
التنادي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولو جها
بتركيب انيت من الانين لمكان او لا يكون على الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة
التي هي للمتكلم الواحد على النون التي للمتكلم من التثنية والجمع لو فرع اي
المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او الاذ
الاشتراك اللفظي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال
كالاسم النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين او سوف عطف على قوله اي لتخصيصه بسبب

بسبب احد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول اللام وتخصيص العين
باحد المعنى بالقرينة فالهمزة الفاء للمتكلم حال كونه مفردا نحو افعل نحو
صدر انا والنون له اي للمتكلم حال كونه متكلما مع غيره واحدا او اثنين
او جماعة فاذا كان هو واحدا كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة
كان جمعا نحو نفعل لانه لما استوفيت الحروف الثلثة التي هي الاولى بالزيادة
وهي حروف العلة واخذ ما يناسبها بقي المتكلم مع غيره بلا حرف فزاد والنون
وهو مما يشبه حروف العلة وهو النون المشابه لها في امتداد الصوت وتوافق
اول نحن والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او
او مؤنثا نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن
لانها فرع الواو والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما
قلبت الواو تاء كما في تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات كما في ووجل
والمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين ذوي غيبتين
نحو هند تفعل والهندان تفعلان اذ المؤنث الغائب يعارض فيه اعتبار ان
الغيبة والتأنيث والغيبة يناسب الياء المتوسط المخرج لان الغائب
متوسط بين المتكلم والمخاطب والتأنيث المسكن للفرعية يناسب التاء التي هي فرع

او واو فعلن بالاعتبارين فاعطينا اح في الواحد والمثنى الثاني في الجمع ولم نعكس

لان اح دينبئ اللزوم من الغيبة فاعتبار ح في اللفظين المتقدمين اولا والباء

للغائب للتوسط مخرج الباء وتوسط الغائب بين المتكلم والمخاطب غيرهما

اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه وهو

بالجر صفة الغائب وفيه ان غير نكرة وان اضيف المعرفة او بدل

وفيه انه لم يوصف مع النكارة والجواب ان التقدير غايب

غيرهما وبالنصب حال وهو اولى لموافقة السين وحروف المضارعة

الزوائد المذكورة مضمومة في الرباعي اى فيما هو على اربعة احرف اصلية

كيدحرج اولا كيخرج ولانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف اول المضارع

لمكان التباين بينهما وهذا من وظائف التصريف ذكره تفننا واستطرادا

او مفتوحة فيما سواه اى في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب

وما زاد على اربعة كينفتح ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذى استدعاه كثرة

الاستعمال في الثلاثي المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على الاربعة ولا يوجب ضم حتى

واو ونحوه وهذا اتم الافراد لورود قول الكوفيين من يكلم الاو لحام في الله ٥٠

لانه لم يوجد الجر مفتوح ولا بنية زاده نحو اضطر المضارع فانه يوجد يرتب لة

لمشابهة الاسم مشابهة تامة في اللفظ لموافقة الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم

والخصوص وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب

اذا لم يتصل به طرف لمفهوم ما يسبق من الكلام فان ذا الحال لا يوجب غير الفا رع

فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد لهذا القيد اى بوقت عدم اتصاله

نون التأكيد ونون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما

بنون التأكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة هي عليه نحو اضربن لانه اصل

في لحوق نون التأكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل

في الضمائر المتحركة ولم يعتبر يضربان ويضربون يضربا وضربوا لان الماضي في لحوق

الضمائر الساكنة ليس باصل واعرابه اى المضارع رفع ونصب وجزم مكان

ما امتنع شبهه من الجر المختص بالاسم فالصحيح احتراز عن نحو يرمى ويدعو ويرضى

وتجرد المجرد عن ضمير بارز ظاهر مرفوع صفة اخرى وكذا قوله المثنية

نحو يضربان وتضربان والجمع سواء كان جمع مذكرا وجمع مؤنث نحو يضربون وتضربون

ويضربن وتضربن والمخاطب نحو تضربين بالضمة جزاء اى يوجب بالضمة رفعا

نحو هو يضرب والفتحة نصبا نحو لن يضرب والسكون جزما نحو لم يضرب مثل يضرب

على حسب العوامل والمضارع المتصل به ذلك الضمير المرفوع البارز بالنون رفعا

نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين وحذفها أي النون
جزمًا ونصبًا نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولم يضربا
ولم يضربوا ولن تضربي وذلك لأنها لما امتزجت مع الضمير الساكن بتوسط
آخر الفعل فامتنع الإعراب اللفظي كان أو تقديريًا والضمير اسم على حدة
فلا يمكن أن يكون محلًا للإعراب اللفظي ضرورة على أنه اسم استحق إعراب الاسم على
الفاعلية فلا يمكن اعتبار إعراب الفعل فيه لفظًا ولا تقديرًا فزيدت
حرف بعده وأعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن أن يكون
من حروف العلة التي هي الأكثر في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير
النون لشبهها بها في امتداد الصوت فثبتت في الرفع وسقطت في الجزم
سقوط الحركة وجعل حذفها جزمًا كان حذف الحركة كذلك وحمل النصب على
الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب أيضًا بالحذف فإن قيل
الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل وإعرابه قيل اعتبر فيه باب
الفصل جزئيته الكلمة إذ الفاعل كالجزء ما إذا كان ضميرًا متصلًا كان في كمال
الامتزاج فيعتبر جزئيته فإن قيل لما اعتبر جزءًا لزم أن يجوز كونه محلًا لتقدير الإعراب
ولا يحتاج إلى زيادة حرف قلنا هو وإن في حكم كالنفاد فإنه من امتناع محلية الإعراب كونه

كونه اسمًا على حدة في جواز الفصل به كونه جزءًا والمعتل الآخر بالواو نحو يدعو والياء
نحو يرمي والباء للإلصاق والسببية أو الاستعانة بالضمة في الرفع تقديرًا
لثقل الضمة على الواو والياء وهو ظرف أي في التقدير أو حال كون الضمة
مقدرة أو تمييزًا أي يعتبر بتقدير الضمة والفتحة في النصب لفظًا للأصالة
الإعراب اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم لأن اجتماع السكونين
محال وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق والتقدير
في الفعل إذ إعراب الفعل ليس إلا باعتبار الصورة ولا فرق بين السكون
المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنى حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى
بخلاف ضربت غلامي فنزل حذف حرف العلة التي هي أخت الحركة منزلة
حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونًا يكون عند العامل جزمًا فإن قيل
فليجعل السكون اللفظي في الجزم إعرابًا كما جعل ألف مسلمان إعرابًا والا على
الفاعلية قيل يمكن بمثل اعتبار الاختلاف بين الإضافة إلى العامل وعدمها
حيث يفيد المعنى بخلاف إعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لأن السكون
اللفظي صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى ولا يزيد
على الصورة شيء إلا الإضافة إلى العامل بلا تأثير فافترق وظهر الأثر في النوع المحقق

في المبني وايضاً وان لم يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل ه
بالالف نحو يرضى وتخشى بالضمة رفعاً والفتحة نصباً تقديراً لان الالف لا يقبل
الحركة والحذف جزماً كلم ترض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن النصب اى كل
ناصب والجازم اى كل جازم والرافع وقوعه موقعاً يصلح للاسم وخبر كاد
ايضا واقع موقع الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد
استعمالاً وقد يستعمل الاصل المهجور في قوله فابت الى فهم وما كدت ايبا نحو
يقوم زيد فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع
الخبر يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل
كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم وينتصب المضارع بان الملفوظ
لشبهها بان الناصبة للاسم في المصدرية والصورة ولن قال الفراء ه
لن اصل لا فابدل الالف نوناً وقال الخليل لان اصله لا ان فقصر كايش
وعلماء في اى شئ وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له
اذ لا مانع لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معمول عليه بخلاف ما في جزئي ان
والخليل يقول لا يبعد ان يتغير بالتركيب الكلمة عن مقتضاه معنى او حكما اذ هو
وضع حرف نفي ولكن قال الفراء جزئية نوناً لا عوضه لو الابدال في الافادة النفي ه

النفي المؤكد واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية والنون ه
عوض عن المضاف اليه وكي قيل كي واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما
وعند الثلثة تنصب المضارع ملفوظاً لشبهها بان في الاستقبال وبان
عطف على بان حال كونها مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي
نحو سرت لادخلها ولام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك والواو نحو لا تاكل ه
السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي
وذلك اي لانها في الثلثة الاول جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدراً
بتقدير ان المصدرية والاخيرة بمعنى الجارة فاخذت حكم الجار او بمعنى
الا فكان في حكمها فلزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان ه
واقعتان بعد الانشاء فجعل مفرداً ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
بذلك الانشاء فيكون في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني
اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وكذلك سائر الامثلة
فان الفاء للسؤال منزلة ان متى اريد ان تحسن اي مثل النصب بالفتحة وان نحو

فيرتكم مثال النصب بحذف النون وان التي بعد العلم الغير للاول بالظن
وان اول به يصح وقوع المصدرية ايضا نحو علمت ان يخرج زيد بالنصب
مع ظننت هي المخففة خلافا للفراء وابن الانباري من المثقلة لمناسبته
في معنى التحقيق ولان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي
انسب بالعلم وابعد من المصدرية الدالة على التوقع فاذا وقعت
المصدرية بعده لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة فيلزم اللبس لكنها
في الموقوف والمقصور فمنعت واما الظن ففيه وجهان حيث
لم يبعد المصدرية عنه بعدها فيتساوي المخففة في الملائمة فيزاحمها في صحة
الوقوع فيجوز الوجهان واما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو
الرجاء والطمع والشك والوهم والاعطاء فهي غيرها المصدرية لا غير ولذا نحو حسبوا
ان لا يكون فتنة قرئ بالوجهين على ان الحسبان ظن غالبا واعلم
ان ان بعد التخفيف تقاصرت خطاها فلا يقع مجرور الموضع فلا يقال عجبت
من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق
والانكشاف والظهور ونحو ذلك او بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم فلا يقال
رجوت ان سيفعل ولا شككت ان سيقوم وكسر ان الواقعة بعد العلم هو اي المصدرية

اي المصدرية لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن
واما التي للتحقيق فيقع بعد العلم او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه وتمتنع
وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين الشك والتحقيق وفيه ان ذلك بناء على
التثقيلة ايضا وقد جاء شككت انك ضائع ولم يثبت انك ذاهب
وليت انك عابد والحق ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر
وتحققه بل على تاكيده والمبالغة كما هو واذا كان ان التي بعد العلم
هي المخففة من المثقلة يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت
ان سيقوم وعلمت ان سيكون مرضى او سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم
وان لا يقوم وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد
وان التي يقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلائم ان المصدرية فيصح وقوعهما بعده فيجري في ان بعده كلا الوجهين
وان التي بعد غيرهما مصدرية لا مخففة نحو رجوت ان يفعل وخشيت ان
لا يفعل ومثال لن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل كما نفي الحال نفيا موكدا

لا منونًا كما قال بعضهم والا لكان نوعًا فلن اكلم اليوم انسيًا ولن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي تناقضًا فني طلاقه نظر وقوله معناها جملة ستاء نفذ
ومثال اذن مبتداء وقوله مثل اذن يدخل الجنة جزء وقوله واذا لم يعتمد
خبر مبتداء محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ضرا اذن بتقدير حذف مضاف
اي عمل اذن او نصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد بعدها على ما قبلها وكونه
مستقبلا ويكون تح قوله مثل اذن يدخل الجنة خبر مبتداء محذوف
اي مثاله كذلك لكن الوجه الاول او فوق حيث قال فان مثل كذا ولو
مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي ان لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا له نحو
ان تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن لا افعل
ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل
فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها والتعليل بلزوم توارد العاملين
لا يأتي في الجزاء وجواب القسم على انه جزئية لا مكان العمل باعتبارين وكان شرطا
آخر لعمل اذن الفعل مستقبلا لا حالا بخلاف نحو اذن اظنك كاذبا لانه لا انا سر

ثبت بعده انه في الاستقبال فان فات الشرط فات العمل مثل قولك لمن قال
اذن تدخل الجنة مثال لما لا يحتمل الا الاستقبال واذا وقعت اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان نحو قوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك بالرفع وقرئ في غير
السبعة بالنصب بالنصب وكذا الفاء نحو قولك في جواب من قال انا اتيك
فاذن اكرمك فوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد
بالعطف لاستقلال المعطوف والرفع لاعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف ومثال كي نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الكلام لدخول الجنة في المثال المذكور والجملة مستانفة
ومعنى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا لا حالا كغرض حتى لا يوجد وقوله
اذا خبر مبتداء محذوف اي وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة بين
المبتداء والجزاء وخبر حتى بتقدير مضاف اي وحكم حتى حاصل وقت كون ما بعدها
كذا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم او لا بمعنى كي
اي الغرض والسببية وهو خبر مبتداء محذوف اي هو بمعنى كي والجملة صفة
او بمعنى الى ان تنازع لان حتى مقدرة لا داخلة في معناه كما هو خبر قوله حتى او
خبر مبتداء محذوف اسلمت حتى ادخل الجنة دخول الجنة مستقبل بالنظر الى الكلام

و في زمان التكلم وكنت وغوايتان كنت هنا نظر سرت حتى ادخل البلد فدخول
البلد مستقبل بالنظر الى ما قبله وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون
ماضياً او مستقبلاً واسير حتى الآن تغيب الشمس عن الفاء للتعليل فيكون
هذا تقييداً على الدليل المذكور او نتيجة للتقييد بقوله اذا كان مستقبلا ارد
الحال اى زماناً محققاً اى محققة زمان التكلم او حكاية اى محكية بان تحكى
حالاً ماضياً بحيث كانك تتكلم في تلك الحال او تجعل تلك موجودة وقت التكلم
كانت حتى حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة اى ما بعدها كلام مستأنف
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية مستأنفة
حتى اذا جاء امرنا الآية ولا نعني بذلك ان تقدر بعدها مبتدأ وحيث لا يطرد
في نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فترفع المضارع لعدم الناصب والجازم وتجب
السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها لتفيد الربط والاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بيانه حالة في صيرورته
بحيث لا يرجونه بيانه حالة في صيرورته بحيث لا يرجون حياته والمرض سبب
لذلك فترفع الفعل حيث لم يسقط النون ومن ثم اى لاجل ان حتى عند
ارادة الحال حرف ابتداء لا جارة امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة

كانتم

اى وقت تحقق الناقصة حيث يكون كان بلا خبر وفي اسرت حتى ادخلها
الممكن تامة فيها لانه لو رفع لكان الدخول حالاً مقطوعاً به والسير المستفهم عنه
مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعاً به مع الشك في السبب
وجاز في وقت تحقق التامة [illegible] اى وجد سيري حتى ادخلها الآن في
حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يفوته كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفة
وجاز ايهم اى الرجال او وكذا ايهم الى المرفوع بخلاف الفعل او بحذف الخبر وليس
بعطف على قوله كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقوله في التامة
كالمعطوف عليه سار حتى يدخلها الآن لان الدخول مسبب السير وكلاهما
مقطوع بهما وانما الشك في الفاعل فنظيره لام كي في مثل تركيب اسلمت حتى لا ادخل
اى لان ادخل الجنة فان من فصل اللام في ارادة لا عدل وانما يريد
ليذهب عنكم الرجس وما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمر بعدها ان كذا في الشروح وصرح بذلك
في الكشاف ايضا ولم يذكرها المص في الحروف التي يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يكون
هذا اللام لام كي ويكون المفعول ارادة بالقول لاجل القول ويريد الله ذلك اى كاقامة
الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت

وما يريد الوضوء والغسل ليجعل من حرج ولكن يريد بهما ليطهركم ويريد الله
ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اشار بهذا الى الاولى
انه تعالى انما ملحقة بلام كى لكونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كى
عنها وصاحب المفصل ذكرها مطلقة بحيث يتناول لام كى ولام الجحود ولام الزائدة
وهو الاصوب ومثال لام الجحود الجحود الانكار سميت بذلك لاستلزامها معنى
الانكار لام تاكيد خبر مبتدأ محذوف اى هى لام تاكيد والجملة معترضة
او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا فقوله مثل وما كان خبر مبتدأ محذوف بعد النفى
ويتعلق به قوله لكان من حيث الاستعمال لفظا كما فى المتن او معنى نحو لم يكن
ليغفر وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة
اى مناسب لها لائق بها وفيه انه لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفى
مثل وما كان الله ليعذبهم فان قيل صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم
اى وما كان صفة الله تعذيبهم اى حمل الخبر اى وما كان الله معذبهم او يقال
جاز الحمل بصورة الفعل كذا فى بعض الشروح وفيه نظر والفاء اى الذى ينصب بعد
الى ان يشترط بشرطين احدهما السببية اى كون ما بعدها مسببا لما قبلها والثانى الوقوع فى النصب

لانه غيظ للسببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والجملة صفة شرطين او مستانفة والثانى
اى ما فى الشرطين ان يكون قبلها احد الاشياء الستة امر نحو زرنى
فاكرمك او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك او استفهام نحو هل عندك ماء
فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه
او عرض بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا التنبيه بتقدم الا
عن عطف الجملة على الجملة السابقة وانما ترك التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك
والترجى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء
نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك لان الاول مندرج فى النفى
معنى والثانى اريد به التمنى وان كان على صيغة الترجى والثالث مندرج
فى الامر والنهى لكونه بلفظهما غالبا فان قيل الغرض يجىء
لفظ الاستفهام مولده فاذكره على حدة قيل معناه عرض المحبة
كذا افاده الاستاذ العلامة زاد الحرمين الشريفين جمال الحق والدين

وقت قراءة كتاب المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه ان يتأتى
بكل كلام خبراً او انشاءً لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر الا
منه كذا في المفتاح فاعتبر لفظاً على حدة باعتبار المعنى وان كان
مندرجاً في الاستفهام اندراجاً لفظياً اتفاقياً غير متعلق باختصاص
معنوي بخلاف التحضيض لاستلزامه نفي فعل فهو مندرج في النفي والدعاء
طلبه فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي واما نحو قوله سأترك
منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي يضمر بعدها ان ملتبس بشرط
الجمعية خبر مبتدأ اي هي الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي مثل
احد الامور الستة وفيه الكلام الآن يقال المثل مقحم اي يكون
قبلها احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء وكونه
احد الاشياء الستة في ذلك لانهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا
المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واشترطوا باحد الامور
الستة ليبعد بتقدم الانشاء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في
الفاء فيقرب نحو زرني وازورك اي ليجتمع الزيارتان ولا تأكل السمك وتشرب

اللبن اي لا تجمع بين الاتيان والتحدث وليتك تأتيني وتحدث
اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل وتصيب خيراً اي الا تجمع بينهما واو التي
يضمر بعدها ان ملتبسة بشرط افادة معنى الا ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي
والاضافة بمعنى اللام وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدها
لا داخلة في معناها والعاطفة اي حكم العاطفة في باب اضمار ان بعدها
حاصل اذا كان المعطوف عليه اسماً اي وقت كون المعطوف عليه اسماً
نحو قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا
النصب تسكب بعد الواو والعاطفة ليصح عطفه على الكلم وهو قوله بعد الدار
فان قيل ان اريد العاطفة ليصح عطفه على الكلم وهو قوله بعد
الدار فان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق كان ذكرا
في التفصيل لما لم يذكره في الاجمال الا بعد وان اريد العاطفة من الحروف
المذكورة اي حتى والواو والفاء واو كان تفصيلاً لحكم ما ذكر اولاً بيانا
لقسم آخر لم يذكره قبل ولم يتناوله نحو اعجبني ضرب زيد ثم تغيظه فان التنصيص
في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك لما عرفت قبل وتجوز
اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع لام الجحد لانها من اللام الزائدة

نحو اردت لان تقوم و مع العاطفة نحو ايجيئني فيا مك وان تذهب لانها
تدخل على الاسما و الصريحة في نحو خبثك للاكرام و اعجبني ضرب زيد و غضبه
و ردف بكم فيصح ان يدخل على الفعل مع ان بخلاف حتى بمعنى كى لانها لا يدخل
الاسم الصريح وحمل عليها ما هو بمعنى الى وكذا لا يدخل لام الجحود على الاسم لاختصاصها صح
بجزكان المنفي اذا كان فعلا و اما الفاء و الواو و او فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية و الجمعية و الانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر بعدها و يجب اظهاران مع لا في اللام نحو لئلا يعلم
اهل الكتاب تحرزا عن اجتماع اللامين و يجزم المضارع بلم و لما لاختصاصها صح
بالفعل و قد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كلا بالوزن شيئا و هو خارج عن حقيقته
اثر فيه و غيره غالبا بشهادة الاستقراء و بين الجزم ليكون الاثر على وفق
المؤثر في الاختصاص و لام الامر علم حرف التوكيد و حرف الاستقبال لجريانها مجرى
بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته و لام الامر
و لا التي في النهي لشبهها بان الشرطية في نقل المضارع و اخراجه عن اصله
حيث ينقل من الحال الى الاستقبال و اخرجه عن القطع الى الشك و كذا ينقل
الامر و لا في النهي من الحال الى الاستقبال فناسبه في الجزم الاثنية و كلم المجازات اى كلمات ...

الشرط الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى و مسببة لها فالكلمة
جمع كلمة او اسم جنس كما عرفت و هي ان نحو ان تكرمني اكرمك و انما كان
ان للاختصاص بالفعل كما ذكرنا في لم و لما و محل غيرها لتضمنها اياها
و مهما نحو مهما تأتني آتك و اذ ما و اذا ما نحو اذ ما و اذا ما تأتني اكرمك
و حيثما نحو حيثما تجلس اجلس و اين نحو اين تذهب اذهب و متى نحو متى تخرج
و من نحو من يأتني اكرمه و من تر امرر به و ما نحو ما تصنع و اي نحو اياما تدعوا
فله الاسماء الحسنى و انى نحو انى تذهب اذهب في اما الجزم مع كيفما و اذا
فشاذ اى فنوشاذلم يجئ في الكلام على وجه الاطراد و يجزم المضارع
بان حال كونه مقدرة ستعرف عن بعد فلم الفاء للتعقيب لعلب المضارع
اضافة المصدر الى المفعول ماضيا مفعول ثان و نفيه اى المضارع نحو
لم يضرب و لما مثلها اى مثل لم في قلب المضارع ماضيا منفيا و فيها مع التوقع
اى بنفي بها فعل مرتقب متوقع و تختص لما دون لم بالاستغراق اى باستغراق
ازمنة الماضي نفيا لا من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير
و جواز اى و تختص بجواز حذف الفعل نحو قاربت المدينة و لما اى لما ادخلها
و لام الامر اللام المطلوب صفة بسببية اللام بها اى بالفعل بها و بواسطتها

الفعل ولا النهي المطلوب بلا الترك وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء تدخل
اي كلم المجازاة على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي كون
الفعل الثاني مسببا وقيل للملازمة بينهما فلا يرد نحو فما بكم من نعمة فمن الله ويسميان
اي ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على تدخل والضمير العائد الى المبتدأ
محذوف يسميان عند دخولها او معترضة لبيان الاصطلاح شرطا اي يسمى
الفعل الاول شرطا من حيث انه شرط لتحقق الثاني والفعل الثاني جزاء من حيث
انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر فان كانا اي
اي الفعلان مضارعين نحو ان تزرني ازرك او كان الفعل الاول
مضارعا والثاني ماضيا فجزم كان محذوف نحو فاني وقيار بها لغريب والاول
عطف على المضمر المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تأكيد لمكان الفصل فالجزم
اي فجزم المضارع متعين لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل
للانجزام لكونه معربا وان كان الاول مضارعا وان الثاني ماضيا فلا يظهر فيه
اثر العامل نحو ان تزرني زرتك وعن بعضهم الرفع في الاول وكان الثاني ماضيا
وهو اضعف الوجوه في الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل للماضي على انه
لا يخلو في جعل البعيد من المستقبل مع عدم التاثير في القريب بعيد كذا في الوافية

وفيه نظر وان كان الفعل الثاني مضارعا دون الاول فالوجهان جائزان
او فيه الوجهان نحو ان اتاني زيد اتاه او آتيه فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة
الشرط والرفع لضعف تعلقه لحيلولة الماضي والفعل بين المعمول وان كان الجزاء
شروع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمها ماضيا بغير قد في الاثبات وفي نحو ما
من الحروف الموجبة للفاء كما ولا في النفي حيث يجب الفاء نحو ان احسنت
الي اليوم فقد احسنت اليك امس وان تزرني فما اهنتك وان اتيتني
فلا اضربك ولا اشتمك وترك ذكرها ولا تغير الحكم ولو اريد الماضي المثبت لا بمعنى
عن هذا القيد لكنه ينافيه قوله او معنى لان ذلك في المضارع مع لم وذلك
بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى
الماضي المثبت معنى لفظا تفصيل للماضي او معنى نحو ان ضربت لم اضرب
لم الجزاء للفاء لعدم تاثير حرف الشرط في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى
الى الربط بالفاء اعلم ان شرطا لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف
ولن وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية ولا انشائية بخلاف
الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزاء مضارعا مثبتا نحو وان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم او منفيا بلا نحو وان تدعوهم لا يسمعوا

دعاء كم ومن يؤمن بايات ربه فلا يخاف بخسا واحترز بقوله منفيا بلا عن المنفي
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى وعن المنفي بلن حيث يجب فيه
الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى وفي اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك
الفاء في المضارع مصدرا بالسين او سوف والجواب ان ذلك لامتناع [illegible]
والموانع مستثناه من القواعد وان لم يستثن وفيه اى في المضارع فالوجهان جايزان
او فيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير
معناه كما تؤثر في الماضي فشبه بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث
جعله بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا
والا اى وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف
المانعة لفظا او معنى فيمتنع الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف
او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجب
لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم تجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم
تجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعاقب بينهما وقوله ومن يفعل الحسنات
الله يشكرها على الضرورة وروى المبرد ومن يفعل الخير فالرحمن يشكرها واما
نحو قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون

فاذا فيه ظرفية لا شرطية وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة
جزاء موضع الفاء وقع محلها نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون لكون اذا المفاجاة للتعقيب كالفاء ولان اذا
لا يدل على المفاجاة الا وهي على حدوث امر بعد امر فاشبه
الجزاء ولهذا قارنت الفاء وان مقدرة بعد الاشياء الخمسة الامر وبعد
مواضع النهي فيما اذا كان السبب له ترك الفعل نحو لا تفعل الشر يكن
لك خيرا بخلاف لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز لان سبب الاكل
الدنو والنفي لا يدل على الاثبات خلافا للكسائي فانه جوزه وكذا لا تشتمني
يكن خيرا لك ولا تشتمني اشتمك لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي في الثاني
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه
والتمني نحو ليت لي مالا فانفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصب ولم يصح
تقديرها بعد النفي مطلقا لانه خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر
مثبتا او منفيا يوجب التردد فيتنافيان اذا قصد السببية اي كون ذلك
الامور واقعة سببا لمضمون هذا الفعل فيعطى معنى الشرط مثل اسلم تدخل الجنة

اى ان تسلم تدخل الجنة فهو جواب الامر بغير الفاء ولا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لانه ان قدر الشرط
على وفق اللفظ منفيا فسد المعنى لان ترك الكفر ليس سببا للدخول
النار وان قدر مثبتا كان تقدير شئ لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل
على الاثبات خلافا للكسائي فانه اجاز تقدير الاثبات في الشرط بعد النفي
بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد لو ساعده نقل لان دليل الكلام مثال
التقدير اى تقدير الكلام ان لا تكفر بتقدير المنفي على وفق لفظ النهي
ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك كما عرفت الآن **الامر صيغة**
اى بلا لام الحقيقة
يطلب بها الفعل من الفاعل احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول
ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب على صيغة المجهول المخاطب احتراز
عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف
المضارعة وان دخلها جازم كلم يضرب بحذف حرف صيغة اخرى
اى صيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب فقط
نحو فلتفرحوا الشاذ وقوله بحذف آه قيد واقعي لا احترازي وفي
بعض الشروح هو احتراز عن مدعو وحكمه اى آخره اى آخر بناء الامر حكم المجزوم

اى مثل حكم آخر المجزوم او حكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحذف
حرف العلة او هو موقوف اى مبني على السكون عند البصريين وعند الكوفيين
مجزوم حقيقة فان كان ما بعده اى بعد الحذف ساكن وليس عطف على الشرط
او حال برباعي اى بذي اربعة احرف احتراز عن نحو اكرم زدت همزة
وصل مضمومة صفة همزة ان كان بعده ضمة للموافقة ومكسورة فيما سواه
اى في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة
للبس بصيغة المتكلم وقد قابل ذكر النظائر على وجه اللف والنشر فقال
مثال ما كان فيه بعد الحذف ضمة اضرب معطوف بحذف العاطف
مثال ما كان بعد الحذف كسرة **اعلم** مثال ما كان فيه بعد الحذف فتحة
وان كان الفعل رباعيا اى ذا اربعة احرف نحو يكرم فمفتوحة اى فهمزة
الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لانها همزة باب الافعال وهي مقطوعة
اى الفعل الذي لم يسم
فعل ما لم يسم فاعله فاضافة الفعل اليه بيانية من اضافة العام الى الخاص
او فعل المفعول الذي لم يسم فاعله فالاضافة بادنى ملابسة وهذا
تقسيم للفعل الى المعروف والمجهول وقوله لم يسم يصلح مثالا لما لم يسم فاعله هو من

ضمير فصل ان كان ما موصولة ومبتدأ مضمر لا فصل ان كان موصوفة النكارة نا
ما اى فعل او هو خبر خبر قوله فعل الم يسم فاعله واذا كان خبر هو فقوله فعل
الم يسم آه خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل الم يسم فاعله وقوله جملة
مستأنفة حذف فاعله بعد بيانه للمفعول فلا يرد عليه نحو ضرب زيد وضربت
زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من يجعل المجرور فاعلا
وقد حذف من البصر لانه يغير صيغته ولا يكون مبنية للمفعول فان كان
بيان تغير الصيغة وهذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا فانه
ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودحرج وتدحرج عند كن
وانما غيرت الصيغة دفعا للبس واختير التغير للرفع واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج من الضمة
الى الكسرة دون الفعل فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة ويضم الثالث لئلا
يلتبس بالامر المجهول بالامر عند الدرج والوقف نحو افتعل واستفعل ويضم الثاني
حال كونه مع التاء الزائدة في اوله نحو تعلم وتقاتل وتدحرج لئلا

لئلا يلتبس بالمضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة حرف معول له المعتم
اللبس اى لبسه بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل العين
فقط بخلاف طوي ورُدي من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يلتقي علتان لاجتماع
الاعلالين في يردى ويطوي الافصح فيه قيل وبيع اصلها قول وبيع
فاعل بنقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وجاء الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء نحو الواو وهذا مراد القراء والنحاة في هذا المقام قيل
هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصا وهذا خلاف المشهور
وانما هو الاشمام في الوقف قال العز من الاشمام الايذان
بالاصل الذي اخبر لغرض فلم يجئ الاشمام في بيض لانهم قصدوا ابانة
هذا الوضع غرضا لا ما يتعلق به فاراد والنحاة الاكثر عند تغيره وكذلك في بعض
والواو فيقال قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثل في الوجوه الثلاثة المذكورة فيما ذكر من العلة الاشمام باب
اختير وانقيد اى الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال
والانفعال لكان المشاركة في العلة دون المعتل العين من الاستفعال

والافعال نحو استحجر اصله استحجر واقيم اصله اقوم حيث لم يجئ الا الاخر
الكسر دون الاشمام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا وان كان
الفعل مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح
ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويكرم
ويستخرج ويدحرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين حالة
كونه الفا او حرفا ينقلب بجعلها نحو يقال ويباع ويستقام
وذلك لما عرف من قواعد التعريف ان كل موضع تحرك الواو والياء
وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن وابدل المنقول عنه بالالف
ابدالا مطردا على الوجوب اذا غابت عن الموانع **المتعدي**
وغير المتعدي تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضائه
المفعول به وعدمه اي من الافعال المتعدي وغيره او هذا بيان المتعدي
وغيره فالمتعدي الفعل الذي يتوقف فهمه ولا يرد الفعل المبهم
المتوقف على التمييز نحو طاب زيد نفسا لان المتوقف ثم نسبته لا فهمه
ولا يرد ايضا توقف الفعل على الظرف لانه مما يتوقف عليه وجود الفعل
لانه لما كان لا محالة الا في زمان او مكان لا يتوقف عليه فهم الفعل كالمفعول له والمعية

ولهذا لم يقل ما يتوقف وجوده ولا يرد ايضا الافعال الناقصة لتوقف
فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة وفيه انه
مفعول علمت ايضا عمدة وفيه انها فضلة لجواز تركها معا بخلاف
افعال الناقصة او يقال لم يقصد بها فهما بل ذكرت هي لتقييد الخبر
والمقصود اسناد الخبر للاسم وانما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان
زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه
زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا القياس وهي ليست مما يتوقف
فهمه على متعلق وانما يتعلق كيفية ذلك المتعلق على مفهومها على متعلق
خاص اي لا يتم معناه بدون متعلق كضرب فان الضرب لا يتم بدون
المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحرف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة
والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه
فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعلق متعلق
الا انه يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون متعديا بالعارض وغير المتعدي
ملتبس بخلافه اي المتعدي او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد والمتعدي
يكون متعديا الى واحد كضرب ومتعديا الى اثنين ما ينهما غير الاول فيما صدق عليه

كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما وعلم وثانيهما هو الاول
فيما صدق عليه نحو علمت زيدا فاضلا ومتعديا الى ثلثة اى الى ثلثة مفاعيل
كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت واريت
او انبأت او نبأت او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا
واجاز الاخفش ظنّ واخال الافعال القلوب وهذه الافعال مفعولها
الاول كمفعول اعطيت مضافا اليه لانه بناء وبالاخفظ ومفعولها الثاني
والثالث كمفعولي علمت في الاحكام افعال القلوب ويسمى افعال الشك
واليقين ظننت حسبت وخلت وزعمت قدم افعال الشك على
افعال اليقين لغلبة الشك وتقدمه وجودا وعلمت ورأيت ووجدت
واختصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي تدخل هذه
الافعال الجملة مستأنفة اوخبر افعال القلوب على تقدير ان يكون ظننت
اي بدلا على الجملة الاسمية لبيان ما هي الشك واليقين هي اي تلك
الجملة صادرة او ناشية عنه او لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشية عنه من
علم او ظن او حسبان او نحو ذلك كذا في الشرح وفي بعض النسخ عنه
اي لبيان صفة هي هذا الموصوف من علم او ظن فتنصب الجزئين اي جزئي

اي جزئي الاسمية على انهما مفعولاها ومن خصايصها اي افعال القلوب
انها اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين فيها تحذف الضمير او يقال معنى قوله
احدهما احد مفعوليها فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما
كو من يسمع يخل وقوله تعالى وظننتم ظن السوء ذكر الاخر اي من خصايصها
ذكر المفعول الاخر وقت ذكر احدهما مفعوليها لانه لو اقتصر على الثاني يلزم
ذكر الشيء بدون ما هو توطئة وسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة
وترك المقصود لان كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد اذ علمت زيدا
فاضلا بمعنى علمت فضل زيد وكان ذكر احدهما وترك الاخر بمنزلة ذكر
من مفعول واحد وترك بعض الاخر وقوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما
اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا تحذف المفعول
الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم بدليل بخلاف باب اعطيت زيدا وسكت واعطيت
درهما وسكت ومنها اي من خصايصها انها افعال القلوب يجوز فيها الالغاء
اي ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت او تأخرت اي توسط القلوب
بين مفعوليها او تأخر عنهما لاستقلال الجزئين بجواز الالغاء الجزئين كلاما
او تمييز فيمتنعان عن الالغاء عند ضعف العامل بالتوسط او عن كلاهما او عن احدهما

لكان المستقلّ لها كلامًا ويمكن ان يؤثّر فيها العامل لقوّته ذاتًا فيجوز الوجهان
بخلاف اعطيت اي وهذا المبتنى مخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء
اذا توسّط او تأخّر فيهما مفعولية لها لمستقلّين لعدم صحّة حمل مثل
زيد علمت قائم والفصل الخ بمعنى المصدر الواقع ظرفًا نحو زيد قائم في
في علمي وهذا مثال التوسّط ومثال التأخّر نحو زيد قائم علمت ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انها تعلّق اي تبطل عن العمل لفظًا ويعمل
معنى بدليل صحّة العطف بالنصب وهو مأخوذ من تعليق المرأة وهو ان يذرها زوجها
من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا
تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلّقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هي
ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلّقة ويونس لم يجعل التعليق من خصائصها
بل جوّز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايّهم في الدار وقتلت ايّهم في البيت
قبل حرف الاستفهام ولو متقدّمة على معمولها وما اضيف اليه معمولها نحو علمت
أزيد قائم وقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت غلام اي الرجلين قائم
واعلم ان التعليق بالهمزة على الاتّفاق وبهل مختلف فيه واما نحو سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بيّنة ويسئلونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل بتقدير

القول اي سل بني اسرائيل قائلًا ويسئلونك قائلين او تجعل بل المفرد
نحو سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال
فهي في محلّ النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضًا مأوّلة
بالمفرد ولكنّها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلًا
نحو شككت في زيد أهو كريم اي في كرمه وقبل حرف النفي الداخل
على معمولها واللام الداخل عليه نحو علمت ما زيد قائم وعلمت لزيد منطلق
واما دخولها على المفعول الثاني فلا يوجب التعليق في الاول نحو علمت
زيدًا امن هو وجوّز بعضهم تعليقه على المفعولين وهو ليس بقوي
وانما يتعلّق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعًا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها الى النصب الجزئين
فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظًا والآخر معنًى ومثل علمت ازيد عندك
ام عمرو ذكر مثال التعليق بالاستفهام فنقص عليه مثال فوقه ومنها انها
تجوز مبتدأ متقدم الخبر ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متعلقين
متّصلين لشيء واحد اي ضميرين هما عبارتان عن شيء واحد لان مفعول
الاول غير مفعول الثاني حقيقة بل تواطئه معنى فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول

بخلاف غيرها من الافعال مثل علمتني منطلقا وقوله تعالى اذ اراني اعصر خمرا
ويلحق بها عدمتني وفقدتني ولا يجوز ضربتني ولا شتمتني بل ضربت نفسي
وشتمت نفسي ولبعضها اي لبعض هذه الافعال معنى آخر غير المعنى الذي
تعدى به الى المفعولين يتعدى به اي بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد
فقط لا مع بقائها من افعال القلوب ولو لم يقيد بذلك لورد
عليه زعمت بمعنى قلت فانه قلت رايت اذا كان من رؤية
العين فهو بمعنى ابصرت فليس من افعال القلوب فالجواب انا
وان كانت للابصار فمعناه ايضا العلم بالحاسة فلم تخرج عن معنى
العلم ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان
من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين اصلا والحصار افعال
القلوب استعمالها لا غلط ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
وحسبت بمعنى صرت احسب اي اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت
ذا خال اي خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وفي هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولين

الافعال الناقصة

تقسيم لها للفعل باعتبار
التام والناقص في الناقصة مردودة فانها بالذكر لتعلم ان ما سواها

ان ما سواها تامة ما اي فعل وهو كالجنس وضع لتقرير اي تثبيت الفاعل
على صفة وتلك الصفة هي الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها من الافعال
والظرف مستقرا وملغى وهي اي الافعال كان وصار فقد زيد يراد في
صار كزال ورجع وحال وحال وتحال وانقلب بما عاد دون انتقل وان كان
بمعنى تحول ويجوز استعمال صار وراد فيها تامة على الاصل واصبح واضحى وامسى
وظل وبات واض اي رجع وعاد اي صار وغدا اي كان في الغداة وهو
ما قبل الزوال وراح اي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل وكونها
بمعنى رجع في الغداة ورجع في الرواح او دخل في الغداة او دخل في الرواح
كانا تامتين وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما فتئ اصل هذه الاربعة
ان يكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما بمعنى
كان زيد عالما دائما وكذا اخوته فيجب نصبها كانها وما دام وليس ولم يذكر
سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة
بمعنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل
زيد عالما اي صار عالما كاملا وقد جاء للتقليل جاء في تركيب ما جاءت حاجتك

على ان ما استفهامية وان جاءت ناقصة وضميرها اسمها وحاجتك خبرها وانث
ضميرها باعتبار الخبر كما في من كانت امك وهو اول ما قاله الخوارج لابن عباس
يوم حين جاءهم رسول الله من علي رضه وقول الاعرابي ارهف شفرة
حتى عادت الشفرة كانها حربة قال الاندلسي لا يبعد ان يجعل معنى
جاء وقعد الموضع الذي استعملته العرب وطرد بعضهم وقال المصدر الاولى
طراد جاء نحو جاء البر قفيزين ولا معنى لجعل حالا حيث يقدر ان جاء في هذه
الحالة ولا يطرد قعد فلا يقال قعد كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل
قعدت كانها حربة تدخل الافعال والجملة مسنا نفة على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر اي خبرها حكم معناها اي معنى الافعال الخبر الاول لكونه فاعلا
وتسمية المرفوع باسما اولى من تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه
بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما اي رفعا ونصبا مثل رفع
هذا الكلام ونصبا وهو مثل كذا فكان اي كلمة كان او لفظة تكون ناقصة
كاينة لثبوت خبرها وتحققه حال كونه ماضيا دائما نحو كان الله غفورا رحيما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار نحو كان من الكافرين
اي صار عطف على قوله لثبوت خبرها وبكونه فيها اي في كان ضمير الشان وتكون

مطلب في [illegible]

وتكون تامة اي تتم بالفاعل ولا تحتاج الى الخبر بمعنى ثبت نحو وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وجد او ثبت ذو عسرة وزائدة
جيادا بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تعالى كيف نكلم من كان نحو قوله
لو قلت يتوجه الى الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار
زيد غنيا اي انتقل من الفقر الى الغنا واصبح نحو اصبح زيد صائما وامسى
نحو امسى زيد مسرورا واضحى نحو زيد حزينا لاقتران مضمون الجملة الواقعة
بعدها بوقتيهما اي بوقتي معنى الفعلين من النهار والليل وانما فصلها
عن الثلث السابقة لمكان الافتراق في قلة مجيئها تامة بخلاف تلك
الثلثة ولهذا لم يذكر مجيئها تامة نحو ظلت بمكان كذا او بت مبيتا طيبا
وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار وهو عطف على الظرفية
السابقة ومازال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها اي دوام
خبر هذه الافعال لفاعلها مذ قبله ظرف لاستمرار وبلزومها اي هذه الافعال
النفي ان كان ماضيا فيها اولا وان كان مضارعا ظاهرا ولو اولا او ما
وما دام ما مصدرية وفيما سواه من اخواته نافية والمضاف الذي هو
الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد مثل التوقيت اي لان المصدر

قد يجعل حينا لتحديد ثبوت خبرها لفاعلها وفي ما توقيت ما دام نظرا الى انها بمنزلة
لا يجاء في جا ودبل الكلمة ولا يجا ودبل اللفظ لان كلمة ما عبارة ولذا
ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير لانه خارف الكلم الا انها بجملة كلمة واحدة على سبيل
التجوز ومن ثمه اي ومن اجل انه ما دام للتوقيت احتاج بثبوت خبر لفاعلها
احتاج لفظا ما دام الى كلام لانه ظرف بمل من قوله ثم او بمقال الظرفية علة
للاحتياج وكون ما دام للتوقيت علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء
عليه فلا يرد ما اورد من تعليق العلتين بفعل واحد وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اي في زمان الحال نحو ليس زيد قائما اي قيامه منتف الآن وقيل هي
لنفي مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره اي سواء كان نفيه حالا
او غيره ويجوز تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة كلها اي كل الافعال الناقصة
او كل الاخبار تاكيدا او بدل او تاكيد المضاف اليه على اسمائها كتقديم خبر
المبتداء على المبتداء بل مجالها في التقديم اوسع حيث يتقدم موقعه ظاهرة
الا ان بخلاف المبتداء لمكان اللبس وهي الافعال الناقصة او اخبارها
وفيه ان قوله وهو من كاه ان يا باه وفيه يمكن اصلاحه بحذف مضاف
بلبسات وهي في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على الافعال الناقصة على ثلاثة

على ثلاثة اقسام قسم مجرور بسبب لا او مرفوع بخبر محذوف المبتداء يجوز تقديم
خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو اي هذا القسم من كان الى
بالفاء و اصلا الى راح لكون العامل فعلا يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع
بمنعه وفي الى هنا نظر لانها ان كانت ابتدائية يلزم خروج راح وكونها
اسقاطية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها وجعلها مع يا باه معنى
مع البيانية للملائمة لذكر الغاية والقول بزيادة كلمة من بيانيه الاثبات وجعلها
بمعنى حتى يا باه عدم كون راح مما ينتهي به الافعال الناقصة او عنده
والجواب ان ما بعد الى هنا داخل فيما قبله بالدليل وهو الحصر وقسم لا يجوز تقديم
تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو ما اي فعل في اوله ما
نافية كانت او مصدرية لتحقق المانع لان كلاهما يمنع تقديم ما في حيزهما
عليهما خلافا اي مخالفا هذا القول خلافا لابن كيسان في غيرها ولم يعد المانع
معتبرا لانه وبدله بالمثبت فما زال عالما كان زيد عالما دائما وفيه ان صورة
ما يستحق الصدرية كافية في المنع وقد تحققت وان كان المعنى على الاثبات
واما في ما دام فهو وافق ابن كيسان غيره في عدم التقديم لتحقق المانع لفظا
وقسم مختلف فيه وقول ابن كيسان في القسم الثالثة خلافا لا ضافه فلا يتوزع

فيه وهو ليس بفقد فعل حكمها في اوله بامعنى المنفي وقيل حكمه حكم كان لعدم
صورة **افعال المقاربة** ذكرها بعد الافعال الناقصة
لانها مثلها في افتقارها الى الخبر لكن منها ما وضع لدنو الخبر رجاءً او حصولاً
او اخذاً اى شروعاً فيه اى في الخبر وتعلقها في اول اجزاء الفعل ه
والمنصوب تمييز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه فالقسم الاول
اى الموضوع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق ه
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف قال الله تعالى فابين ان يحملنها واشفقن منها اى خفن وهو اى
عسى فعل غير متصرف حيث لا يجيء فيه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وتقول عسى زيد ان يقوم اى قرب زيد القيام وعسى ان
يخرج زيد اى قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد يحذف
ان من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذي امسيت ه
فيه يكون وراءه فرج قريب والقسم الثاني وهو ما وضع لقرب الحصول
كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيهاً بعسى نحو قد كاد
من طول البلى ان يمصحا اى ان يمحى واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال ه

اى كبقية الافعال في النفي على الاصح والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كا
ان نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان آخر وعن تخطئة ذي الرمة
انه مشبه وعن تغيير الم اجزائه احتياطا وقيل يكون نفيه للاثبات
مطلقا اما الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل فذبحوها واما المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فلولا كان
نفيه للاثبات لما خطؤه ولم تغير ذي الرمة بعد التخطئة وقيل يكون في
في الماضي للاثبات اى لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال اى كسائرها
تمسكا مفعول له لقيل بقوله تعالى دليل على المدعى الاول فذبحوها وما
وما كادوا يفعلون اذ المراد اثبات الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وبقول
ذي الرمة دليل على المدعى الثاني اذا غير النأي المحبين من الحب لحكم طول
العهد يعني لم يكد رسيس الهوى والرسيس اول الحمى والرسيس الشيء الثابت
الهوى الاضافة من باب [illegible] من حب مية يبرح اى يزول ه
جزم يكد لم [illegible] فلان النفي في المستقبل نفي كسائر الافعال و
والقسم الثالث وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب واخذ

وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد والجملة معترضة واوشك
عطف على اخذ مثل عسى نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج
زيد وكاد اي تارة تستعمل مع ان وتارة بدونها **فعلا التعجب**
وهو كل وجد منه جزئيات وهما ما افعله وافعل به فقط كان الشمس
كلي وجد منه جزئي واحد فقط فلو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر
واسلم لان التحديد لانضباط الجزئيات مع قصد التوزيع في الحد مشكل الا ان
يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع ايضا منقسمة ولا خفاء
هنا في عهدية الفعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف للتوزيع فيقال انه
تعريف لفظي لا ايجاب ماهيته والمعنى فعلا التعجب ما وضع اي فعلان وضع
لانشاء التعجب فان قلت يدخل في الحد نحو قاتله الله من شاعر
لانه لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء قلت التعجب فيه استعمال
لا وضع والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شيء خرج عن حده
نظائره وخفي سببه وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا
على ذلك بتصغيرهم ما اميلح والجواب انه شاذ منزل منزلة الاسم في جواز نحو اصيغقان ما افعله
وافعل به بل هي فوق اصيغقان وهما غير متصرفين ولا يتقدم ان مضارع مجهول وما دونه

وما نكرة مثل بدل منه فقوله غير متصرفين او خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف
اي نظيرهما مثل ما احسن زيدا واحسن به ولا يبنيان اي فعلا التعجب من شيء
الا مما يبنى منه افعل التفضيل من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب
وقصد بهذا وهما على ما يبنى منه افعل التفضيل ولا عكس حيث يقول انا اضرب
منك ولا يبنيان الا من الثلاثي المجرد وقيل ما اشياه وما اشغله كانه اسم
التفضيل نحو ما اعطاه وجوز سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن
قول غير سيبويه ويتوصل في الممتنع اي في الذي امتنع بناؤه مما ليس بثلاثي
مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
مما فيه لون او عيب مثل ما اشد استخراجه واشدد به اي باستخراجه فبناؤه
من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيرا
كما لا يتغير الامثال بتقديم المفعول به والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وتاخير هذا مستدرك لان تقديم شيء يستلزم
تاخير شيء غير لا محالة وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق
فكانه اعتبر القصد او ذكره تاكيدا كما في قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون

ولا فصل بين الفعل ومعموله وبين ما، الفعل وجاء الفصل بكان الزائدة
نحو ما كان احسن زيدا ولا يتقدم معموله عليه خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باضحى
وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية
وهو مقصور على السماع واجاز ابو عثمان المازني الفصل بالظرف بصيغة
التعجب حيث يتسع في الظروف ما لا يتسع في غيره نحو ما اليوم الجمعة احسن زيدا
او احسن اليوم بزيد وما احسن بالرجل ان يصدق بخلاف نحو لقيته فما
احسن امس زيدا فانه لا يجوز واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية
نحو ما احسن لولا بخلف زيدا وما ابتداء اي لفظة ما مبتدأ ويكون تامة
بمعنى شيء نكرة عند سيبويه والاخفش على احد قوليه من باب شر اهر ذا ناب
فمعنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى التعجب
والمجيء عن المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما ... مع تنزهه عن
الجعل والتصيير وقوله عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي ذلك عند سيبويه
او متعلق بمفهوم الكلام اي وقعت ما مبتدأ مع التنكير عند سيبويه وقال
الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوي قل فيه ... ال
الضعف وما قيل انه يلزم منه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء

لم يثبت فيه نظر لان الاستفهام اريد للعرف فعل ابهم تشركونه وفي فعل ابهم مجهولة
والوصف نحو الانزل والنحج نحو الاماه فاستعمر به الى غير ذلك من النظائر
والصور وله غير نظير وبعدها اي ما بعدها الخبر اي خبرها موصولة اي كلمة
موصولة وما بعدها صلتها عند الاخفش والخبر اي خبرها الموصولة الواقعة
مبتدأ محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شيء عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب
حذف الخبر من غير شيء مستدع وبه في افعل به فاعل عند سيبويه وافعل
امر بمعنى الخبر والهمزة للصيرورة كالبين واثمر والباء زائدة في الفاعل كما في كفى
بالله وفيه نظر اما اولا فلان الامر بمعنى الخبر غير معهود في كلامهم واما ثانيا
فلان الفاعل في صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا واما ثالثا
فلان زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير في افعل لكون به فاعله والفاعل واحد
ليس الا مفعول خبر بعد خبر عند الاخفش والباء في به للتعدية اي لجعل اللازم
متعديا والمعنى صيره ذا حسن اي صفه بالحسن او زائدة على ان يكون
احسن متعديا ويكون همزة احسن كما في ... في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وفيه اي في احسن ضمير هو فاعل اي احسن انت زيدا او زيدا
اجعل حسنا مع صفة به

افعال المدح والذم

ما وضع اي افعال وضعت فهو كونه وضع باعتبار لفظ ما لانشاء
مدح او ذم احتراز عن نحو مدحت او امدح وذممت واذم ونحو ذلك
مما وضع للاخبار بالمدح او الذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته
وانشات مدحه بانه نعم الرجل وفيه انه نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك وفيه
انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل زيد حيث وضع لهذا اللازم
وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فانه فرق
دقيق فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس اصلهما فعل بكسر العين
وجاز فيه اتباع الفاء للعين واسكان العين في الوجهين ففيهما اربعة اوجه
نعم وهو الاصل ونعم بالاتباع ونعم باسكان العين ونعم باسكانها بعد الاتباع
وهذه الوجوه مطردة في كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وا
كذا في كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ وشرطهما اي شرط نعم وبئس يعني
شرط فاعلهما ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي
لو اضمر مبهم ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام
بعده على وجه الاجمال والتفصيل وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب
اليه ابو علي ولا للاشارة الى ما في الذهن من الماهية كما قاله المصنف للامتناع

لامتناع حمل زيد عليه في الصورتين اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة
كما في انت الرجل كل رجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس الرجال او مضاف
الى المعرف نحو نعم صاحب الفرس بكر او بواسطة نحو غلام صاحب الفرس
بشر او بوسائط نحو غلام اخي صاحب الفرس بكر وان شئت فزد او مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد او بما مثل فنعما
هي اي نعم شيئا هي ولا حاجة الى قوله بلفظ التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة
منصوبة لان المعنى في فنعما هي فنعم خصلة هي لانه ابرز نظرا الى الصورة
او واقع بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله
الجملة صفة مبتدا او خبر مبتدا عطف على قوله مبتدا محذوف في مثل نعم
الرجل زيد اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفة للبيان وقيل
لا يجوز فيه الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الا
ذلك عن سيبويه ايضا وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل للاتحاد بينهما
فيما صدق عليه وتركيب بئس مثل القوم الذين ونحوه جواب سؤال حيث
وقع المخصوص جمعا مع افراد الفاعل معنا ولم يقدر مثل الذين او تجعل
الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين منهم ذكر في

ليسه

المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة نحو نعم اي ايوب لانه في قصته
ونعم الماهدون اي نحن وساء مثل يشرع افادة الذم ومنها حبذا و
فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يؤنث
لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي ذا المخصوص واعرابه اي المخصوص بعد حبذا كاعراب
مخصوص نعم في الوجهين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا
عطف بيان وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص وانما جاز ترك التمييز
هنا دون نعم لفصل الظاهر عن المضمر ولعدم لبس المخصوص فيه عند
تركه بالفاعل بخلاف نعم وبئس او حال كائن على وفق مخصوصه اي موافقة
المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة
عنه لا الحال اي ما صدق عليه نحو حبذا رسولا محمد وحبذا محمد رسولا عليه السلام
وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى
غير المخصوص من الفاعل وغيره ولما فرغ من الاسم والفعل شرع في الحرف

الحرف ما اي كلمة دل على معنى

حاصل في غيره او باعتبار غيره فكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها كاللام
فانه يدل على التعريف الذي هو حاصل في الاسم ومدلوله دلالة تضمن
فان التعريف مضمون للاسم بالوضع وكنعم وبلى فانهما يدلان على معنى هو
مدلول لغيرهما بالمطابقة وكلم فانه يدل على النفي الذي هو حاصل
في الفعل ومدلوله دلالة تضمن وقيل انه علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى
له في نفسه ومن ثم احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام فانه
يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له الى اسم وفعل
وحروف الجر قدمها لكثرتها ولكثرة دورها وانما سمي حروف الجر لانها تجر
معاني الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد
او معناه كانا مار بزيد وزيد في الدار وعلى السطح الى ما يليه متعلق
بالافضاء وضمير فاعله يرجع الى ما الثانية وضمير مفعوله الى ما الاولى
او على العكس وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب
وواوها وتاؤها اي القسم وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا
وعدا وخلا فقدم من لانها للابتداء فهي بالابتداء اولى واعقبها بالى

لانها للطباق لكونها للانتهاء و اعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا
واعقب الثلثة بفي لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء و الانتهاء بالمكان الذي
الذي هو احد قسمي الظرف واعقبها بالباء لمجي الباء بمعناها في نحو اطلب
العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحركة في
الكسر وكونها على حرف واحد واعقب بكي مما هو نعت في الحركة بما وقع
الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بمذ ومنذ لكونها
فرعا لها واعقبها بنحو واو القسم لمناسبتها اياها في كونها واوا او فرعا في
واعقبها بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها بنحو بالاشتراك بين الاسم في
والفعل والحرف وقدم على لكونه بالحرف انسب منه بالاسم فوضعه وضع
الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم قدم على على الكاف وان كان
اقرب بالحرف على حرف واحد لقلة مداخلها حيث لا يدخل المضمر في
وقدمها على مذ ومنذ لكونها اقل منها مدخلا حيث يدخل الظروف الزمانية
خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منها ما كان جهة الفعلية فيه
اضعف وهو على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فاء عرف
فمن للابتداء اى لابتداء الغاية مكانا نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته

وعلامته اى يصح علامة على ما بينه نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه
ان يكون عامله محذوفا وجوبا كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
اى الكائن منه والتبعيض نحو اخذت من المال وزائدة في غير الموجب
نحو ما جاءني من رجل خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها
في الموجب في اسم الجنس ايضا وتركيب قد كان من مطر وشبهه جواب سؤال
ما هو هل يقدر كان بعض من مطر او شيء من مطر والى للانتهاء اى انتهاء
الغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبمعنى مع قليلا نحو ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها للانتهاء وجاء بمعنى مع مجيئا او نا
كثيرا نحو اكلت السمكة حتى راسها اى مع راسها وتختص بالاسم الظاهر فلا يقال
حتاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصح التمسك بالاستعمال خلافا
للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا كالى وفي للظرفية لكونها باعتبار
وبمعنى على عطف على قوله للظرفية زمانا قليلا نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل
اى على جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت بزيد وبه داء والاستعانة نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر والمقابلة نحو اخذته
بدرهم والتعدية نحو ذهبت به والظرفية نحو اطلب العلم ولو بالصين

وذانك في الخبر الى في خبر المبتدا في الاستفهام اى وقت الاستفهام
يقال هل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم والنفى بليس او بالمشبهة وقيل
بلا التبرئة ايضا ففي اطلاق الاستفهام والنفى نظر ولعل اراد الاستفهام
والنفى المعهودين في هذا الفن في اصطلاحهم المشهور قياسا اى زيادة
قياسية او زيادة بلا بس القياس في غيره اى في غير المذكور سماعا اى
زيادة سماعية او زيادة سماع نحو بحسبك درهم وبحسبك زيد قدم
خبر بحسبك وزيد مبتدا او بحسبك خبر على عكس الثانى والفى بين اى الفى
بين اى نفس واللام للاختصاص نحو المال لزيد والجل للفرس وللتعليل
نحو ضربتك للتاديب وخرجت لمى فكك وزائدة عطف على قوله للاختصاص
قال الله تعالى ردف لكم اى ردفكم لان ردف متعد بنفسه وبمعنى عن
مع القول نحو قلت له انه لم يفعل الشر قال الله تعالى قال الذين كفروا للذين
آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وبمعنى الواو الجائين في القسم للتعجب
نحو لله لا يؤخر الاجل وهذا اذا كان في الخطاب امرا عظيما فلا يقال لله
لقد طار الذباب ورب للتقليل اى تقليل ما دخلت عليه وقيل هو اسم للتكثير
وبتقليل وههنا يجوز رب رجل كريم الاكرمة لتقوية ... منون وفيه ان ... ق

وفيه ان الحذف لضعف العامل بالتاخير وفيه ان التقوية انما جاءت
باللام فقط ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى مفعوله بحرف الجر والضمير معا لا يقال لزيد ضربته وفيه ايضا انه
يشكل بنحو رب رجل كريم لقيته جاء في جواب من قال ما جاءك رجل وقد صرح
المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على
وجه القيام لا على وجه الوقوع فكان ذلك دليلا على الاتية لها صدر الكلام
مخصصة بنكرة لان التقليل انما يلحق النكرة واما المعرفة نعتين فلتهاد
كالمفرد والمثنى او كثيرها كالجمع موصوفة على مذهب ابى على وابن سراج
ومن تبعهما لان الوصف يلائم التقليل وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب
لورود الاستعمال على ذلك ولذا قال على الاصح وفعلها اى فعل رب ماض
لكونها للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي محذوف لحصول العلم به
حذفا او زمانا غالبا نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي
تعلق به رب محذوف وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب على مضمر
وهذا الضمير نكرة مبهم مميز بنكرة لا بالاسم منصوبة على انها مميز نحو ربه رجلا
ليس معه ما يميزه والضمير مفرد مذكر نحو ربه رجلا وربه امرأة وربه

رجلين وربه رجلا خلافا للكوفيين في مطابقة فيقولون ربه رجلا وربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نسوة
وتلحقها ما الكافة اي المانعة عن العمل فيدخل رب بعد دخولها على الجمل
وقد تكون ما زائدة فيدخل الاسم في نحو ربما ضربة بسيف وواوها
اي واو تقدر بعدها رب وهي من حروف الجر التي تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وواو القسم انما تكون
الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلة القسم فلو اظهر الفعل لم يبق علامة
او يكون الكلام قسميا لو ابقي القسم انما يكون اي لا يكون الا عند حذف
الفعل لغير السؤال فلا يقال والله اجلس مختصة خبر ثالث لتكون بالظاهر
حطا لرتبة على رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصه باحد القسمين وخفض الظاهر
لاصالته فلا يقال وك لافعلن والباء دخلت في المختص بدون المختص
والتاء مثلها اي مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة حال او خبر ثان باسم الله تعالى تقليلا لما لها عن محال اصلها
وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وتربك

متعرضة والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجمع اي في حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم القديم حيث يجوز
اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها في قسم السؤال نحو بالله لا جلس
واستعمالها في المقسم به ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا
ومع كونها اعم في هذه الامور انها لا تختص بهذه الامور بل استعمالها اعم
من ان يكون في هذه الامور وخلافها فان قيل الجميع يتناول
الاختصاص بالظاهر وبدونه لكان التنافي قيل ويتلقى اي يجاب القسم
باللام اي مع اللام نحو تالله لاكيدن اصنامكم وان وكلاهما في الاثبات
نحو ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وحرف النفي في النفي نحو والضحى
والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى ويحذف جوابه اي القسم اذا اعترض من
اي وقت اعتراض القسم بين جزئي القسمية او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على الجواب نحو الهلال والله كاتب قيل والله لهذا الهلال وعن للمجاوزة
والبعد عن الشيء وذلك اما بزواله ووصوله الى الشيء نحو رميت السهم عن القوس
او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادبت عنه
الدين نحو اقبلتم وعلى للاستعلاء اي للاستعلاء الحقيقي الذي يجوز عليه السهو وادين

وقد يكون اي عن وعلى اسمين بدخول اي عند دخول من عليهما نحو من عن يميني
اي جانب يميني والكاف للتشبيه نحو الذي عندك كزيد والكاف في قولهم
خلق الله الاشياء كما شاء ودخلت كما بجب كاف التشبيه ولم يرد به معنى
اخر وقوله كما تكونوا تولى عليكم تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير او
شر وقد يكون الكاف للقران في الوقوع نحو اتيتك كما طلع الفجر وزائدة
نحو ليس كمثله شيء وهو السميع البصير اي ليس مثله ويمكن ان لا يكون الكاف
زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية وقد يكون الكاف اسما
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم وتختص بالظاهر فلا يقال وكذا استغنا بمثل
وتنقض بنحو ما انا كانت ومذ ومنذ لفظا ومذ ومنذ للزمان للابتداء بدل
الاشتمال من قوله للزمان اي مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة وهما في الزمان
الماضي كمن في المكان والظرفية اي بمعنى في في الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا هذا
ومذ يومنا اي انتفى رؤيتي في شهرنا وفي يومنا ولا يدخلان على المستقبل
لوضعهما للماضي والحال وحاشا وعدا وخلا نحو جاءني حاشا زيد وعدا زيد وخلا
واللام في حاشا لله زيد متعلق بحاشا في حاشا لله ما على محذوف اي القصور جل له

كل من هو متهم بالسوء حاشا لله قلنا نزه يوسف عن كل سوء كما علمنا عليه
من سوء فاعرف فانه من مكان اشكال للاشتباه ولكن حاشا يستعمل في الا
في الاستثناء بمعنى سوى للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد **الحروف**
المشبهة بالفعل في انقسامها في ثلاثية ورباعية والبناء على
الفتح كالماضي واقتضائها الاسماء ان وان وكأن ولكن وليت ولعل في
كونها للاثبات بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
سوى ان فهي بعكسها الفاء للتفسير اي بعكس اسواها اي يلزم فيها عدم الصدر
والتعلق بغيرها ولحقها اي هذه الحروف ما اي جاز اذ لحقها على الافعال
لان الكاف اخرجها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو انما قوم عليكم
فان لم تغير معنى الجملة بل تقرره وان مع جملتها الاضافة باقية ملابسة اي
جملة واقعة بعدها في حكم المفرد ويؤول بمصدر الجزاء الى الاسم نحو بلغني
ان زيدا انه عطية شكرك اي بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه مضافا
او مضافا اليه ما يضاف اليه اذا كان سببا نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم اي بلغني
قيام ابي زيد وان لم يكن الجزء والخبر كذلك اي الخبر يكون في الجزء والخبر
مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف نحو ذلك ومن ثمة اي ومن اجل ان انّ

معنى الجملة وان يحتمل في حكم المفرد وجب الكسر اي وجب اتيان المكسورة في موضع
الجملة والفتح اي اتيان المفتوحة في موضع المفرد فكسرت الفاء للتعقيب ابتداء
اي كسرت همزة مادة ان في ابتداء الكلام وبعد القول نحو قلت ان زيدا قائم
والموصول نحو الذي انه ضربته في الدار وفتحت همزة مادة ان فاعلة نحو
بلغني انك قائم ومفعولة نحو عرفت انك قائم ومضافا اليها نحو حصل انك
قائم وتسميتها بهذه المذكورات مجاز لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لان
وحدها وكذا البواقي وقالوا لولا انك لانه اي ما بعد لولا مبتداء عند البصريين
والمبتداء انما يكون مفردا وقالوا لو انك لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل
محذوف بعد لو بلا لزوم لان الفاعل انما يكون مفردا قال الله تعالى ولو انهم
صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران اي تقدير المفرد والجملة
جاز الامران اي فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه فعلى تقدير كسر ان
اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها جاء دليل المفرد مبتداء محذوف الخبر اي فجزاءه
اكرامه والجملة جزائية واذا انه عبد القفا واللهازم اي لئيم تخدم قفاه
اي مستحق ان تكب لئلا تكلم ويصفع قفاه ولهازمه قال بعض الحكماء من كان همته
ما يدخل في جوفه كان قيمته ما يخرج منه وذلك مثل ان عثمان في التحبيج لحت الاذنين

الاذنين جمعا التثنية بارادة ما فوق الواحد وبارادة تمام جو القفا تغليبا
وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اري بمعنى الظن وزيدا مفعول ثان له
وسيدا ثالث وكما قيل معترضة فيجوز في انه الكسر على انه جملة واقعة بعد
اذا المفاجاة والفتح على انه مفرد واقع مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبودية
انه عبد القفا واللهازم ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم ولان فائدتها التاكيد
جاز العطف على محل اسم ان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو
او حكما وهي التي بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة في معنى المفرد فانها
في حكم المكسورة لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي علمت نحو
علمت ان زيدا قائم وعمرو بالرفع الباء بمعنى او للملابسة اي جاز العطف
ملتبسا بالرفع دون المفتوحة حال اي مبني وذا عن المكسورة اذ لم يجمع مع
المفتوحة معنى الابتداء بل هي مع في خبرها في تاويل مفرد مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة
العطف على المحل مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط في جواز العطف على الاسم
بالرفع مضي الخبر لفظا كما مثل المذكور او تقديرا نحو والا فاعلموا انا وانتم بغاة

خلافاً للكوفيين فانهم لا يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو الا انا علموا
انا وانتم الخ وسيبويه يحمل على تقدير الخبر ولا اثر في الجواز بدون مضي
الخبر لكونه اي اسم ان مبنيا كما في البيت وكقوله تعالى ان الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون
على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء الاسم وهو الذين خلافاً للمبرد
والكسائي لانهما فرقا بين اسم المعرب والمبني في ذلك فجاز في المبني قبل
مضي الخبر وشرطا في المعرب مضيه والظاهر انه مذهب الفراء والاطلاق
مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو مثل انك وزيد ذاهبان بتجويز
الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا ولكن كذلك
اي مثل ان في جواز الحمل على محل اسمها ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة والمفتوحة تجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام اي لام الابتداء مع المكسورة
لان اللام انما يدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف
المفتوحة لكونها بمعنى المفرد كقوله ان زيدا لقائم دونها اي دون المفتوحة
على الخبر متعلق بدخلت وكان حقها ان يدخل اول الكلام لكن لما كان معناها
هو معنى ان اعني التاكيد وطالبة في ابتداء الكلام اجمعها فوقعت في صورة

وصدروا ان تزحلقت للعامل منهما على ما ليس بعامل فادخل على الخبر المنفصل
عنها بالاسم او متعلقه او الاسم المنفصل بالخبر وذلك عند كونه ظرفا متقدما
لا بخبر او الاسم اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان بظرف وهو
خبر متقدم نحو ان من شيعته لابراهيم او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر
من معمول الخبر المتقدم عليه نحو ان زيدا لطعامك آكل وفي لكن ضعيف اي
الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام
مع لكن ايضا كما انهم متمسكين بقوله ولكنني من حبها لعميد وبانها لا تغير معنى
الجملة كان وتلحق بها والبصريون استضعفوها وقالوا ينبغي امتناعها
في ان ايضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكن اغتفر فيها لقوة
مناسبتها لها لاتحاد معناهما فبقي في غيرها على الامتناع وحملوا البيت على
الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز شهربه او على ان الاصل لكن انا فقصر كما قيل
علماء في على الماء وليس في اي شيء وتخفف المكسورة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال فيلزمها اي المكسورة المخففة اللام في خبر النقصان اعملت
او اهملت اما في الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما في الاعمال فللطرد
والحمل على عدم لزومها في الاعمال لطول الوقوع بالاهمال وقال ابن مالك لا تلزم اللام ٥

مع الاعمال خوفا للبس وذلك في المبني والمقصود واللام لام الابتداء
وعند ابي علي واتباعه ليست هذه لام نحو ان قتلت لمسلما والجواب
ان التعليق انما يوجب لو دخلت على المفعول الاول وهنا ليس كذلك
ونحو ان قتلت لمسلما شاذ وتجوز الغاؤها عن العمل غالبا نحو ان كل لما جميع
لدينا محضرون وتجوز اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيف
ان وعند الكوفيين تجب الغاؤها والآية حجة عليهم وتجوز دخولها
اي ان بعد التخفيف على فعل من افعال المبتدأ ككان وعلمت واخواتها
لئلا تخرج بالكلية عن اصلها وح يلزم اللام ان كان ذلك الفعل دعاء
لان الدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافا اي تخالف هذا القول
خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم دخولها على كل فعل وفي الدخول على
كل فعل او في الدخول على كل فعل وتمسكوا بقوله شلت يمينك ان قتلت
لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وبقوله ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه وذلك عند البصريين شاذ وتخفف المفتوحة فتعمل ان المفتوحة
بعد التخفيف ابقاء لعملها لقوة شبهها بالافعال في ضمير شان مقدر وقد عمل
ان المفتوحة بعد التخفيف على الاجل مطلقا سواء كان اسمه ظاهرا او ضميرا وشذ اعمالها

الا انها غيره اي في غير ضمير الشان نحو فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك
لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي ان المفتوحة المخففة حال كونها مقرونا
مع الفعل او مع ظرف اي عند دخولها على الفعل المتصرف بخلاف ان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى وسوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدر
او قد نحو ليعلموا ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا
يرجع اليهم ومع الاسمية يجوز التجريد ربطا نحو اشهد ان لا اله الا الله وباداة
الشرط نحو علمت ان من ضرب اضربه او بلم نحو علمت ان لم غلام لي ويجوز عدم
ذلك نحو قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تكون للتشكيك نحو كانك تمشي
وتخفف كان فتلغى عن العمل نحو وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان على
الافصح ولكن للاستدراك اي لطلب دركة السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
وهي مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة ف
يتوسط خبر مبتدأ محذوف بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى

سواء كان النفي نحو جاءني لكن عمرو مسافر ومخففة لكن فتلغى عن العمل والاخفش
ويونس اجاز اعمالها مخففة ولا اعرف له شاهدا كذا في الترشيح ويجوز معها
اي مع لكن مشددة او مخففة الواو وهي عاطفة للجملة على الجملة وجعلها
اعتراضية اظهر من حيث المعنى وليت للتمني كليت الشباب يعود يوما
فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين
ولعل للترجي كلعل زيدا عالم والفرق بين التمني والترجي ان التمني يستعمل
في مستبعد جدا والمرجو ممكن جدا وشذ الجر بها اي بلعل كلعل ابي المغوار
منك قريب وفي بيان المتعلق في اشكال **الحروف العاطفة**
الواو والفاء وثم وحتى ولو واما وام وبل ولكن ولا قدم الواو لكونها اصلا
في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشركها في الجمع ثم قدم منها الفاء على
ما للتراخي والتدريج واخر عنهما حتى لانها للتدريج فحقها التاخير ثم ذكر ما لاحد
الامرين وهي او واما وام ثم اعقب ما للنفي والاضراب والاستدراك فان في
فالاربعة الاول للجمع بين المفردين في كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين
او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما فان قلت يلزم حصول
مضمونهما بلا عطف ايضا فما فائدة العطف في الجملتين قلت تحمل كونها بدلا او كون

وكون الاولى غير مقصودة او غلطا فالواو يفيد النص على كونهما معقودين
وعدم كون الاولى غلطا فالواو للجمع مطلقا بلا ترتيب فيهما والفاء للترتيب
مع الوصل وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب مهملة اي مع مهلة ومنها يفهم
الوصل الذي في الفاء وحتى مثلها في الترتيب لكن الترتيب فيها معتبر بحسب
الذهن لا الخارج بان يكون تعقل تعلق حتى بما قبلها اقرب واولى عند الذهن
من تعلقه بما بعدها وان كان في الخارج بعده نحو الكونات كل اب لي حتى ادم
ومعطوفها جزء من متبوعه حقيقة نحو اكلت السمكة حتى راسها او حكما كنمت
البارحة حتى الصباح فانه قريب من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف
كقدم الجيش حتى الامير او ضعفا كقدم الحاج حتى المشاة والظرف يتعلق
بمفهوم الكلام كانه قال يعطف به جزء من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا
لان عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا او تخصيص
بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا لتحقق تميز له عن غيره من الاجزاء
يوجب احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف
الجزء هذا الاعتبار جعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف
في تحمل تلك النسبة وهذا مما هو ملحوظ في وضعه اذ حتى وضعت للتدريج

اى للتعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وان كان يتاتى في الواو
وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة
افاد ما هو الجزء حكما واو واما وام لاحد الشيئين او الاشياء مبهما غير معين
والفرق بين او واما انك في اما تبني كلامك على الشك وفي او تبتدئ على
القطع ثم يطرء الشك وفرق اخر هو ان او تجئ بمعنى الى والا وتجئ ايضا
للاضراب نحو قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون في معنى الاضراب في كلام الله
تعالى ان الاول كان اخبارا على ما عند الناس فاضرب عنه تلفظا عند بيان
من عددهم وقال او يزيدون اي ارسلنا الى جماعة عددهم عند الناس
مائة الف وليس كذلك بل يزيدون واو في غير الموجب نحو لا تطع منهم
اثما او كفورا على اصلها والعموم مستفاد من وقوع الاثم في سياق النفي
وام المتصلة احترازا عن المنقطعة لازمة لهمزة الاستفهام ولو تقديرا نحو قوله
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها اي يلي بها ام المتصلة
وسميت بها لان ما بعدها متصل بما قبلها لان الهمزة عريقة في الاستفهام احد الامرين المستويين
والاخر يلي الهمزة اي همزة الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة واضرب
زيدا ام اكرم عمرا بعد ثبوت احدهما اي احد الامرين عند المتكلم لطلب التعيين يليها

بيليها التعيين ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد الامرين المستويين
والاخر الهمزة لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا حيث لم يل احد المستويين
الهمزة لان المستويين زيد وعمرو ولم يليها احدهما بل وليها رايت وهو
ليس احد المستويين وقال سيبويه وهو جائز حسن والاخ ازيدا رايت
ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا ومن ثم
اي لاجل انها لطلب التعيين كان جوابها اي ام المتصلة بالتعيين فيقال في جواب
ارجل في الدار ام امراة رجل او يقال امراة بتعيين احد الجانبين او ينفي
كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم بتحقق احدهما دون نعم او لا وام
المنقطعة كبل والهمزة اي للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني مثل تركيب
انها اي هذا القطيع لابل ام شاء اي بل هي شاء وهي للاستفهام المستانف
فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار والعطف بالفاء وبل لانه للاضراب
عن الاول وشك في الثاني كانه قال بعد قوله انها بعد قوله انها لابل ليست
كذلك وشك فقال ام شاء اي هي غير شاء ام شاء فالاول هذا الوجه
الى المتصلة من حيث المعنى وكلمة اما قبل ظرف لازمة المعطوف عليه بها لانه
هو المستقل للمعنى اما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولوضعها لبناء اول الكلام على

على الشك وقد يقدر كونه علم بوجود احدهما واما بموت ام ضاربا اي
اما بداء جائزة مع او اي اما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل
المعطوف عليه بها وبهذا يجعل الزعم عوض الشك وذهب ابو علي ان اما
ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها المعطوف عليه واجيب بأن اما
المتقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة لتاكيد العطف لمجيئها غير عاطفة
ايضا لمعاد ربها غير عاطفة في التركيب بخلاف لكن ولا بنفي الحكم عن المفرد
بعد ايجابه للمتبوع فلا تجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف بها الا الاسم ويعطف
المضارع بها نادر قليل اذ هو موضوع لعطف المفرد وبل للاضراب وهو
جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون صحيحا او غلطا
كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق وفي غير الموجب
اختلاف فما جاءني زيد بل عمرو معناه بل جاءني عمرو وقيل بل ما جاء عمرو
ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا من حيث المعنى
كما في لكن المشددة لاحد معاني لاحد الامرين معنى ولكن لازمة للنفي
وهي خفيفة لا حيث لزمه سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو واستعمالها في
ما جاءني زيد لكن عمرو فنفي مجيء زيد باق خلافا لبل في الحكم عطفا مفردا وانما

وانما جيئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب بان عمرا لم يجئ ايضا **حروف
التنبيه ألا واما وها** فألا واما للتوكيد مضمون الجملة
يبتدأ بها الكلام لايقاظ السامع لتمكن الجملة في ذهنه ويدخلان على
الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك
دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفرد وتكثر في اسماء الاشارة
وتفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها الله ذا وبالنحو فا
واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم هؤلاء واما بغيرهما فقليل نحو قوله
لم هذا لها ها وذا لنا **حروف النداء يا اعمها** اي
اي اعمها والجملة معترضة وقال الزمخشري هي للبعيد وما كره المصو
اولا لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء وايا وهيا للبعيد اي هما
للبعيد والجملة معترضة واي والهمزة هما للقريب ووا للندبة **حروف
الايجاب** لو اريد بالايجاب اعم النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها ولو
اريد اثبات ما قبلها اي تقريره وتحقيقه كما هو نفيا او ايجابا لم يتناول
بلى والظاهر انه سماها ايجابا تغليبا والا فنعم مقررة لما سبق نفيا وايجابا نعم
وبلى واجل واي وجير بالفتح والكسر وان فنعم وفيها ادعونا نعم تحقيق

ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مقررة اي
محققة لما سبقها اثباتا او نفيا ولم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق
انما يكون للخبر ونعم يعم القسمين الخبر والاستفهام فهي في جوابه بمعنى قام زيد ه
وفي جواب الم يقم زيد لم يقم وبلى في جوابه بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست
بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى هنا نعم لكان كفرا وهذا قول ابن
عباس رضه وقيل يجوز استعمال نعم ايضا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي ويؤيد هذا القول ما ورد في الحديث الخثعمية من قولها نعم
بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما ان كان
تقبل منه فانه اجاب بالقبول لا التصديق للنفي وقد اشتهر هذا في الكتب
كذا في الشرح وبلى تختص بايجاب النفي اي بنقض النفي السابق وجعله ايجابا
خبرا او استفهاما فلا تقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل لجعلها
ايجابا وشذ اعمالها لتصديق النفي بل لجعلها ايجابا وشذ اعمالها لتصديق
الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي
ليبعدن بالنون الخفيفة واي اثبات اي حرف مثبتة بعد الاستفهام في قول بعضهم
اثباتا لتصديق ما بعد الاستفهام نحو اي والله اي نعم والله قال ربما

لما ذكره الشيخ ابن الحاجب ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم فيقال اي
اي اقسمت بربي وقيل اي ها الله ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه
وجه حذف الياء للساكنين وتحريكها والجمع بين الساكنين مبا لغة
ء للمحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها من التحريك والحذف ه
وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لكونهما في كلمتين اجريتا
مجرى كلمة واحدة وهذا ايضا من خصائص لفظ الله وأجل وجير
وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام
وسائر ما فيه معنى الطلب وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله ه
تلك الناقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره المصنف من كون ان تصديقا للخبر
وقوله بكر العواذل في الصباح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد علاك
وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل
ان يكون من حروف المشبهة والهاء ضمير والخبر محذوف اي انه كذلك

حروف الزيادة اي التي من شأنها ان تقع زائدة لا انها
لا تقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد

وتزيين النظم او كلاهما وسميت زائدة لكونها زائدة على اصل المعنى ۞
ان وان وما ولا ومن والباء واللام وان مع النافية اي زيادتها ان
حاصلة مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي في نحو زيد فيها ولا عند ارادة اللفظ
الحكاية والاكثر ان تقصد ضعيف بزيادة الالف مجهول همزة للساكنين وقلت
اي زيادتها لحذف المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اذ التقدير
وقلت زيادة ان حال كونها مصاحبة مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي
ولما عطف على المصدرية نحو ان قام زيد والكثير بعد لما زيادة ان واقعة مع لما
ما بعد اي ان المفتوحة الزائدة الكائنة مع لما نحو فلما ان جاء البشير وبين
لو عطف على لما والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها او مجيء
ان الزائدة مع الكاف نحو قول الشاعر كان ظبية وقد يزاد مع حرف الا كما
نحو ابيه وليست في قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وامرأة
ان قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة ۞
ويزاد ما مع اذا او زيادة ما الكائنة مع اذا نحو اذا ما خرج لقيته ومتى نحو
متى ما تذهب اذهب واي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما
تجلس اجلس ومع ان نحو فاما ترين او ان نحو اما انت منطلقا انطلقت شرطا اي حال كونها في

ذوات شرط او ادوات شرط او وقت افادة الشرط هو قيد لجميع ما ذكر الا انما
كلها تستعمل شرطا وغير شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وقلت زيادتها ما الكائنة مع المضاف
نحو ايتما زيدا اي لقيت زيدا ومع غير الجازم ومثل ما انكم تنطقون ولا الكائنة
مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولو معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا
وبعد عطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى ان المصدرية نحو قوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت اي قل مجيء لا زائدة
او زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في
زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغنى عن القسم لتبرزه لكنه
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها او مجيء الزائدة الكائنة مع المضاف
نحو في بئر لا حور سرى وما شعر اي بئر الهالك وذهب بالكبر وما علم والباء
واللام الزائدة تقدم ذكرهما اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر وفاء
التفسير اي وهو لكل مبهم مفرد جاء زيد اي ابو عبد الله او جملة نحو قوله
وترمينني بالطرف اي مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان فان مخففة

بما اي بفعل في معنى القول لظرفية اعتبارية او على القلب ولا يقع بعد القول
الصريح ولا بعد ما ليس بمعناه كالامر والنداء والكتابة ونحوها بشرط ان
ما بعدها غير متعلق بما قبلها لجزئية او عمل فقوله واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين ليست فيه مفسرة لكون ما بعدها جزءا لما قبلها ونحو قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للامر لا للقول والفعل قبل ان اما
حذف منه مفعول عام وهي مفسرة او ينزل منزلة اللازم المحتاج الى
التفسير فنحو قوله وناديناه ان يا ابراهيم اي وناديناه بشيء هو
او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم او يجعل معنى ناديناه فعلنا النداء
فاحتاج الى بيان المنادى به لانه مفسرة مسندا فقال ان يا ابراهيم
وقد يذكر المفعول العام نحو كتبت اليه بما ينفعه ان قم وامرته بما
يفلح به ان امن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذ
فيه في التابوت **حروف المصدر** اي حروف تجعل الجملة
مصدرا فالاضافة بادنى ملابسة ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدريتين
في بعض الكتب فان ولان اي ما وان للفعلية وان للاسمية وعند سيبويه وجوز
مجيء بعد ما المصدرية الاسمية ايضا كقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك

راسك كالثغام المخلس اما فعليه فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا او اجاز
سيبويه كونه امرا او نهيا وان للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا خففت
او كفت بما فيجوز فيها الامران ويعمل في جزئها ويجعلها مصدرا وقد عرفت كيفية
ذلك **حروف التحضيض** اي حروف تدل على التحضيض على
الفعل الآتي وان دخلت على الماضي افادت التنديم والتوبيخ على ما فات
هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر
ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا تضرب وقد جاء الاسمية بعدها في الضرورة
نحو قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها **حرف
التوقع قد** اي يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب
الامير وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعد قد نحو قوله ازف الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت فحذف الماضي
لدلالة الكلام عليه وهو لما تزل وهي في المضارع للتقليل اي لتقليل الفعل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح نحو قد يعلم الله الذين
وقرانزل القرآن مصفوا انا ما **حرفا الاستفهام** سقطت نونه

نون التثنية بالاضافة والاستفهام طلب الفهم الهمزة وهل لها صدر
الكلام ولا يتقدمهما ما في حيزهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام وهو
الاستفهام فيصدران للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع و
ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية
اقام زيد وكذلك نحو هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة اعم تصرفا
تميز وانما اعم لانها تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام دون هل لكونها
في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدته تذكرت العهد السابق وحنت
اليه ولم تقنع بغيره بخلاف ما اذا لم تجده فانها تتصبر وتذهل عنه فلا يجوز
هل زيد خرج وهل زيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم ومن حيث انها تستعمل
في الانكار ايضا دونه وانها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الا شاذا
ومن حيث انها تدخل على الحروف العاطفة وتدخلها هي بخلاف هل وذلك
لان الهمزة اصل في الاستفهام واخصر من هل وهي بكثرة الاستعمال اليق
تقول جملة مستانفة ازيدا ضربت وتقول اتضرب زيدا والحال انه
هو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد في حال الاخوة ولا تقول هل تضرب زيدا
وهو اخوك لان هل لا تستعمل للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول

ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا تقابل الا الهمزة واثم اذا
ما وقع امنتم به الآن يدخل الهمزة على ثم العاطفة دون هل ثم اي اذا جاء
وقت العذاب ووقع اثم اذا ما وقع امنتم به وح لا ينفع الايمان واعلم
انه اذا دخل الهمزة على العواطف فصاحب الكشاف حمل على حذف المعطوف
عليه فقدر في نحو اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا اوكلما عاهدوا
عهدا الاية وذكر ابن الحاجب انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها
في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ منه الا مبنيا على
كلام مقدم فجعل قوله اوكلما عاهدوا عطفا على انزلنا وافمن كان على بينة
من ربه افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة فمن مبتدأ محذوف
الخبر لدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر اي امن كان مؤمنا كمن
هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا واومن كان ميتا
فاحييناه فمن مبتدأ خبره قوله كمن مثله في الظلمات والجملة معطوفة على
مقدر اي امن امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في
في الظلمات دون هل اي باستقلال الهمزة دون هل حروف الشرط ان ولو واما
لها صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل

دخل اي في نحو ان ضربت ولو عكسه اي لو للمضي ولو دخل في المستقبل نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم ولزمها اي ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني
ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو ذات
سوار لطمتني ومن ثم اي ولاجل انهما يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح
لانه فاعل باعتبار لزوم الفعل المحذوف بعد لو اي لو ثبت انك وقوله
لانه دليل على ثبوته على ذلك الدليل فلا يلزم منطلق من جنس فانطلقت
بالفعل عطف على قوله لو انك اي قيل في خبر لو انك انطلقت بصيغة
الفعل موضع اي في موضع منطلق الا للضرورة ليكون لفظ الفعل
كالعوض عن ثبت المحذوف فان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض وجب على
لزوم الفعل بعد لو وقوله الكرم بالخلة لو انها صدقت موعدها ولو ان النصح
مقبول الكم محمول على تقدير ولو ان النصح مقبول الكم محمول على تقدير
ولو ان النصح او مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الخبر لا خبر او وارد
على قول البعض وفيه انه ح يكون من باب ضعف التاليف لمخالفة
الجمهور وفيه ان الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب الموثوق
بعربيتهم لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذ وان كان

وان كان الخبر جامدا جاز وقوع الاسم لتعذره اي الفعل نحو لو ان زيدا
الرجل وقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم
اه احتراز عن صورة التوسط اول الكلام ظرف تقدم بتضمن الدخول اي
اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح ترك في لزوم
كونه زمانا ولا مكانا مبهما على الشرط لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا او لزم ذلك الشرط الماضي لانه لما انقطع عن عمله في
في الجزا فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف
لفظا او معنى بدخول لم على المضارع وكان الجزاء للقسم لفظا وللشرط معنى
ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال مثل والله ان اتيتني مثال الماضي اه
لفظا او لم تاتني مثال الماضي المعنوي لاكرمتك وان توسط القسم بتقديم
الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعتبر القسم او الشرط وان يلغي القسم
او الشرط نحو قولك انا والله ان تاتني اتك بالجزم باعتبار الشرط وان
اتيتني فوالله لاتينك باعتبار القسم والفاء للشرط وتقدير القسم اه
كاللفظ اي القسم المقدر كالقسم الملفوظ او تقدير القسم كلفظ القسم اه
في اعتباره والغائه كما في مثل والله لئن اخرجوا لا يخرجون ووالله ان اه

ان اطعموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمل المتكلم نحو قوله
جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت
عنه وقد جاء للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب والتزم حذف فعلها اي اما لتضمنها معنى الابتداء وعوض عن
الفعل المحذوف بينها بين اما وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها اي
حيز جوابها او حيز فائها وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي زمانا مطلقا
سواء كان ما بعدها مما يمتنع تقديم ما في حيزه عليه اولا وهذا مذهب المبرد
واختاره المصنف وقيل هو اي بعد اما معمول الشرط المحذوف فيكون داخلا
في الشرط مطلقا اي زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد
بانه لو جاز نصبه بتقدير يذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز
نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير مهما يذكر زيدا فمنطلق لكنه لم يجز وقيل
وهذا قول المازني ان كان ما بعدها جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة فانه
جائز فمن الاول اي فهو من القسم الاول اي هو معمول ما بعد الفاء والا اي وان لم يكن جائز

جائز التقديم فمن الثاني اي معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه
جزء الجزاء لامتناع التقديم نحو اما زيدا فانا ضارب لان ان تقطع
ما بعدها عن العمل فيما قبلها وجوز ابو العباس المبرد وجعل اما حاجبة تصحح
التقديم لما يمتنع تقديمه

حرف الردع

كلا الردع هو
المنع والزجر وهذا اما لردع المخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان
يبغضك او الطالب نحو قوله تعالى كلا بعد قوله رب ارجعون لعلي
اعمل ومعنى كلا ليس كذلك وقد جاء بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان
ليطغى فلا يبعد حينئذ كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه
لتحقيق الجملة كان ونحوه يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا
يحتمل الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا

تاء التأنيث الساكنة

كنيته

احترز عن المتحركة فانها تلحق لتأنيث الاسم لا لتأنيث الاسم
المسند اليه تلحق الماضي نحو ضربت هند لتأنيث المسند اليه للاتصال
بينهما واما الحاق علامة التثنية والجمع في الفعل
عند الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو الحاق علامة
التأنيث فاما اكلوني وقاموا اخوتك وضربوني اخوتك فلا

لدلالته على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا كدلالة تاء التانيث
الساكنة بضعيف اى فهو ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل وجاز ذلك
في اسم الفاعل نحو اتيتاه وماتوا وتغالبا وتغالوا بلا ضعف وهذه العلامات
ليست بضمير بل حروف تزاد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع
او مذكرا او مؤنثا كتاء التانيث يدل على ان المسند اليه مؤنث ويرد
عليه انه لو كان ضميرا لامتنع العطف في غير العقلاء نحو يعصرن اقاربه ٥
التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها
لاجتماع الساكنين تتبع حركة الاخر في الوجه لانه السقوط ونحو اب
واخ ودم تنوينه تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار اخرا لحذف الاخر نسيا منسيا
لا لتاكيد الفعل احترازا عن نون الخفيفة وهو اى التنوين للتمكن نحو زيد
والتنكير نحو صه واف والعوض عن المضاف اليه نحو واذ وحينئذ اى اذ كان
كذا وحين اذ كان كذا والمقابلة نحو مسلمات وما يتوهم تمكنه بثبوته حين
تسميتك بها امراة حيث تمنع للعلمية والتانيث والترنم وهى التنوين
اللاحقة قافية الشعر مطلقة او مقيدة نحو اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام

الاعلام لماع الخفقن ويحذف التنوين عن العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كونه مضافا الى علم تخفيفا لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الا
الاستعمال ويحذف الف ابن خطا للتخفيف في الكتابة والدلالة على
الامتزاج وحذفها في غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن
قرا من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا على الضرورة واما قوله
جارية من قيس بن ثعلبة فعلى الضرورة **نون التاكيد**
خفيفة ساكنة قدم الخفيفة وان كانت
فرعا لخفتها وثقيلة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف مكسورة معها
لتشبيه بنون التثنية او التعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف سواء
الف الضمير او الالف الزائدة في جمع المؤنث نحو اضربان واضربنان
تختص نون التاكيد او كل واحد منهما والجملة مستانفة بالفعل المستقبل
الكائن في الامر نحو اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن
والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو
والله لافعلن وانما تختص النون بالمستقبل الموصوف لانها وضعت ٥
لتاكيد الطلب والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذي يكون امرا او نهيا او نحوهما

ما ذكره وشبه جواب القسم بالمطلوب لدلالة القسم على اعتنائه
بشأنه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقلّت نون التأكيد
في النفي نحو انت لا تفعلن تشبيهاً بالنهي ويلحق بالنفي فلما
يقولن وربما يقولن لان القلة يلحق بالعدم وحمل عليه للمضادة
كثيراً ما يقولن ولزمت نون التأكيد في مثبت جواب القسم
نحو والله لافعلنّ خلافاً للكوفيين والاضافة من باب جرد قطيفة
وانما لزم لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر
منفصل عنه والقسم من غير ان يؤكد بما يختصه ويتصل به وهو النون
بعد صلاحه له وكثرت نون التأكيد في مثل اما تفعلنّ واما
واما ترينّ من البشر اي في الشرط المؤكد حرفه فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد
الفعل ايضا لئلا يقصر المقصود من غيره ما قبلها اي نون التأكيد مع ضمير
المذكرين وهو الواو مع حال من قوله مضموم لتدل الضمة على الواو للساكنين ومع المخا طبة
اي مع ضمير الانثى المخاطبة اي الانثى التي خوطبت مكسورة لتدل الكسرة على الياء المحذوفة
للساكنين وفيما عداه اي فيما عدا المذكور مفتوح لخفة حقيقة نحو اضربنّ واضربنْ
نحو اضربانّ اذ الالف في التثنية او في جمع المؤنث لا تتم ... لكونها وضعفها

وضعفها او المراد اذا لم يكن ما قبلها الف بدلالة قوله وتقول انتما في التثنية
والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بزيادة الالف للفصل لئلا تجتمع النونات
واغتفر التقاء الساكنين لحمله التقاء الساكنين على حده باعتبار الاتحاد الحكمي
لخوف اللبس بالواحد في التثنية ولزوم اجتماع النونات في جمع المؤنث
بحذف الالف ولا يدخلهما اي التثنية والجمع المؤنث الخفيفة لانه لو بقي
فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد ولو حذفت
لزم اللبس او اجتماع النونين خلافاً اي حال كونه مخالفاً هذا القول خلافاً ليونس
فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفراً كما في الوقف وليس بصحيح
عند الاكثر وهما اي نون التأكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية
والجمع المؤنث حال كونهما مع الضمير البارز نحو ضربوا كالتلفظ المنفصل في حذف
حرف العلة وتحريكها على التفصيل اي يجب ان يعامل الفعل معاملته مع الكلمة
المنفصلة من الساكنة المصدرة من حذف او تحريك نحو اضربُنّ واخشَوُنّ وارمِنّ
والمقصود هنا بيان حكم المعتل عند اتصالها فان لم يكن ضمير بارز فكالمتصل
اي فيهما كالساكن المتصل ومن ثم اي ولاجل انه مع غير الضمير كالمتصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ لانها لما كانت مع غير الضمير كالكلمة المتصلة كان قال

٢٢٢

زوال سكون الآخر لانه ما فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين يا مفتوحة
واستثبت الف التثنية في الاتصال فلم يعل اللام معها نحو هل ترين وهل ترين
كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان وهل ترميان وترون
بضم الواو لورود كونها من تحرك لالتقاء الساكنين على نحو تركيبها كذلك
في الكلمة المنفصلة من الساكنة المصدر كما يقال اخشوا القوم وترين بكسر
الياء للساكنين كما في اخشي القوم وهذه امثلة المضارع اما امثلة الامر فقوله
واغزون بالياء المحذوفة لزوال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة
كما في اغزوا وارميا واغزن بحذف الواو كما في اغزوا الجيش ولولا كان
النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على حده لكون الاول
مدة والثاني مدغما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال واغزن
والمخففة تحذف للساكنين اى لملاقاة الساكن بعدها نحو لا تهين الفقير
نحو المد في امتداد الصوت وحطها عن التنوين اللاحقة بالكلم والاسم
في للساكنين للوقف اى النون المخففة تحذف وقت ملاقاة الساكن بدليل
عطف الظرف عليه هو قوله وفي الوقف فرد اى اذا حذف لزوال التقاء
الساكنين نحو [illegible]

وفي الوقف

[illegible]

للساكنين وان لم تحرك حذفت في الوقف ايضا مثلها والمفتوح ما قبلها تقلب الفا
الفا للوقف نحو اضربن يقال في الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين نحو زيدا
او قول القائل زيد او مفعول ثان بتضمين الجعل ذكر التنوين ونونه
التاكيد الخفيف بالآخر في آخر الكتاب ثم اخر النون ثم الفعل
عن التنوين او الفعل بحق التاخر عن الاسم ثم ختم الكتاب بالنون
بانقلابها في الوقف كما ترى وهذا من باب حسن الختم ثم
[illegible] تمام جمع هذه الفوائد ونظم هذه الفرائد
الكافية [illegible]
[illegible]

من الكتب التي وقفها الفقير الى الله ربه ذي المواهب محمد المدعو بالصدر [illegible]

قوله والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة منه اليه المختص به عقلا فيتقيد الخبر فاعرفه هندى

قوله والاسناد اليه معناه كون الاسم مسندا اليه من خواصه فتوجه عليه ان هذا الحكم غير مفيد فاجيب بان الحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية اى الحكم على كون الاسم مسندا اليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية الاسم التى هى كونه كلمة دون الطبيعة الصنفية التى هى كونه اسما فاندفع ما قيل لمولانا خطيب التوقاتى

يعنى لا ريب فى ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم لا يوجد فى غيره فالقرينة كافية بذكره والجواب عنه انه من قبيل قولهم علامة الرجل لحيته اى كل فرد من افراد الانسان رجل اذا كان له لحية وعلى هذا معنى كلامه كل كلمة اسند اليه شىء فهو اسم منه

رجوع الضمير الى اللفظ مبنى على انه من قبيل الضحك من خواص الانسان يعنى ان هذا معنى لا يوجد فى غيره فاضمحل الاشكال عليه بانه ان اريد باللفظ الاسم عاد الاشكال وان اريد غير الاسم هذا الكلام منه رحمه

قوله والاسناد اليه اى الى الاسم اعلم انه لما عاد الضمير فى اليه الى الاسم كان معنى قول العلامة ابن الحاجب ومن خواصه الاسناد اليه كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم فورد عليه ان هذا الحكم ضرورى غير مفيد اصلا فاجاب الشارح رح بقوله والحكم عليه اى حكم المصنف على الاسناد بالخصوص اى بكونه مخصوصا بالاسم بقوله ومن خواصه الاسناد اليه باعتبار الطبيعة النوعية اى باعتبار طبيعة مطلق نوع المسند اليه دون الصنفية اى لا باعتبار صنف المسند اليه وهو كون الاسم مسندا اليه المستفادة تلك الصنفية من اليه حيث عاد الضمير فيه الى الاسم المختص ذلك الصنف المأخوذ فى ضمن الصنفية وقد وقع فى بعض النسخ المختصة بناء على ظاهر لفظ الصنفية به اى بالاسم عقلا فيتقيد الخبر فيندفع الاشكال وحيث كان كلامه مشتملا على دقة وغموض بحيث يتحير فيه كثير من العقلاء امر فى خاتمته بالمعرفة المنجية عن وصمة الحيرة فقال فاعرف اختاره على فاعلم او افهم لان المراد الامر بادراك هذا الحكم الجزئى والعلم مستعمل بالكليات والفهم عام والمعرفة نص فى المقصود فبالحرى ان يعبر بالمعرفة فاعرف لمولانا يعقوب المرعاشى

وايضا اذا كان المراد بالطبيعة النوعية الكلمة وبالصنفية الاسم كان استفادة الصنفية من اليه باطلا لانها تستفاد ايضا من الضمير المضاف الخواص اليه وايضا قوله والحكم بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية يقتضى ان يكون المحكوم عليه طبيعة نوعية وهو الاسناد وبه يتم الكلام مفيدا والصنف اعنى المسند اليه مستفاد من اليه ولفظ اليه خارج عن حقيقة الكلام لانه يفيد المخاطب فائدة تامة بدون لفظ اليه وهو يفيد معنى اخر لكن بقى ههنا شىء وهو ان كون الطبيعة النوعية من خواص الاسم محل بحث اللهم الا ان يقال الطبيعة النوعية باعتبار تحققها فى ضمن المسند اليه مختصة بالاسم ١٣

سبحان الله ملء الميزان ومنتهى العلم ومبلغ الرضا وزنة العرش

لا ملجأ ولا منجا من الله إلا إليه سبحان الله عدد الشفع والوتر

وعدد كلمات الله التامات بجمعه استغفر الله لا إله إلا هو الحي القيوم

ويا رب ثامنه ١٠

الا بالله العلي العظيم